حاشيۀ جامي
عبد الغفور
وقف

مثل

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالفاعل منصوب والمفعول مرفوع
اى طالعة — اى موجود

اذا قرأنا زيد وعمرو اعرابهما بالجر مشكل سنده واد مبتدع واد عالم حروف
جمله ده وارادة محه يوق مشكل

وهمزة القطع اربعة اوجه احدها باب الافعال والثاني الجمع والثالث همزة الاستفهام والرابع همزة نفس المتكلم من كل باب

اعلم ان اصل لكن لا ان قلبت الهمزة لاجتماع الالف فصار لان ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار لكن

والباء في بسم الله على بقاء الله يخفى ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام والسين ... والميم ... اعلى ... ديمك ... طاهر ... على الاطلاقات والعتهم حنظرة وكروبي ... اوكه دينه اسرافيل دلالت ايدر الكتبه ديشي ميكائيل دلالت ايدر اوجنبي دينه جبرائيل دلالت ايدر رحيم محمد دلالت ايدر

921

٩٠٧

اسماعیل



~~٩٧٧~~

٩٧١

قوله اوالاستغراق يعني ان الالف واللام في قول الشارح الحمد لوليه اما للاستغراق اى
الحقيقي اى للاشارة الى كل فرد من افراد الحمد اذ الحمد في الحقيقة كله له تعالى اذ ما من خير الا
وهو موليه كما قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والاستغراق نوعان حقيقي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو هو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وكل شهادة ونحو يجمع الناس
يوم الجمعة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب فهم اهل العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اى صاغة بلده ومملكته لا صاغة الدنيا وقولنا يجمع الناس يوم الجمعة والمراد ههنا
هو الاول على ما لا يخفى ومما ينبغي ان يعلم ان الالف واللام يستعمل الى اربعة انواع الاول ان
يكون المراد منه كل فرد من افراد المدخول عليه نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اى كل فرد من افراد
الانسان لفي خسر فح يكون اللام للاستغراق والثاني ان يكون اللام للاشارة الى نفس الماهية والحقيقة
من حيث هي هي كقولك الرجل خير من المرأة اي الذكر من حيث هو هو خير من حيث هي هي
فح يكون اللام للجنس والطبيعة والثالث ان يكون للاشارة الى فرد معين فتقدم ذكره تحقيقا
او تقديرا نحو قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا يعني موسى عم فعصى فرعون الرسول يعني موسى عم
فح يكون للعهد الخارجي والرابع ان يكون اللام للاشارة الى فرد غير معين الا في الذهن نحو ادخل في
السوق فح يكون اللام للعهد الذهني

وانما قدم الحمد على وليه مع ان المراد من الولي ذات الله تعالى وهو اهم واعظم من
ذاته لكون الحمد مبتداء ووليه خبره والاصل في المبتداء التقديم او للدلالة في
اول الامر على انه في مقام الحمد عصمه والله اعلم بالصواب اعلم ولاسر

الحقيقي دون العرفي

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس او الاستغراق اى كل حمد
من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر
المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده تعالى
سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق ويحتمل ان يكون
الحاصل بالمصدر يعني سپاش وستايش قوله لوليه اى
بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من
التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب
الى ان الحمد لغيره تعالى وتعليق الحمد بما يشعر

قوله اى كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان تفسير للاستغراق فقط لا للجنس لان الجنس
لا يكون الا في الحقيقة من حيث هي هي لا في الافراد وقوله كل حمد من الان الى الابد من اى حامد
كان نص في افادة الافراد وفي هذا التفسير اشارة الى الاستغراق من جهتين احدهما
من جهة الزمان وثانيهما من جهة الحامد العامل فيكون الاستغراق اشمل واكمل والاولى
ترك قوله من اى حامد كان لانه ح يكون لغوا بصدد المعلوم وكل حمد من الازل
من الان الى الابد محرر مما قاله الفاضل عصام الدين وامعن بتدبر منه

كون الضمير في لوليته راجعا الى جنس الحمد ليس مبنيا على كون اللام للجنس
لان معنى الجنس مستفاد من نفس لفظ الحمد بدون اللام
كونه موضوعا له فلا ينافي كونه للاستغراق والداعي على هذا الحمل
هو انه لو كان الضمير راجعا الى كل واحد من افراده
فيمكن ان يتوهم انه يجوز ان يكون غيره
حريا ببعض افراده وذلك لا يلايم
مقام الحمد بخلاف اذا
كان راجعا الى
الجنس
منه

وانما اختار لفظ على دون اللام لتضمنه الدعاء وهو بمعنى الانزال منه

يشعر بالعلية وغرابة الاسلوب التي تجلب الطباع اليه لكونه

الجديد لذيذاً قوله والصلواة اي الرحمة وافاضة الخير نازلة من

علو جناب الحق سبحانه قوله على نبيه من النبوة بمعنى الرفعة

وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله على عباده للتبليغ

ويظهر مما ذكرنا في الفقرة السابقة وجه ترك التصريح باسمه

صلعم على اله فيه حسن الموافقة وعلى آله اهل بيته قوله ومحا

جمع صاحب كطاهر واطهار او جمع صحب بسكون الحا كنهر وانهار

او صحِب بكسر الحاء ككتف وانما خفف صاحب بناء على ما قيل

من ان فاعلا لا يجمع على افعال قوله المتأدبين بادابه الادب

زكاه دانشت حد هرجيز اي الذين ثبت فيما بينهم التأدب

بادابه والانصباغ بصبغه لقنا ثم في ذاته صلعم قوله فهذه

اي ما يتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفيد يعني نجه

كرفته وداده شود ازنش ومال قوله على مشكلات الكافية

قوله نازلة اشارة ان على في على نبيه بمعنى النزول والضمير في نبيه راجع الى الله تعالى باعتبار انه مذكور حكما لان المقام مقام الحمد وهو لا يكون الا لله تعالى محرم

المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وانما سمي الخفي مشكلا
لانه يشبه الباطل والتا في الكافية للمبالغة المشكل او النقل او
التانيث باعتبارات الكتاب رسالة قوله للمتوجه تاؤه للمبالغة
ولم يطلق على الله سبحانه انه الجدير بذلك لتوهم التانيث
قوله في المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض كما في قوله
تعالى رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع ان للشمس من اول
السرطان الى اول الجدي مطلعا وهي مائة واثنان وثمانون
يوما يعود على مطالعها كذلك وكذا حال المغارب وقد وقع
تثنية المشرق والمغرب ايضا كناية عن جميع الارض كما في قوله
سبحانه رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على ارادة مشرقي
الذهاب والعود المتناولين للكل وكذا حال المغربين قوله المنتج جمعه
قوله تغمده الله بغفرانه قال قدس سره في الحاشية التغمد
الستر انتهى يعني ستره الله بكماله منه بغفرانه اللائق بجنابه

لجنابه او التناسي من محض وجعله شاملا قال في التاج التغمد الغفران
كناه يوشيدن فلو بدح من التجريد اذا لم يقصد باضافته
اليه سبحانه ما ذكرناه كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه
بحبوحة جنانه بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة
الدار وسطها وهي من كل شيء وسطه وخياره يعني جعل
خيار جنانه سكنى له قوله نظم النظم در رشته كشيدن جواهر
استعير لتاليف بسايط كلامه المرتبة المعاني المتناسقة الدلالات
على ما يقتضيه سليقة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى
بسايط كلامه كالدر في الصفاء واللألاء انما قال ذلك ترغيبا
للطلبة قوله في سلك التقرير السلك رشته والتقرير قرار دادن
والاضافة من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط
التحرير السمط بكسر السين رشته مرواريد باشبه وجان
والتحرير نقش خط بركردن والمراد الكتابة والاضافة كما في

السكت قوله للولد العزيز ارجمند وكرامي وكم باب قوله

ضياء القلب كضياء البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين

قوله عن موجبات التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن

واندوه كين شدن والتاسف دريغ وذاره خوردن

قوله لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية اى لانه فى التسبب

والبعث لهذا التاليف كالعلة الغائية التى تكون باعثة فيكون

نسبة الفوايد اليه من قبيل النسبة الى الباعث المحرك قوله وما توفيقي

الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي

الحسب بسنده بودن وخرسند كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه

بردي كاري كذارند والجملة عطف على جملة هو حسبي والمخصوص

محذوف وعطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير

المتقدم قوله هضما لنفسه بتخييل ان كتابه الخ اي ترك ذلك الجمل

كسرا لنفسه وذلك الكسر بتخييل ان كتابه من حيث صنعه لا من

لا من حيث اشتماله على المسائل التي في مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله جزءا فيما
يهتمون بشانه وما هو في مرتبة كتبهم لكن بقي توهم ترك الامتثال
بالحديث الدائر على الالسن وهو ان كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله
فهو اجذم اي اقطع لا يتم فدفعه بقوله رحمه ولا يلزم وحاصله
ان المأمور به التلفظ سواء كان مع الكتابة او لا ولا يلزم من ترك الاول
ترك الثاني قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وبدأ بتقسيمهما ايضا لانه
من تتمة تعريفهما ولتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما اي احوال منسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما سواء اثبتت لانفسهما او لاقسامهما وفيه اشارة
الى انهما موضوعا النحو رد على من قال موضوعه [illegible] الكلمة او الكلام
لعدم اختصاص البحث لواحد منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا
الى الاخر تكلف قوله فمن لم يعرفهما اي علم بتصورهما لم يمكنه البحث عن الاحوال

للمنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما ولما ثبت وجوب تصورهما

عرفا التحصيل بما هو الوجب اى قبل الوجب حاصل قبل التعريف لتوقف بتعريف

كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك التوقف بالقياس الى المعلم المفكر

لا بالقياس الى المتعلم ان قبل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام

التعريف يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب

لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المتعلم سامعا غير مخاطب فاذن التعريف

بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى المخاطب زيادة المعرفة

قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء من افرادها الخ اى سواء نظر

الى افرادها او الى مفهومها وجه جهة التقدم في جانب الكلمة ولا يخفى

ان المتقدم بحسب الوجود الخارجي اذا قدم في الكتابة توافقت في

التقديم الوجودات الاربعة اعني الكتبي واللفظي والذهني والخارجي

والا المتقدم بحسب الذهني اذا قدم في الكتابة توافقت في التقديم

الوجودات ما عدا الخارجي قوله فهي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق

الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في احد المدلولات

الثلث واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب

او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع ما بقي في المخرج كنعق ونهق

وقد اشار الى بعض وجه الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التا

ثير المناسب لان يشبه بالجرح تأثير بصحبة الالم ولا يخفى ان

هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال

ان تأثيرهما بنوع وتنقش الصور في الاذهان وما يترتب عليها

من الافعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستتبعات القوة

التي هي مدلول الكاف واللام والميم فان تقاليبها كلها الا لمج

عن قوة وشدة فالكلمة والكلام والكلم متساوية الاقدام

في ان تأثيرها للقوة المفهومة من جوهر تلك الحروف

قوله وهو الجرح بفتح الجيم خسته كردن قوله وقد عبر

بعض الشعراء يعني ان في ذلك التشبيه غرابة معتبرة قوله جراحات

وبدليل قوله تعالى ويحرفون الكلم عن مواضعه فانه لو كان جمعا لوجب ان يقال عن مواضعها وبدليل تصغيره

وبدليل قولهم احد عشر كلمة فانه مميز احد عشر منصوب مفرد لا جمع كما لا يخفى

السنان جمع جراحة بكسر الجيم خستكى السنان سرنيزه وعصا وتيزك

هر چيزى جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا فيما فوق

الاثنين قوله بدليل قوله تعالى يصعد الكلم الطيب فانه لو كان

جمعا لوجب التأنيث وبدليل انه ليس من اوزان الجمع قوله

وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح وصاحب اللباب قوله

والكلم الطيب يؤيد كونه لبعض الكلم فان الصاعد الى محل الفضل ليس

الا بعض الكلم وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الجنس فجاز ان يعبر عنها

ببعض الكلم فتاويل كتاب وبل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان

رحمة الله قريب من المحسنين قوله واللام فيها للجنس هذا الوجه هو

المختار لان المقام يقتضى تعريف المصطلح عليه لا تعريف الفرد

النوعي للمعنى اللغوي او لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة

لام العهد الخارجي ولا يبالي الطرح حتى يكون اللام للاستغراق

والتعريف لبيان الطبيعة من حيث هي هي فاللام للجنس والطبيعة

قوله والتاء للوحدة لقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند
من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وقال الوحدة
غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الو
كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير
وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى يمتنع التجريد
بدليل كلمتين وتمرتين قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت
او وضاعية او غير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة
التي هي مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب عنه
بان الكلمة اللغوية اذا خصصت بما هو مصطلح النحاة صارت
الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك
ان لا يكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى
قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد
تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له او

وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي ورمي شيء من الفم والمتكلم

قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ

في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو

المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال يلزم على هذا التقدير

خروج المنوي عن تعريف الكلمة لانا نقول المراد باللفظ لفظ

حقيقة او حكما ولعل ارتكاب النقل فيه مبني على ان النحاة لم يريدوا

باللفظ الا المعنى الشامل للملفوظ به حقيقة او حكما قوله ابتداء

فيكون من قبيل تسمية باسم السبب او من قبيل تسمية المتعلق بفتح

اللام باسم المتعلق بالكسر وليس فيه مؤنة تعدد النقل قوله او بعد

جعله بمعنى الملفوظ فيكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام

وهذا اقرب ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى الرمي

من الفم وبمعنى المتكلم ابتداء وبواسطة قوله الى ما يتلفظ به الملفوظ

التلفظ كفتق والباء للتعدية وليس فيه دور لان التلفظ مشتبه

قوله اشكل عليه صدق تعريفها اى تعريف الكلمة منعا لان كل واحدة من الحركات الاعرابية يدل على معنى نحو بالوضع لانه فهو على معنى الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة مع انها ليست بكلمات فلا يكون ذلك التعريف مانعا للاغيار بطرده عليها صاري محمد افندي

قوله اجيب عنه اه يعنى قد اجيب عن هذا الاشكال بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ وبيان اللفظ ما يتلفظ به الانسان بالاصالة حقيقة او حكما واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوى فى زيد ضرب والحركات الاعرابية ليست كذلك لانها لا تلفظ بها الانسان بتبعية الكلمة لكون التلفظ بها بالاصالة بل بتبعية الكلمة ... الكلمة عليها لكون الدلالة فيها بالاصالة فح يندفع الاشكال صاري محمد

نشَبَه اللفظ اللغوي الذي هو الكلام والحروف والمعرّف هو

اللفظ الاصطلاحي اعلم انهم اختلفوا فى ان الحركة الاعرابية كلمة اوْ لا

فمن ذهب الى الثانى اشكل عليه صدق تعريفها وقد اجيب عنه

بما ذكرناه من تحقيق معنى اللفظ وفيه بحث اذ ظاهر قوله او حكما

يدخلها قوله الانسان انما قيد به تقريبا لتصوير اللفظ من الفم

قوله اوحكما اى تلفظا حكميا وذلك فيما يشارك الملفوظ به

فى الاحوال قوله مهملا كان او موضوعا قال قدس سره فى الحاشية

انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما فى عباراتهم المشهورة

تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم الواسطة

بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل انتهى

قوله قبل ان يستعمل اى قبل ان يطلق فيراد منه المعنى فالمستعمل

فى عبارتهم بمعنى ما يصح استعماله او من قبيل تسمية العام باسم

الخاص قوله او مركبا فيه انما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف

اى اعتراض على جعل الشارح ما يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون مفردا او مركبا بانه لا يصح
اطلاق اللفظ على المركبات باعتبار الاصل لانه فى الاصل مصدر فهو اسم جنس يشمل الكثير
على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع فلم يصح اطلاقه باعتبار اصله اى على واحد واحد ولا يصح
اطلاقه باعتبار مجموع اللفظين واكثر مثل زيد قائم وزيد ابوه قائم حسن كيشى

قوله انما يصح اطلاق اللفظ والمركب اه هذا الكلام دخل على تعميم الشارح ما يتلفظ به الانسان
من المفرد المركب من الحروف والمركب من كلمتين فصاعدا ومعناه لا يصح اطلاق اللفظ الا على المركب من الحروف
لا على المركب من كلمتين فصاعدا اعنى زيد قائم لان اللفظ فى الاصل مصدر والمصدر اسم جنس يطلق
على القليل والكثير لا باعتبار كل فرد لا باعتبار المجموع لان المصدر شامل للافراد ثابت للواحد فلو يطلق لفظ
اللفظ على مجموع زيد قائم ولان المجموع من حيث انه مجموع مما لا يمكن التلفظ به بل يتلفظ باعتبار كل فرد
على طريق الترتيب لان امتناع التكلم باللفظ الثانى بدون انقضاء الاول بديهى ولان اللفظ اذا اطلق
على مجموع زيد قائم للغا تثنية مثل اللفظان وجمعه مثل الفاظ مع انه واقع واما تخصيص الانواع فمما لا دليل عليه
بل ضبط وجوابه ان الشارح لم ينظر الى الاصل بل الى حاله بعد النقل وهو حينئذ اعم وان قوله مفردا او مركبا
اشارة الى ان اطلاق اللفظ على المركب من الحروف قد يكون بالمطابقة كما فى المفرد وقد يكون بالتضمن
كما فى المركب او بالمجاز من قبيل تسمية الكل باسم الجزء كالفعل ففى الدخل ضعيف كما يشعر به كلمة
التمريض ففى قول الشارح بلا تمحل واعلم ان الفرق بين اسم الجنس والجنس ان الجنس يطلق على القليل باعتبار
الفرد كما يطلق الحيوان على فرد زيد والكثير كما يطلق لفظ الحيوان على جميع الحيوانات واسم الجنس
يطلق على الكثير باعتبار الجمع بل يطلق على كل واحد منه على سبيل البدل كما يطلق لفظ الرجل مثلا على كل واحد من
الرجال باعتبار الفرد فعلى يكون كل اسم جنس جنسا بدون العكس فبينهما عموم وخصوص

مطلقا حسن كيشى

لانه في الاصل مصدر والتلفظ الحقيقي اي الملفوظ الحقيقي
اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف و
لا ادري انه من اي مقولة هو قال المصنف لا يصلح الا المستتر
هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل المستتر
صونا للسان عن حذف الفاعل ولم يوضع له لفظ خاص به
فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة
دالة عليه لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عبارة
قوله واجروا عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس والمراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه
وكونه ذا حال الى غير ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة
اذ يقدر وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله وكلمات الله
تعالى داخلة فيه اي في اللفظ بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به
الانسان في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا بصوت

قوله والصوت اعم من الحروف فيكون من قبيل عطف العام على الخاص او بجنبه الصوت من الحروف فان الصوت يحصل بالحروف كصوت الانسان وقد يحصل بلا حرف كالصوت الحاصل من الهواء

قوله فكما لا يكون اي ما لم يوضع له لفظ خاص به كما لا يكون اي المنوي مذكورا بنفسه لا يكون اي المنوي

قوله قال الفاضل الشارح وكلمات الله وانما قال كلمات الله ولم يقل الفاظ الله تعالى مع انه المناسب للمقام لان لفظية الكلمات انما هي باعتبار لفظ الانسان والله تعالى منزه عنه

قوله لانها مما يتلفظ به اي بعينها كلمات الله تعالى في حكم ما يتلفظ به الانسان في الافادة والاستفادة وفي نظم وفي الاعراب والبناء وفي ولان التلفظ اعم من التلفظ اصالة وحكاية وكلمات الله تعالى وان لم تكن مما يتلفظ به الانسان اصالة اي في النظر لكنها مما يتلفظ به الانسان حكاية او نقلا

لا يصدق عليه او لان من شأنها ان يتلفظ بها الانسان او لانها
مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن
لا يقال على الوجهين الاولين انه ما يتلفظ به الانسان مغاير للتكلم
لا يتكلم بالحرف سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول
هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف
المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار انما يحتاج
اليه اذا ثبت ان لكلمات الله سبحانه وتعالى قياما به وهو خلاف ما عليه
المحققون او نقض بما في علمه من الكلمات او بما يخطر في غير الا
قوله والنصب جمع نصبة وهي ما ينصب لتعيين مسافة او طريق
قوله غير داخلة في اللفظ الذي هو اجزاء التعريف ولما لم يدخل
فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه بقيد حتى يلزم
علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز كونه

قوله ولا يخفى ان هذا الاعتذار اى ان هذا الجواب
وهو قوله لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفتة عند الادباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان انما يحتاج اليه اذا ثبت
كلام الله به وان لم يثبت ان لكلمات الله قياما به ولا حاجة الى اعتذار ولم
يجئ السؤال على الوجهين الاولين بان يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص لما
تكلم به حق سبحانه وتعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لان كلام الله ثابت
بالعباد وهذا السؤال واقع اذا اراد كلام الله ثابت به ولا ثابت بالعباد وهذا
المزبور سمعت عن استاذي [illegible] قدس [illegible]

هذه الدوال الاربع ما صدق عليه الالفاظ وهي الدوال الاربع ... الاربع هي العقود والاشارات والنصب والخطوط

قوله ان الجنس والفصل اى الجنس في التعريف قوله لفظ والفصل قوله وضع
لمعنى وبينهما عموم من وجه لانهما مجتمعان في مادة واحدة وهي كون
كل كلمة ويفترقان في مادتين احدهما في الدوال الاربع لانه يوجد
فيها الوضع للفظ وثانيهما في المهملات لانه يوجد فيها اللفظ لا الوضع وهذا
معنى العموم والخصوص من وجه صار محمد افندي

الفصل جنساً والجنس فصلاً قوله لانه لم يقصد الوحدة اما
لان مثل عبد الله علماً داخل في الكلمة عنده خارج عنها عند
قال لفظه واما لما سبق قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
للمبتدأ مشروط بثلثة شروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد
الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي التذكير والتأنيث
فيجوز وقد انتفت هنا الثلثة باسرها قوله الوضع في اللغة جعل
الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ قوله
تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات والمركبات
بشيء سواء كان ملحوظاً بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع
الحرف لان الحرف الاول لم يقصد جعله بل قصد المعنى به بتوهم
انه مجهول ان قلت ان كانت الباء داخلة على المقصور خرج عنه
وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين
لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج

قوله فكان الواضع بتعيينه اه اى بتعيين وضع اللفظ لمعنى يجعل المعنى في حيز اللفظ ومكانه في اصل الكلام ان لفظ الوضع في اللغة عام ثم نقل عن معناه الاعم الى خصوص بتعيين اللفظ للمعنى فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص صاري محمد

قوله تخصيص شيء ملحوظ اه يعني ان الوضع تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او بعمومه كهيئة المفردات نحو زيد بخصوصه ونحو انسان بعمومه والمركبات نحو بيت الله بخصوصه ونحو رمي الحجارة بعمومه بشيء سواء كان الشيء الثاني ملحوظا بخصوصه كالاول كتخصيص لفظ زيد بالماهية المخصوصة المتشخصة وكتخصيص بيت الله الشريف بالكعبة المخصوصة المشرفة او ملحوظا بعمومه كتخصيص لفظ الانسان بالحيوان الناطق مطلق والتخصيص لفظ رمي الحجارة مطلق فافهم بالتخصيص صاري محمد

قوله ولا يدخل في الموضوع الحرف اه ... لم يقصد جعل الاول لمعنى حتى يكون موضوعا بل قصد المعنى بالاول بتوهم انه مجهول له اى المعنى صاري محمد

قوله جعله اي الحرف على صيغة المفعول لمعنى اى لم يقصد الحرف جعل الحرم محلا لمعنى حتى يكون موضوعا حسين

قوله فان قلت اه فان قلت ان اجعل الباء داخلة على المقصور واريد بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع خرج عنه وضع لفظ المترادف كالليث والاسد بمعنى حيوان مفترس لعدم انحصار معنى المترادف في واحد من المترادفين لوجوده في كليهما وان اجعل الباء داخلة على المقصور عليه واريد به جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج عنه وضع المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما اعني لوجود استعمال لفظ المشترك في كلا المعنيين صاري محمد افندي

خرج عنه وضع المرادف لعدم انحصار معناه في واحد من المترادفين
لوجوده في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع
المشترك لعدم انحصاره في شيء من المعنيين لوجوده في كليهما
والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص لا يوجد في
كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص عن جزئه
السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب الحكم ولما كانت
الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة مرتبة لم يتحقق في
الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول الواحد والمجعول له
الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان معنى كل من المترادفين
من حيث انه من اثار جعل لكل المرادف لا يوجد في المرادف
الآخر وان المشترك بحسب كل لا يوجد الا في معنى واحد وبما ذكرنا
يعلم الجواب عن الشبهة فيما كان في وضعه عاما وما وضع له
خاصا قوله بحيث اى حال كون ذلك المخصص ملابسا لتلك

اعلم ان المقصور يطلق على الخاصة والمقصود عليه يطلق على ذي الخاصة كقولك الجل للفرس اى مخصوص بالفرس والفرس ذو خاصة مقصور عليه والجل خاصة مقصور عليه والجل خاصة مقصود وقولك تخصك بالعبادة والعبادة خاصة مقصور والمخاطب ذو خاصة مقصور عليه عبد الحكيم

قوله وان المشترك آه يجاب ايضا بان المشترك بحسب كل جعل لا يوجد الا في معنى احد لانه يمتنع جعل لفظ واحد لمعاني متعددة في آن واحد عبد الحكيم

لان تعتبر ان الباء داخل على المقصور لان الجواب الاول والثالث جواب عنه ايضا دون الثاني والرابع لان مدار الاول على تعدد الازمنة ومدار الثاني على تعدد الجعل وكل منهما منتف هاهنا عبد الحكيم

الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف

الهجاء لغرض التركيب قوله متى اطلق وسمع او احس بغير

السمع وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الاربعة

و الا فيكفي ان يقال متى احس انه فلت ان الكلية غير صادقة

الا بقيد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان

يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة

في ان التخصيص علة تلبسها بالدلالة ومن المعلوم ان لا بد

في الدلالة من العلم بالعلاقة فكانه قال متى اطلق او احس

وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه ان لم يكن مفهوما او فهم منه

قصد والتفات فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل قوله يخرج عنه وضع

الحرف وكذا وضع الفعل لانه باعتبار دلالته على النسبة كالحرف وكذا

الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له

خاصا وما وضع له خاصا كاسماء الاشارة والجواب عنها كالجواب عن الحرف

قوله وكذا وضع اه كما يخرج وضع الحرف ووضع الفعل عن تعريف

الوضع المذكور في الشرح يخرج وضع الاسماء المتضمنة بمعنى الحرف

كمتى ووضع اسماء الاشارة عن ذلك التعريف لانهما محتاجان في دلالتهما

على معانيهما الى ضم ضميمة كالحرف فالاولى تحتاج الى ملاحظة الحرف

المتضمن والثانية تحتاج الى تقدم المشار اليه ماركي محمد

والاول بلا قصد والتفات ثم ذكر لفظ آخر بالقصد والتفات

قوله والجواب عنها اي عن الفعل والاسماء المتضمنة واسماء الاشارة

كالجواب عن الحرف يعني ان الجواب عن خروج وضع الثلاثة

المذكورة عن التعريف الوضع كالجواب عن خروج وضع الحرف

عن التعريف وهو ان المراد من الاطلاق في قوله متى اطلق الاطلاق

الصحيح او ان المراد من الاطلاق الاستعمال في محاوراتهم وفي بيان مقاصدهم

والاطلاق الصحيح والاستعمال فيهما لا يكونان بدون الضميمة فيدخل

وضع الحرف والفعل والاسماء المتضمنة واسماء الاشارة في تعريف

الوضع فيكون التعريف جامعا لافراده جميعا فلا يبطل جمعا ومنعا ماركي

عن الحرف قوله واجب ولا يجاب بان الفهم اللازم لادراك الموضوع فهم المعنى لوجه لوحظ حال وضعه ولا شبهة في تحقق
قبل انضمام القرينة لان قوله سني اطلق الخ اشارة الى غاية
الجمل وهذا الفهم ليس غاية له قوله ولا يبعد ان يقال يتفق
انه لا حاجة الى تقييد فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال
في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون بدون الصحة قوله
المعنى ما يقصد بشيء ويراد به صريحا او تبعا سواء كان بحسب
الوضع اولا فدخل فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي وغيرها
كما اذا سمعت واردت به حضورك وقال بعضهم المعنى
ما يصح ان يقصد بشيء قوله اسم مكان من قصد بمعنى المعلوم
او المجهول قوله بمعنى المفعول يجوز ان لا يعتبر نقله اليه فيرتفع
مؤنة النقل قوله او مخفف معنى تخفيفا غير قياسي والذي
جرى عليه هذا الاحتمال مع بعده لفظا الميل الى جانب المعنى والاستعمال

قوله فيه اه اى فاذا كان القصد والارادة في التعريف اعم من ان يكون صريحا
او ضمنا او تبعا واعم من ان يكون بحسب الوضع اولا دخل في تعريف المعنى
المعنى والتضمني والالتزامي صاري محمد
قوله وغيرها اي ودخل في التعريف ايضا غير المعاني الثلثة اعني به المعنى
الذي دل عليه بالدلالة الطبعية او العقلية كما اذا سمعت واردت به
اي بالسماع المفهوم من سمعت حضورك هذا مثال لمعنى غير المعاني
الثلثة ويؤيده قول بعض المحققين في هذا المقام والقصد فيه اعم
ان يكون صريحا او ضمنا او تبعا واعم ان يكون بحسب الوضع اولا فدخل
فيه المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي والمعنى المدلول بالدلالة
الطبعية او العقلية كما اذا سمعت واردت به حضورك انتهى صاري محمد

المشدد بمعنى المخفف فيقال بمعنى الكلام ومعنيه واحد قوله

فذكر المعنى بعده مبني على تجريده حتى يكون المراد تخصيص شيء

بدون الشيء الشرطية ايضا لانها قيد مقيس الى الشيء المتروك

فتركه مستلزم لتركها وبذكر المعنى يتضح معنى الوضع لان

تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك الشيء هو الوضع وانما

قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا يتصور الاشتغال

عليه لا لانه للحاجة اليه كما قيل وارتكاب التجريد اقرب من جعل

الوضع بمعنى الصوغ مجازا كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع

امر التجريد في امثاله وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع

على ان ذكر اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا له صوغ

فلا فايدة في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الد

بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل تعليله دليل

الالفاظ الدالة بالعقل فقط عن تعريف الكلمة لان الوضع والتخصيص ما يتعلق بهما الالفاظ

وكان يجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت حروف

حروف الهجاء اى حروف تقرأ باسمائها كالف وباء وتاء وهي

حروف المباني المقابلة لحروف المعاني قا قوله فان قلت قد

وضع بعض الالفاظ فيه اغماض من عموم تفسير المعنى قوله وقد

اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي في مقام نقض

تعريف الكلمة بالالفاظ والكلمات المفردة قوله اى الفاظ مخصوصة

اي مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت في نفسها مفردة

او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الخمسة و

لا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الالفاظ مفردة

بخلاف النقض الثاني فانه يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة

قوله فليس هناك اي في مقام رجوع الضمير الى الالفاظ المخصوصة

او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه

فمعنى حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه

ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وصفه العلمي وجزؤه

بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه

بوهم ان اللفظ الخ وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما

فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا اما في صيغة

فعل وغيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف

بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا سيما وانما قال يوهم

مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد هنا قوله

كما يتركب في مثل قتل قتيلا وهي مجاز بطريق المشارفة فكذا

في المفرد قوله ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه

المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة للفظ عند

وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف

النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة

في التنبيه وكانه النكتة في التنبيه ايضا في تقديم الوضع على الافراد

وكانه لا حسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة او ما يستلزم

لكما كان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة والاخر مفردا كان ذلك التنبيه نكتة في تقديم الوضع على الافراد حيث

قال لفظ وضع لمعنى مفرد ولم يقل لفظ مفرد وضع لمعنى للتنبيه على تقديم الوضع على المفرد رتبة بتقديم الوضع

عليه لان تقديم الشيء على الاخر في الذكر يدل على تقدمه رتبة ح ي

قوله وكانه لا حسن اه اشارة الى وجه تقديم الوضع على الافراد بانه لا حسن باعتبار الافراد الا بعد اعتبار

الدلالة او ما يستلزم الدلالة اعني الوضع لان افرادية الشيء لا يظهر الا بعد ظهور الدلالة او الوضع

او ما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة المضي

فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه

حال من المسكن في وضع آه قلت لو كان حالا منه لكان عينه

كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نم لزوم ذلك عند الكل فان

بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به

ولئن سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تقييد ذي الحال

وقد تحققت لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى

على تقدير جعله حالا عما يليه ولا خفاء في ان افراد المعنى يئول

الى افراد اللفظ قوله ومن المعنى تبع الشارحين في تجويز

الحال عن النكرة من غير اشتراط سبق نكرة لا يقال لو كان

حالا منه تقدم عليه لان صاحب نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن

صاحب الحال مجرورا فان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر

البصريين كما يفهم من كلام المص في الايضاح قوله فانه مفعول

قوله لكان بحسب اللفظ مفرد وجب ... اى لكان لفظ ... وضع قبل المعنى بان يقال الكلمة لفظ وضع مفردا لمعنى ... هو كونه حالا من المعنى كما في ضربت قائما زيدا صار ... هم

قوله وهي التاخر عن الفاعل والمفعول وللحال لان الفاعل عمدة والمفعول وان كان فضلة لكنه عمدة بالنسبة الى الفاعل لان تعقل الفعل المتعدي بالنسبة الى الحال لان تعقل المفعول والحال لا يتصور بدون ... بين كذلك ... مرحم

قوله او اذا تغير المعنى آه عطف على قوله فذلك الخ

قوله اذا لم يكن آه او اذا تغير المعنى على تقدير ... ادلم تكن آه جعل مفرد حالا عن لفظ لمعنى ولا خفاء في عدم تغير المعنى على هذا التقدير لان افراد المعنى يئول الى افراد اللفظ لان الحال لا ... استلزم للآخر ... احدهما صاحبه صار ... يجب صاحبه

مطلب في تبع الحال لا يلزم ان يكون ...

لان ذي الحال اذا كان نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة ... تقديمها عليها لدفع ... في المعنى و ... عليه

مطلب في ان الكلمة موضوعة بالوضع النوعي

قوله لان صاحب الحال نكرة وان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها عليه لدفع الالتباس كما سبق ذكره في المتن فعلى هذا يجب تقديم مفرد على المعنى مع انه ... فلا يكون حالا حسن ...

مطلب الامر في التمثيل ...

اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه والمرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروف والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو تنشد في جمع كر وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارئة مع الحروف الزائد فلو بقيتم ان يجيء ان الوزن الطارئ بكلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بنحو الكلمة اعتراض وارد الآن يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين مستقل للافراد فهذه الكلم المذكورة جزآن مستقلان معا منه (رضي)

للفصل واللام واسطة في كونه مفعولا وهو لكلمة فاتحد عامل
الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ
موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه قوله فيخرج عن
حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا فان لام التعريف والتنوين
من حروف المعاني اتفاقا واما تاء التأنيث المتحركة والالف
وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع كمسلما ومسلمون فذهب
الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب
جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصيغة دالا
على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
نسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين استفعل
والمطاوعة الى نون انفعل قوله واعرب باعراب واحد كما لا
بالاعراب معنى يشمل الحركة الاعرابية والبنائية والحاصل
انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائق فان الحرف الاخير في قائم

لم يستحق الاعراب بل البناء والمستحق للاعراب هو قائم
فجعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى ان هذا
في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل ورجل والمثنى
والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الجزء الثاني
وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التثنية
والجمع فيهما اعراب في الحقيقة وفيه تأمل قوله مع انه معرب
باعرابين قلت ما توجيه الاعرابين كلمة واحدة وتعدد الاعراب
ليس الا لتعدد المقتضى ولا تعدد للمقتضى في كلمة واحدة في
الطرف واحد قلنا قد يعتبر في الاعلام الاحوال التي تقتضيها الوضع
السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان وقال صاحب
اللباب ان اعراب آخره محكي كما في تأبط شرا ولما كان الآخر مشغولا
والاول فارغا اظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما اظهرت اعراب
ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لجد الله عما الاعراب واحد قوله ولا يخفى

ان اعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتصحيح
اعرابه فالاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى لا يلائم ذلك
الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج
لفظة واحدة بل في ما اعرب باعراب الكلمة الواحدة قوله فانه لا يقال
له لفظة واحدة هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظ ادنى ما يطلق
عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادر من الكلمات
وان اريد به نوع وحدة لم يخرج عنه مثل عبد الله علما وان اريد
خصوص وحدة فلم يدل اللفظ عليه ان قلت اللفظ للمرة والمراد
منها ما يتكلم به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما
دفعة بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد بالمرة ما يتكلم
به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله
على كلمتين يصح ان يتكلم بهما مرتين قوله وبقي مثل قائمة وبصري الملحق به
داخلا اي مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم

منه شيء آخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بجعل جاعل وطبيعية
ان كانت بسبب صدور الدال عن الطبيعة عند عروض حالة لها وعقلية
ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار انما
قيد به اذ لو سمع دير من زيد حال مشاهدته لم يكن له دلالة او لم
يدل كما قال السيد قدس سره فان وجود اللافظ معلوم بالمشاهدة
لا من اللفظ قوله اي منقسمة الى هذه الاقسام السر في تثليث القسمة
تباين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام قوله منحصرة
يفهم من السكوت في معرض بيان الاقسام ويتعلق به قوله لا ثالث قيل
هذا الحصر عقلي وتوجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات
كما يرشد ذلك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي
اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محتملة سوى ما اخرجه التقسيمات
صفتها بيان قوله اما من حيث قبل التقدير هكذا الا ان حالها او دلالتها او
لانها اما ذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشارح مما يقبله الطبع السليم

غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم
الكلمة ولا القول بان الثاني الحرف الاول الاسم وفعل وسند يجي
عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال
الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها او ولانها لا يصح حمل عدم الدلالة
عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني
فالاولى التأويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه
زيادة ان كذا جعل انه تدل بمعنى الدال قال السيد قدس سره في شرح المفتاح
في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر
ولو وضع هناك المصدر لاحتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يعني
ينفي عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى او مركب اليها قوله الثاني الحرف
استئناف لانه لما قال اما كذا وكذا كان سائلا قال ما الاول
وما الثاني الحرف والاول اما كذا وكذا معطوف على محل الابتداء وكان قوله اولا

ولا ثم يجعل المجموع جوابا وكذلك الحال في قوله الثاني الاسم والاول

الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي

اي طرفه قوله اي جانب مقابل للاسم والفعل لم يقل وفي جانب الكلام

لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا حجر قوله ان يفترن ذلك المعنى المدلول

عليه بنفسها في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج عن حد الفعل

ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كضرب مصدرا وما يكون بينه

وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم

لكن لا يكون فهمها عن كلمة كما اذا افتتح فهم ضارب فهم الزمان

قوله مأخوذ من السمو اي سمي اسما حال كونه مأخوذا منه واصله

سمو بحركات السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها

ليقع الوقف عليه ثم اتي همزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لا نه

على اخويه ولانه يرفع المسمى قوله وقيل من الوسم وقد فيه اشتقاق

سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوسام

وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل فيكون من قبيل تسمية

الدال باسم المدلول قوله وقدم الواو للاعتراض ليتنبه من اول الامر على

الاشارة او للعطف على الحضرت لانها او للعطف على العلم بالاختصار الذي

افاده الدليل اي علم اختصار الكلمة وقد علم بذلك اي لوجهه وعلى هذا

التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قاله بذلك الباء للاستعانة ووضع اسم الاشارة

موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن وكمال الانكشاف فيه اختار ذلك دون

هذا اشارة الى استحقاقه لعظم جودته قال حد كل واحد منها اضافة

الحد الى كل بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل ايضا الى واحد

بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حقق قدس سره في بحث الاضافة

من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص

الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله

منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد هنا

اى في هذا الفن فان الحد عند الادبا هو المعرف الجامع المانع وهو عند المنطق المركب

قوله من مابه الاشتراك ومابه الامتياز لا يستلزم ان يكون مقابلا للاسم

ولله دره المعنى البتة في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير

مجازا فيقال في الذم لا در دره اى لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك

لان العرب اذا اعظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره

لا يقدر عليه وقد يقال الدر للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن

ام ربت به كاملا في العلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية

قوله الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام قوله في اللغة

ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما قيل اعطى عطاء

في الاصل اسما لما يعطى قوله لفظ تضمن تضمن الكل الجزء قوله اى يكون كل واحد

منهما جزءا منه فان التثنية اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة فقيل

لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى هذا التأويل لان المتضمن بالكسر

مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع يحتج

الى التأويل بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة ولا يجوز هذا

قوله من الكلام بمعنى ما يتكلم به الانسان لا اللفظ الكلام وحاصل الكلام ان الكلام ههنا بحث
على حدة من كلام المص مع انه اى عطاء حسن قوله في الاصل اسما لما يعطى ثم استعمل بمعنى اعطاء
كما استعمل الكلام بمعنى التكلم ونقل الكلام في معناه اللغوي ههنا الى معناه الاصطلاحي اعنى
ما تضمن اه من قبيل نقل العام الى الخاص حسن قوله تضمن الكل الجزء والمراد من الكل مجموع
زيد قائم مثلا والمراد من الجزء زيد وقائم او المراد [illegible] من الكل اللفظ لانه يطلق على كلمة
واحدة وكلمتين فصاعدا والمراد من الجزء الكلمتين وهذا الوجه غريب فافهم حسن

قوله والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط فعلى هذا يكون من قبيل تضمن الكل الجزئه ايضا لان
الكل مجموع الكلمتين والاسناد
والجزء كلمتان فقط
٦٢

القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا

حقيقة بل تجوزا ولو لم يجعل جزءا كما في الشرح اتجه الاتحاد قوله

فلا يلزم اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا

بسبب اسناده بجواز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد

قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة

مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوعه

مفردا موقعه لا يقال يخرج عن الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط

قيد للجزاء على زعم اهل المعاني وزعمهم ولذا قالوا ان كلا منهما من خواص الاسم

وقال ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او فعل واسم ولو جعل الرابط بين

الشرط والجزاء كما هو حقيقة السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير

عن طرفي الشرطية بمفرد والدليل على ان الرابط بينهما صدق قولك ان زرتني

زرتك وان لم يوجد منك زيارة المخاطب قوله بحيث يفيد المخاطب اي من شانه

ان يقصد افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف

الحرف بمجال تخطئة ونسبة الى القصور فى باب الفائدة فدخل فيه تمام

الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة ودخل ايضا اسناد الجملة التى علم مضمونها

المخاطب قوله خرجت المهملات الصرفية اما المركب من الكلمتين و من مهمل فلم

يخرج قوله سواء كانت خبرية اى محكية بها عن الواقع قوله فى حكم الكلمة

المفردة لان النسبة فى ذلك المركب مجملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال

وهو المفرد قوله اعنى قائم الاب او ذا قوله فانه فى حكم هذا اللفظ و لا

القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى يحتاج الى هذه التأويل

لما حققه السيد قدس سره من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل

هى تحضر بانفسها لا بدال فى ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت

فليست بالوضع لثبوتها فى الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات

لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم

يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسما فكيف يصح الاخبار عنها قلت

التنوين لها قلنا ان الالفاظ لما صارت فى تأويل الاسم المفرد جرت احكامه فى خواصه وان الاخبار

عنها ولحوق التنوين لها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان

في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن

كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين له والالفاظ كلها اسماء والا

في ذلك نحو تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وضرب مهمل قوله الكلام

كلام المصنف فان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه

ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا او وصفا

او جملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد او

فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء

كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد

فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته قوله ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام

لا الى تعريفه او الى التضمن والى الاسناد كما قيل لان الكلام مسوق للكلام ولبعده

ولان قوله ولا يتاتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي

اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها ثم انما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر

لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى الستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة

او حكما وذلك لانه قبل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الطرفين لفظا وف

وانما قدم هذا التقسيم لاستحقاق جزئيته التقديم قوله او في ضمن اسم اه

انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم

التقديم وانما تقديم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم

الفعل على الفاعل قوله بتقدير ادعو الى الانشا قبل التقدير او بعده قوله

اي كلمة والا دخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك

جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعله صفة لمعنى سوق رجع ضمير

اليه والى المعنى ولم يجعله ظرفا لقوله دل او حالا من ضميره حتى يكون معناه

على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبر

في ذاته لانه في جعله بمعنى الباء خلاف المذهب المختار ومجاز غير مشهور

في التعريف وان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة

له بالقياس الى الواضع ثم انه يحصل بذكر الحيثية ما لا يحصل في دلالة الجزء فحضور الاجنبية

قوله في ضمير الغائب اه فإن تلك الاسماء معانيها مفهومات مستقلة لكنه لا يتعين
شيء منها مرادا من ألفاظها الا بقرينة معينة على قياس الاسماء المشتركة لفظا وأما الحروف
فان مفهومها لا تستقل بل آلة لملاحظة غيره فلو يعقل توقف د رجاك

قوله في الدلالة فإن كثيرا اه من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير ومعه لا يلزم
القصور في الدلالة الالفاظ على تلك المعاني الاسمية صادق م

قوله وكثيرا منها اه من المعاني الاسمية يحتاج الى ضميمة كاحتياج ضمير الغائب الى تقدم
المرجع وضميري المخاطب والمتكلم الى الخطاب والتكلم واحتياج اسم اشارة الى الاشارة والتـ

قوله وبالجملة اه توقف فهم السامع على الشرط لفظا كالمرجع او غيره كالاشارة لا يستلزم القصور
في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقف فهم السامع على القائل لذلك السامع والفاعل تقدم

قوله واعترض اه اى الاداة الدالة على مثالا بقوله الدار في نفسها بان يقال هذا التمثيل يقتضي ان يكون في
مقابله قوله الدار في غيرها الدار في غيرها كما ان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه
مع ان الدار لا تتصف بفي اه

قوله وفيه تشبيه اه لان الموجود في الذهن معقول والموجود في الخارج
محسوس فهنا تشبيه الموجود في الذهن الموجود في الخارج د رجاك

قوله والحرف في نفسه ... المعنى في الحرف ... (ع)

نصوص گا والفعل الفقير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع تثبت
حاجة أخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فإن كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف
على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في فهمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم
في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة يتوقف فهم السامع على
شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة لما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل
والفاعل قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا حد ذاته لا باعتبار في غيره كما في قوله
الدار في نفسها اي الدار ملحوظة وحد ذاتها او [illegible] بينها هذا الحكم في
حد ذاتها لا باعتبار امر خارج عنها من كونها في البلد او قريبة من بيت الغلام او غير ذلك
عليه النحو الرضي بان قولهم في حد الحرف ما دل على معنى في غيره كناية عن كونه [illegible] نفسه
بل يجب ان يكون ما وضعت له مفهوما واحدا بل بنفسه ذلك الدلالة لكون المعنى ملحوظا
في نفسه وملحوظا في غيره بخلاف قوله الدار فانها عرفت الدلالة بنسبة الى الغير [illegible]
مثالا وحكما كذا حكمه لا ينعقد التشبيه بينهما باعتبار الخارج [illegible] عدم اعتبار [illegible]
امتثالا قوله الا في الخارج موجوده اي ان الموجود الخارجي قد يكون صفة لا

وصفاً للامر تابعاً له وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعاً لامر في

الملاحظة وقد لا يكون ففيه تشبيه المعقول بالمحسوس وتنظيره به ووجه آخر كما قال لفظة

في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي بالعرض القائم بالجوهر التابع له صحح

ان ينسب اليه ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل بذاته بالجوهر

صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه

غير قائم بغيره **قوله** والملاحظة غيره بتبعه المعنى والمراد به هو المتعلق **قوله** فلا يصح لشيء

منهما اذ الغرض بالحكم الا ان يكون الا ما هو ملتفت بالذات بذاته **قوله** ملحوظاً في ذاته بغير

لقوله مستقل بالمفهومية **قوله** من غير حاجة الى ذكر لان المتعلق الاجمالي الذي لا يلتفت الا بالذات

بدونه وهو شيء ما كما يتوهم من لفظة الابتداء او ما كان في ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات

ملتفتاً بنسبة كلمة دعا لله هذه مخصوصة لو كان ملتفتاً بالذات فانه لابد من ذكر متعلقه بتمام كلمة

اخرى ليعلم تعلقه **قوله** لا حاجة في الدلالة عليه على ما قال **قوله** وهذا هو المراد بقولهم الاسم ما يعني

انه ليس لكون المعنى تستقل الكلمة انه مدلولة فائدة خفية فهم المعنى الجلي وبدل الحرف فيه

بمعناه انها اذا تمكن وحدها في ذهن السامع انتقل ذهنه الى المعنى بخلاف الكلمة الحرف اذا انتقل ذهنه الى

قوله والقول اه يعني ان القول الحق ان لفظة من موضوعة في الحقيقة لكل واحد من جزئياته ولكن

بما فيه فلذلك قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما قال من ان الحرف معنى كائن في غيره فمعناه انه
لا يتعقل وحده الى ذهن السامع ما لم يتعقل معه المتعلق فكأن الحرف كظرف خال عن المظروف لا يتعقل
معناه فيه بل يتعقل انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا
من حيث هو معنى قائم بنفسه بل من حيث هو معنى قائم بالسير متعلق بالبصرة قوله وجعله آلة لتعريف
لا من حيث انه حال الطرفين ومن منسوب بينهما قوله كانه معنى غير مستقل بالمفهومية اى معنى ملحوظا
بتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الابتداء كذا اى لا يمكن ان يتعقل السامع الابتداء متعلقة بخصوصيه وذلك
بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تعقل الطرفين بخصوصهما وكذلك
التعقل لا يمكن الا بذكر متعلقه صريحا لكونه متعلقا بالذات ولعموم وضع من فيه [illegible]
عما لا يتعين الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير
الغائب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق صريحا
في الحرف عند تكثير الفائدة قوله وبعضهم من موضوعة لكل واحد من جزئياته ثم استعمل في
الجزئيات وبعضهم بالاستقلال والتقول بانه مجاز لا حقيقة له ولا مجاز ضرورة فيه ثم
الظاهر اذ تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لا بد ان يصحح المفهوم لاندرج تحت نوع

تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انه يجوز
ان يلاحظ قصدا لكن لا يتبع معنى مرفا فيقبل معنى من ليس من جزئيات
الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات قصدا اليه
لكن لا يتبع معنى مرفا فيقبل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يأبى عن الالتفات قصدا قوله واذا عرفت
هذا علمت ايضا ان كينونة المعنى في غيره من المعاني او في كلمة علمت و ص
اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الاخير اى
كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورقة العبارة الى ما
هو المشهور وحملها على ما هو كذا امتاز الحروف عن اخواتها
قوله وارجاع الضمير الى المعنى اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير
الى الكلمة في عبارة هذا الكتاب لعدم سبوقيتها اه قوله لان معناها
كلمة مستقلة بالمفهومية لانا لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت و
قدام وخلف او الاخبار بها مع انها الازمنة الظرفية لانا نقول لم

المستقل يقتضي صحة الحكم عليه او به اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح
في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرض من سوء كما لو ذلك العارض
جزءا له او لازما له عليه كمتى او خارجا عنه كالظروف المذكورة
فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة
باستعمالها اه يعني ان العادة جرت بان تستعمل تلك الالفاظ في نحو ما
نحو الكلية وان تستفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز
ان يكون مستقلا في ملحظ وان استفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة
والاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفيه تأمل قوله باعتبار نفسه لا مع
معناه التطابقي يعني انه اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني فيدخل فيه
الفعل ويحتاج الى المخرج بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي
لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا
انت فيه وزمانا قبله وبعده وتسمية اسمها كفت مؤنة التفسير قوله

التفسير قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى وحال عنه وهو بعيد قوله
والمراد المستقبل بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران المعنى المستقل
ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي الوضع الغير المسبوق سواء
كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه بزيد وشكر
علمين لان معناهما العلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة في الوضع عنهما
بحسب الوضع الاول وذلك الوضع وضع ودخل فيه اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول وهو وضعها اسم او مركب
اضافي او جار ومجرور كما يستظهر وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترنة باحد الازمنة الثلثة في الوضع
الاول وفيه بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني
الانشائية غير مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان
يدفع بان المراد لما كان اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك الافعال
لان المعنى المستفاد من تلك الافعال انما يقترن صفة للاسناد وهو غير الوضع الاول ذكر

ان تقول المراد بعدم الاقتران غير عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الاصل

الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع العلمي غير مقترن

باحد الازمنة الثلثة ودخل فيه اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني

الفعلية وح يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب فانها

بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان تامة

على انه لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولكن القول بانه لا وضع لا

لافعال في المعاني الفعلية ولا افعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيد

غير مرضي للمحقق كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولكنه لم

ابضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعنى المصادر التي لوحظت

معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية لا بمعانيها قال الشيخ

الرضي الغربي الفتح اي الحاضر ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ ا

قوله فدخل فيه اسماء الافعال الذي حملهم على انه قالوا انها ليست بافعال

مخالفتها للافعال صيغة فجعلوا لا تقبل الافعال التنوين ولام التعريف وكون بعضها على حرف

وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا

نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق

تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان صفة قليلا قوله او غير مرتجل

اي لم يثبت استعماله مصدرا لكنه يشبه ان يكون مصدرا في

الاصل لانه قام دليل على كونها منقولة الى معاني الافعال عن اصل

واشبه ما يكون اصلها المصادر لمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخو

من نحو رويد زيد قوله على وزن فوقات فاصل هيهات هيهية

كقوقية قال قدس سره في الحاشية نقول اي تصيح قوقاة

وقيقاء على فعلل فعللة وفعلالا قوله نحو امامك زيدا اي تقدم قوله

وعليك زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح

على ما قيل من انه للحال حقيقة وللاستقبال مجازا او بالعكس قوله ومع

خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف

في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال بعض خواص الخبر

اولى من المتروك قوله بمنزلة جمعية بعد الكثرة فهي تختص وبد العشرة قالوا انها بمنزلة وتثنية

تثنية قوله وهي لتبعيضية تجزيئية حرف جر فلو حمل على معاد الجزئين ابتداء انه ابتدائية

عليه في كل جزء من الناس ومن الاشياء لا يعقل [illegible] منه ان لو تبعضية فكان المجمع على التبعيضية

باجمعهم لان بينه فلو جمع الكثرة عبرة فلا تكون لا تبعض وم ذكر وبين اسم قالوا ان قلة بنية العشرة

لا تجوز بينه وبين جمعه لقلته في جانب وليس له فكثرة ما نفعه جمعه جمع الكثرة فلذلك كان

يجوز قوله وما هي التي يختص به او يوجد في غيره مشاركة الى ابنية يعني المعنى اللغوي وعرف

باحدهم فيه وتجاذبت عن كون التعريف بما ان الغرض المقصود افادها بعضها ما عداها فهو من الجنس والعرف

القائم وكذا تحتيم اللفظة ما الخارج المحمول بشهادة المثال ولا تخص الخاصة لو كما لفرض ما ليتوجد

الوفيه هو من الاولى واهل الشرح عليه وبتوبده لفظ الحد كان عد المذكورات من قبيل

السابعة التنوين وهو بحرف الابتداء وزيادة الشوق قوله حرف اللام اي اللام به يتبادر حتى الهمزة

وانفاد ذلك ذكر انتبدر من حجة الذكر بالاختصاص فيكون ذلك يجب التعريف والانطاق بلهم

وانعم بينهما قوله اي لام التعريف حتى ان اعلى الام وقع الابتدام فلما انا قبحه بوجود معنى الخا ف

اليه او لقصد الخارج او للذهن والتنبيه لقصد تنبيها او مصلحة فيه الغفلة فيه قوله لحقها بما

ساسلا الميم في لغة حمير وهي قبيلة من طيئ وشاع كما ايضا الحرف الذي

لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم عقلا فان القابل للنداء اليه

قوله وانما لم يقل ما يوجد فيه مع ان التمثيل [illegible]

[illegible] م في جواب حميري قال امن امبر امصيام

قوله بعين المعنى اللغوي

في امسفر قوله لعدم شهرته ولا اختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان يقول

ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختياره اي في

ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختياره اللام على الالف همزة الا

قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن

فكذا دليل نقيضه فيتوافق بالنقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما

قوله زيدت عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في ساير المواضع

لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها قوله انها كيل وايضا لو لم تكن كيل

لما ناسب كسر الهمزة وفيه ان عذرهم قد يسقط قوله الى انها الهمزة

بضعفه سيبويه يحذف فيها في الوصل والعلامة لا تحذف في قوله لانه

معنى سمعت عن بعض الافاضل انا قلنا عن بعض شرح المختصر الذي

صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معنا
في تعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لان اللام مطلقا فانها
قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة
على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا
قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا يدخل
اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد
بها دلالة غير تبعية ضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد
عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا كاللام التي يقال انه هنا لا
الفعل وان اقتضى دخولها عليه لكن ابى عن دخولها عليه الحالة
التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه مصححة ا
يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص
الخ اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة
حقيقة بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم

نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوى بيان الاطراد والا
نعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الثلاثة لان كلا منها متضمن لخواص
كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن للاختصاص و
الجر وهي كثيرة والتنوين للاختصاص منافية ومعانيها والاضا
للاختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وعنوانا وايضا
لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني لا توجد في
غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر
الدال على الاضافة اليه ويحتمل ان يكون عطفا على اللام لفظه او محله
ولو اريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقل
عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين علام التعر
مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعت في كلمة واحدة كان التنوين
متأخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدارة مو
واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام و

خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معه
الى الاسم ويفضيه الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي
اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر فلانها فرع او لا لانه لا يكون الا فيما كان
فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص اه
بيان المخالفة بانها محصورة على وجهين احدهما ان يختص بقسم
مقابل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم الفا
للاسم وهو ليس الا الفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح
يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاصل الذي يختص الاسم بان يدخله
والفعل قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا
اليه كما يقتضيه سياق الكلام والاخبار الحكم بان ينبئ عن الفائدة
وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويرد الحكم عليه لا بخصوصه بل
بلوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة
هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض

40

وان لا تعرض لما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء او ان الحكم المتعلق
بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة كما يقال في علامة
الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه
مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه ان
خواص الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب
ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل
النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجوع الضمير الى الشيء
المذكور في المطالع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب
لاحظت معنى الفعل منسوبا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى
الاسم فانه لاحظته لا على وجه منسوبا الى شيء او منسوبا اليه شيء
فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص المراد بالتخصيص تقليل
الاشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة ولا شبهة في ان هذه
الاضافة لا تخصيص وفيه تامل لجواز ان يقال ضرب ويوم ما يكون به

به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى
ان هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال
ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي
لم يوجد الا في الاسم قلت المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر
او الفعل صالح لذلك التقييد وكونه والمعنى المصدري المدلول عليه
بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح
ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد فان الربط المدلول بالباء
ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين
اما يقوم مقامه او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في
اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب قوله وانما فسر الاضافة
بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى باعث المضاف والمضاف اليه جميعا وانما
لم يجعله في مقابلة كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على تقديره
والعطف على الاسناد بعيد وتقول قدس سره فالاضافة بتقدير حرف

حرف الجر مطلقا ولان المصدر رد عبارة المفصل بين هذين
الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك معنى من الخواص الا
انه لم يرد بها الاضافة مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل
وانما اراد المضاف واراد الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل المصدر
انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافة قلت لا شبهة في انا
نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى الطرف وتارة الى الاخرى فلم
لا يدعى انه يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان
لفظة الاضافة موضوعة لها او يدعى ان اطلاق الاضافة على قدر
المشترك هو مجاز فيه وحمل الجميع على ارادتهما على سبيل البدل بعيد
قوله لانه الفعل او الجملة اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص
الى الاول كما نقلنا وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الطاهر
ان المضاف اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية
لا الفعل وحده كما ان الاسمية في نحو اتيتك زمن الحجاج امير هي

اى الاسم بقرينة المقام وبنيه فيه

به مايقال من ان التعريف غير مطرد

لانه حيصدق على مبنى الاصل انه مركب

ثم يشبه مبنى الاصل لان الشيء لايشبه

ولايناسب نفسه وتماينه فتح

به ذلك الفقه ينه فيه بقوله تركب

التحقق معه العامل اذ لاعامل

لمبنى الاصل فذكر الاسم ح للتحقق

وقيل في دفعه

انا لا نسلم لزوم مشابهة

الشيء لنفسه لان له اقساما

تلك يشبه بعضها بعضا

وفيه بحث لجواز ان يقال ان

ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والالزم الدور

ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق

على معنيين المفهوم الى شيء ويسمى به وعلى مجموع المضموم وسمى بمن فالمركب بالمعنى

الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخطين زوج

ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في

التعريفات محمولة على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله تركيبا يتحقق معه

عامله لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيب مع العامل

انضمامه معه بحيث يتحقق العامل معه قوله الذي لم يشبه الحلم يناسب فيه الاشباه الذي

المناسبة في الكيفية بالمناسبة التي هي اعم من ان المص فسره بذلك وذلك لانه مانع

الاعراب هو البناء لاخصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله مناسبة مؤثرة في منع

الاعراب مبنية في بحث المبني فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه لو اقتصر على المناسبة

بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا ولبس لعموم مراد

قوله اي المبني الذي هو الاصل في البناء لم يفسر بما اصله البناء لان هذا المعنى لا يجمع

لان اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة بالاسم ولان فيه حرف

العبارة عن الظاهر لان المتبادر من مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العرض و

المتبادر من اصله البناء ان اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب قوله وهو ما ضي الخ

كما زعمه المص وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلاقة لا يخفى ان العلاقة انما تكفي في تحقق المعرب بكونهم

قوله ووجود الاعراب اه يعني انهم وقعوا في التعريف المشهور من وجود الاعراب في افراد الاسم لان وجود الاعراب لا يكون الا بعد الاختلاف ح

قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم
يلتفت بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
اي بقابلية لوجود اسباب الاعراب والله اعلم
وتحقق العامل معه وعدم المشابهة بمبني الاصل قوله عند الجمهور كانهم وقعوا في ذلك
من لفظ المعرب ووجود الاعراب في افراده فتوهموا ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا
انه من عوارض المعارف قوله فانه العارف باحكامها كذلك اي يعرفه بالتتبع والسماع فهم
مستغن عن تعلم ما جمع المدون وربما يخالف من لم يتتبع اصلا او تتبع ولم يعرف احكامها
فانه محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك التعلم علم النحو
اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم النحو او حكاية عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة
المعرب اه اشارة به الى ان الشارح في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف وبيان
ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون مناطا للحكم بانه هذا او
ذاك مما يختلف آخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما اختلف آخره
باختلاف العوامل فهذا مما يختلف آخره باختلاف العوامل ولكنهم في تعيين الوجه
الصالح من تعريف المص لصحة ان [illegible] يقول زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف آخره باختلاف العوامل بخلاف
تعريف الجمهور فان الوجه اي حيث غير صالح لان يكون مناطا للزوم تقدم الشيء على نفسه
في ضمن الدور او للافحمه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي ما اختلف
آخره باختلاف العوامل وكل معرب مما اختلف آخره باختلاف العوامل فزيد مما اختلف آخره باختلاف العوامل لزم ان يكون [illegible] النتيجة [illegible] مقدمة

قوله من لفظ المعرب حيث قال المص المعرب المركب اه لان معنى المركب الذي اعرب وهو لا يكون الا بالاعراب بالفعل ح

قوله فذلك التعلم علم النحو اتفاقا لان تعلم الشيء مع الدليل لا يكون الا في النحو حح

قوله على اختلاف فيه يعني انه قال بعضهم ان تعلم المدون انه لم يكن مع الدليل فهو علم النحو وقال بعضهم ليس بعلم النحو بل حكاية عنه ح

قوله لكنها اى الحركة تابعة له اى الحرف الاخير فى التلفظ والتكلم والوجود قوله اجيب بانه اى لفظ عاملا صار اسما لجنس العامل لا صفة يعنى انه نقل من الوصفية الى الاسمية حين

قوله لكنه مسلم لان الصفة التى ذكرت فيه تجب النفس الاخر وهو الواو لانه الواو بتقدير اصله مسلموى قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى ياء المتكلم لا تجب الصفة لان الاختلاف تجب الصفة لا يكون الا فى الكلم الذى كان اعرابه بالحركة منه

قوله لكونه عصا وقاضى لانه اخر الاول واو نحو عصو بتقدير اصله عصو واخر الثانى ياء نحو قاضى بتقدير اصله قاضى والاختلاف التقدير كان فى جهة الصفة باختلاف اخرهما بالمرفوعية والمنصوبية والمجرورية لانه اعرابهما بالحركة منه

قوله كان فيه صيغ ومنعه الاختلاف فى تقدير اخرهما بالمرفوعية والمنصوبية والمجرورية فقط لا تجب لانه الاختلاف فيه بالمرفوعية والمنصوبية والمجرورية فقط لا يجب الجامع وهو الالف المقصورة فى الاول وياء المتكلم فى الثانى منه

ولما كان المتبادر في تسمية الاختلاف لم يتعرض له قيد المراد باختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف

الى الابتداء في حالة البناء و بالاختلاف الثاني الوجود وقد يعبر عنه بالاختلاف للمتكلم او بالعوامل

بنفس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية

الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة اي من خواص الاضافة بالنفي

قلت الوجوه في المضارع و لذلك قال انها حكم و لم يقل خاصة و لا يخفى انه ليس هذا

ان الحاصل على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الازمنة او لو

تحقق فيها عوامل في الازمنة كان خاصة شاملة للكل وقت قوله اي حركة او حرف كان الوزنة

عليه شهرة امر الكلام اما ان حركة او حرف او ما سبيله في ضبط اخر الاسماء و لا يخفى بعده قلنا

اختلف اخره به اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير سلمان و مسلمون ليس في الاخر اذ الاخر

هو النون واجابوا عنه بان النون فيهما كالتنوين في المفرد و لعلهم ارادوا ان هذه الحيثية

لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل اوفق السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في

حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا في بعض

الاوقات لانه قد لا يكون بمنزلة التنوين و ذلك في المثنى والجموع المعرفين باللام لامتناع اجتماع

اللام والتنوين قوله ذاتا او صفة اما اختلاف الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك

الى الف اباك واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحة قوله لا يرد العامل والمقتضي

وكذا وصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا اتي العامل حرفا واحدا

كالباء الجارة فالاولى ان يكتفى اخراجها الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة والباء

الى العامل والمقتضي والله اعلم

على نحوها انتهى انما قال في الاولى ولم يقل في الثانية لان المراد بجميع الباقي للآلة فيستند اليهما
اليها اما في وجه العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة المؤثرة ولهذا اسموه عاملا وليس علة
مؤثرة بالحقيقة لان المؤثر هو الله تعالى وهو علامة لتأثيره واما في وجه المقتضي فلان آلة
الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل اه لو جعل من تمام
الحد فهو جوابه لكان اخصر لكن المص لم يجعله من تمامه قوله فرقا بالنسبة اه قيل
ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة
بسبب الكسبية اجزاؤها واجزاؤها مركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت لسبب قريب
سوى الآلة يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق
الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء بسبب الفقد علاقة
العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي انعدام المسبب
لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانه نقول لم يرد
بصيغة الفعل في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن ان يجاب ايضا بان
الاختلاف ليس عبارة عن تعاقب الحركة او الحرف بخصوصه بل اعم منه ومن التحول
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الدلالة الى الدلالة كما في الاسماء الستة
ومن كونه علامة لامر الى كونه علامة لامر آخر كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب
علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية ومن علامة لا الى علامة كما في
التثنية والجمع قلت هذا الجواب غير مرضي عند المص وغير ظاهر من العبارة فان المتبادر

ما رجع

وهو قوله من حيث انه معرب لان هذه الحركات ليست
من حيث انه معرب بل لاجل هذه الادوات

مرجع ضمير قوله آخره الى المعرب لان الاختلاف يظهر فيه بعد كونه معربا قوله من حركة او حرف لو علانى
وان نحو كلاهما من الاعراب الى الكلمة وكذا ما يجيء من الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
بكسر اللام واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التأنيث وياء النسبة وعلامتي التثنية
والجمع فان مرجع الضمير الى المعرب لان لاحقة تلك الادوات ليست معربة لانها بنيت
عن ذلك فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجودها قبل دخول العامل
في تلك الكلام وكذا الحال في الصورة المذكورة قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
يقوم بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل اه معطوف على آخر اه وضميرها قوله
وضع الاعراب في الاسماء ليدل على المعاني ونفصح بالمعاني في الفاعل الاسم من غير استعانة
الى العامل والقرينة ونحو ذلك للاختصار بسانها قوله ما بعيد الخ لا نظر له وضع لا قصدا
ولا تبعا قوله ليدل الاختلاف قيد الا ان الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب
هو الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين فلا حاجة الاختلاف كما صرح به في هذا الكتاب وفي غيره
اللهم الا ان يقال انه سبب الدلالة لا الاختلاف بضرب من التجوز ووجه ذلك ان الاختلاف
المدلول عليه بقوله المعتورة عليه لما كان مسندا الى الاعراب من حيث الاختلاف نسبة الدلالة اليه
قال المص انما اخترت هذا التعريف على تعريف بعض المتأخرين لان الاختلاف ليس موجودا الا
اولى بان يجعل علامة ولان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره فلا بد ان يلزم ان لا
يتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء ولا ويمكن ان يقال ايضا ان الاعراب ما يوضح المعاني ويزيلها
فساد الالتباس والموضح ومزيل الفساد بالذات هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الظاهر واصطلاحهم

ان الاعراب هو الاختلاف الا ان الاعراب هو حقيقة وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا

يطلق البناء على الحركات وفيه نظر لان في المعرب شيئين اختلافا وسببه وقد بين ان

الاختلاف لا بناء بل لا يصح ان يطلق اعرابا فتعين ان يكون سببه اعرابا واما المبني فليس

فيه الا عدم الاختلاف الا البقاء على حالة واحدة اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه

عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء وليس الحركة او السكون في آخره سببا

لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف

من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين **قوله** يعني الفاعلية

قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر او

بواسطة **قوله** المعتورة على صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم

حتى يكون المعنى التي تأخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف

لبيان ان المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الاعراب او الوصف الذي هو اقتضاء

الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا لا يكون احدها مطروا عليه فان تعين الكلمة توقعه

ايضا الرواية ويرشدك الى ما ذكرناه ما قال الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرو

بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثمه احتاج المجاز

الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد يعبر عن صيغة

الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يطلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف

اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طارئا على المعنى اللازم للكلمة فان كان الطاري واحدا

ككون

لكون الفعل عمدة فيها تركيب وغيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للمتلبس بغيره وان

كان الطاري اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكم ان يطلب له علامة يمكن

لازمة ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي هي

اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي لم تجتلب من هذا التقدير يظهر وجه

ما يقال ان الاصل في الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء **قوله** على تضمين مثل معنى

الورود او الاستيلاء فان اخذ الشيء متناول ومستعمل عليه ومثل الطريان **قوله** يقال العوروا

الشيء الاعتوار دست بدست كردن چيزى را او التعاور مثله وقد جعل

هنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة او مجازا مرسلا عن التناوب **قوله** وانما

جعل الاعراب في آخر الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الآخر او جعل

مطلق الاعراب في الآخر تحقيقا الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او تحقيق الكل في جزء

جزئه كما في الاعراب بالحرف او جمعهما في جانب الآخر لا يقال على تقدير الاول لم يعلم موضع

الاعراب بالحرف لانا نقول الغرض تعيين موضع الاصل لتعين موضع فرعه وهو جانب السفل

لتعذر الامكان واللازم تقديم الفرع وتأخير الاصل **قوله** والاعراب على صفة اي على صفة

المسمى والمدلول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ

الرضي صفة للدال وهي كونه عمدة او فضلة فقال جعل الاعراب في الآخر لان الدال على

الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه ان قيل

ان الحركات الاعرابية مع الواو والحروف الاعرابية

الاطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب شبهه بمعناه الحقيقي يسمى استعارة

والاطلاق بسبب علاقة غير الشبهة يسمى مجازا مرسلا

قوله في الآخر اي متحققا في الآخر كما يشير اليه قوله تحقق الحال في المحل

قوله فيه قصد اي جعل الاعراب الذي هو الاصل اي الاعراب الاول [illegible] علامة في الآخر [illegible]

[illegible]

وهذا انما وضعت الاسماء وضعت في اول الكلمة او اوسطها او اخرها لانه وضع الحركات بعد تركيب الحروف المادة ح

لا يجاب بان المراد بيان حال الانواع باعتبار الحركة التي هي الاصل والمراد بالتأخر التأخر الذاتي
لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي لانها تابعة للحرف لانا نقول تأخرها الذاتي لازم لها
اينما وضعت بل الجواب بان المقصود بيان الانواع باعتبار الحركة لما ذكر وهي متأخرة كما
يطلق الزمان على الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان الحركات ابعاض حروف العلة فهي الحرف
والحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو وقيل على اقوية فالحركة اذن بعد الحرف
لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده واذا اشبعتها صارت حروفا مدة
ان يجاب ايضا بان المراد التأخر عن الدال بقدر الامكان والتأخر عما عدا الحرف الاخير فانه
التأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل قوله ثلثة اسماء لانه يجيء قوله رفع ونصب
وجر وجزم واحد ليصح الحمل على قوله والانواع فيه العطف مقدما على الحمل كما في قولك
البيت سقف وجدران قوله هذه الاسماء الثلثة آه اعلم ان الحركات الثلثة تسمى ضما وفتحا
وكسرا سواء كانت بنائية او غير بنائية اعرابية كانت او غير اعرابية لكن فقيل لكنها اطلقت
بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا
يطلق بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضم والرفع عموم من
وجه وكذا بين الفتح والنصب وبين الكسر والجر فانما سميت الحركات بتلك الاسامي
لحصول الاول بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانيهما وحصول الثانية بفتح الفم والكسرة حين
ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقطا فنصبه اي اقمته بفتحتك اياه وحصول
الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو لكسره الشيء الا المكسور يسقط ويهوي الى

قوله واو اذا اشبعت يعني ان الضم اذا اشبع صار واوا والفتح الفا والكسر ياء حين

قوله عما عدا الحرف الاخير اي الاول والاوسط وغيرهما حين

وعلى هذا يلزم ان يكون النسبة المذكورة في تعريف العطف اعم من النسبة التي تتوجه والا لا يصدق على المعطوف وهذا التركيب لانعدام النسبة حين العطف فتأمل كشف ح

فانهما يجتمعان في الحركات الاعرابية ويصدق الرفع والنصب والجر على الحروف الاعرابية دون الضمة والفتحة والكسرة ويصدق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات البنائية بدون الرفع والنصب والجر عصمة

وانما سمي الضم ضما لان الشفتين تضمان عند اداية والفتح فتحا لتفتح الشفتين عند اداية والكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى في اداية كسقوط الجسم المكسر فصح

جرا بالفتح والتشديد لغة انوار
الكسر شكستن لغة انوار

قوله فالكوفي الكل يعني ان كل واحد من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر تستعمل في الكل من الحركات الاعرابية والبنائية حين

الى اسفل من الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون
بمعنى واحد والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند
الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على
قلة بالقرينة كقولهم بالضم رفعا آه قوله حقيقة او حكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف
يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه لعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق و
القول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة
بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول اصالة ومن جعل الباقي بهما للنسبة
وان الفضلة المنصوبة مثل الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح والتوجيه في الشرح
الذي اقرب من توجيهه الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة
قوله اي اسم الذي يضاف اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فان مقابلها لا يكون الا مضافا
وانما قال حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف اليه والآتي بحسبك زيد فلما كان الجار
زائدا فيه لم يعتد به او كان الجر زائدا كالآتي وكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
لانه واحد بني على اصالة الرفع في الفاعل ولعل تركه وقع لانه واحد وقيل لان الرفع ثقيل
والفاعل حقيقة او حكما قليل لانه الاقسام لم يكن مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب ضعيف
ولكن ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فناسب العمدة قوله فاعطى الثقيل للقليل اي جعل الثقيل للقليل
للتعادل ولذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف
للضعيف قوله وانما لم يعبر لانه انما احتيج الى الاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف

قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة الحكمي كالفاعل والمبتدأ والخبر حين

والاول يختص بالاعرابي ح

قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا سواء كان في الاواخر كما في المبنيات او في الاوائل او في الاواسط كما في جميع الكلمات

فان المضاف اليه لا يكون فاعلا او مفعولا لا حذف المضاف فان يكون فاعلا او مفعولا لا مثل جاءني غلام زيد اه

قصد به الاشارة الى انه اعطى ... الجمل ح

قوله مراده في قوله يعني ان العامل مذكور ضمنا في تعريف المعرب حيث قال ان ترجع فيما سبق فالمعرب المركب من الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله حسين

قوله بل تعريفه ايضا اليه يعني بل كما يحتاج تعريف المعرب كحكمه الى بيان العامل حسين

قوله لان العامل مذكور صريحا في حكمه حيث قال المص فيما سبق وحكمه ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا او تقديرا حسين

فاربد يتميز بها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي

الفعل وليس بعمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كان

العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك اعتبر محلهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل

الفعل ففي محله ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم جر

الجر في موضعين من كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما

اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الكاف في المجرور

المسند اليه كمررت بزيد وكان عكس المستثنى بالا اذا كان يجيء منونة والمفعول معه النصاب

قوله والدلالة على المعاني غاية اي علة غائية كالجلوس في السرير حسين

قوله والعامل فاعل اي علة فاعلية كالنجار للسرير حسين

اي علة غائية لانها فضلة الواو والا لكن لما كان الواو في العطف غير مختص باحد القبيلين يعني الاسم

والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يجز اعمالهما فيبقى ما بعدهما منصوبا

كل ذلك ما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل اعنيه لا ابانه الا ماهيته بيانه

حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مراد في تعريفه واما اخره عن الاعراب

لانه بعيد للاختلاف في الاعراب وتبليه واما اكتفى ذكر العلل الاربع التي هي

معاهد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني

غاية والعامل فاعل وتأخره عن المادة ظاهر واما تاخره عن الغاية فلانها مذكورة

تبعا لاتساق بيان الصورة اليها او لانها مقصودة بالذات والمراد بعامل الاسم اذا

كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي ان يكون تعريف العامل

مطلقا عندهم ما اوجب في اخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص ما اقتضاه المقتضي او

احتاج الى تعريف العامل الذكره في حكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة المعرب المعنى المقتضي فاللام للعهد اي عامل الاسم المعرب اذ التعريف لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى المقتضي اذ ليس اعرابه لا قتضاء معنى بل لمشابهته التام للاسم خلاف الكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعاني المعتورة كما في الاسم ناليه

وعرفنا العامل المطلق بما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص عم الشبه كافية

قوله او الشبه التام اي في النصب والاول في الاسم وفيه نظر لان الشبه التام بالاسم يقتضي مطلق الاعراب دون الرفع وحده فقط اضعيه وهو مطلق الاعراب وجها مخصوصا يحرر العامل الا اذا اريد به اختلاف الاخر لا ما به الاختلاف محرره

قوله والمركب منهما اي ينتقض بالمجموع المركب منهما آه وهو مجموع الامور الثلثة الاسناد وما تقوم به والعامل وينتقض بالمركب من الاسناد وما تقوم به وبالمركب من الاسناد والعامل وبالمركب من العامل وما تقوم به وبالمركب من الثلثة حسن سلمه

اي فقط لظهور انه ينتقض بالنسبة التعليقية والاضافة ايضا ويجوز ان يراد بالاسناد النسبة مطلقا بان يذكر الخاص ويراد العام ويشمل النسبة التعليقية والاضافة فلا قصور في البيان حسن سلمه

الشبه التام بالكلام وايضا المراد بعامل الاسم الذي على الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد

النقض بالباء في بحسبك زيد قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اي الا من خلل

في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على كل من الاسناد وما قام به المعنى

المقتضي او المركب منهما وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء للآلة

اي ما عدوه الة لان نيرهم اعتقدوا انه آلة وان لم يسموه الة بل يسمونه مؤثرا الا العامل المتكلم

فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم ما يعدونه الة فيفوت الغرض من تدوين علم النحو

ويبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في تعريفه

لانا نقول قد يكفي ضبط المدون وحصر العوامل مؤنة التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل

ما تقوم المعنى المقتضي للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة

اعلم ان العامل قد يقال انه الة وقد يقال انه علامة لما يحدث المتكلم في اللفظ ويتفرع

عليه ما قالوه من رتبة العامل التقديم اما على الاول فلان للالة تقدما بالذات على ما هو الة له

ومن حق المتقدم بالذات ان يتقدم في اللفظ ليوافق الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق

العلامة من حيث هي علامة ان تقدم على ما هي علامة له ليعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة

له ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل ان يكون لفظيا لا يقال هو آلة او

علامة للاعراب فحقه التقدم عليه لا على المعرب لانا نقول التقدم عليه لا يتصور بدون تقدمه

على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين

بمعنى ان كلا منهما عامل في الآخر واللازم انه يكون حقا كل منهما التقدم على الآخر الا جهتين

توضيحاً لما ذكر اي المصنف الاعراب حيث قال فيما سبق الاعراب ما اختلف آخره باختلاف العوامل ولما ذكر المصنف انواعه اي الاعراب فيما سبق حيث قال وانواعه رفع ونصب
وجر وكان الظاهر ان انواعه اقسام ثلثة او اربعة شرع للرفع اقسام ثلثة وهي الضمة والواو والالف وللنصب اقسام اربعة وهي الالف والفتحة والياء
والكسرة وللجر اقسام ثلثة وهي الكسرة والياء
والفتحة حاشية افندي

مختلفين كما في كلمة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل في الآخر قوله تعالى اياما تدعوا فله
الاسماء الحسنى فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا
فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فلم يتقدم وتأخر بجهتين مختلفين قوله
اي يحصل في التقوم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من القيام
الذي هو قيام بمحله وذلك لان المعنى المقتضي ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني
المعتورة انما قيد المعنى بها لان مقتضى الاعراب ليس لذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة
كما ذكرناه قوله اذ به حصل معنى الفاعلية لان له اسند جاء الاسناد اليه قوله اذ به حصل معنى
المفعولية اي بالفعل الذي هو رأيت لان له اسند على التعليق قال الكوفية مجموع الفعل
والفاعل عامل في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله في مررت بزيد الباء عامل اي في لفظه
واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن بذكر
كما في غلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف
موقعه ومنهم من قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب المضاف التعريف
والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ قال فالمفرد لما ذكر الاعراب والانواع وكان لكل
من الانواع اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر عقيبه تلك الاقسام ومحالها فلبي بالفاء
لبيان انه لم يكن مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة
وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثنى والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل
لا بد من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة
اي الاسماء الستة واللواحق عن الحكم

قوله منهم من قال ان الحرف المقدر وهو ... وجاز عمل الحرف المقدر اللام عامل في جر زيد حال كونه مقدرا حفيد

قال البصرية الفعل وحده عامل في المفعول لانه صار فضلة بالفعل وحده حسن افندي

قوله بقرينة المقابلة اي مقابلة المفرد للمثنى والجمع في هذا الموضع حسن چلبي

الحكم فلا يجاب بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة او بان الاسماء

الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان شمول الحكم يتوقف على شموله لجميع الافراد

لا شموله لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يأبى عن ذكر المنصرف

مطلقا لاخراج الغير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف

كما هو الظاهر بل يجاب عنها بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها ان قيل

قد يأتي فيما بعد احوال غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يحتاج الى تقييد الانصراف

هنا احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز

عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بالاعراض ~~عنها~~ اذ ليس

الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب جدا **قال**

والجمع المكسر المنصرف انما لم يعلق فالمفرد والجمع المكسر المنصرف بان لا يقصد نوع

تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس بصفة لشيء منهما وهو المكسر او لتوهم

التغليب كما قيل وهو بعيد جدا لان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك

ولو سلم يأبى على توهم التغليب يأبى عن توهم التشاكل في المذكور فيكون من قبيل قطع لغ

وساءت مرتفقا في مقابلة نعم الثواب وحسنت مرتفقا **قوله** الذي لم يكن الواحد فيه سالما

الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا بآخر واحده واو ونون ولا الف وتاء لظهور خروج مثل سنون

ونحو ارضين وثبات عنه ونظائره وحصول ذلك جميعا لك فيه **قوله** احد بها ان الاصل في الاعراب ان يكون

بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الا ان توهما ولو سلم فذلك لا يقتضي الاصالة لكونها ابعاضا

شيخ محمد سعيد محمود

قوله قصر بناء على القضية وهو قصر فالمفرد المنصرف الى قوله والكسرة جرا مهملة بكلمة السور والمهملة في حكم الجزئية فيكون معنى الكلام فبعض المفرد المنصرف اه حسين

قوله بل يجاب بانها اي الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجمع غير داخلة في حكم المفرد المنصرف بواسطة ذكرها فيما بعد حيث قال ابن الحاجب اخوه وابوه اه والمثنى وكلا والجمع بالواو عشرون حسين

قوله عوضا وبيان اعرابها حيث قال بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وبالواو رفعا والياء نصبا وجرا حسين

يعني مثل هذا التركيب وان لم يجز عند الجمهور لكنه جاز عند المصنف عفي عنه اه

بحسب الذات لا يكون بها علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب

من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف انتهى وذلك

لان الفتحة عطف على الضمة والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الكون

المقدر والقرينة عليه المقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب اي آلها ولكن لا تقدر الاعراب

في نظم الكلام فان ملاحظته كافية في كونه عاملا ولكن يكفيه ان يجعل عامله هو عامل

في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره في الحاشية

على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرب بالضمة اعراب

رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى فذا شارة تعم على معنى بملاحظة الاعراب

سواء كان في فالك للحكم او الفعل وسواء قدر في نظم الكلام او لم يقدر ولكنه اعراب

هذه العبارة لا يفيد ان الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية

لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة ملتبسا بيانه

الكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المؤنث

السالم قدم على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيانه وجرا حينئذ

اقسام المعرب واعرابه ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حيث تركه فيا احدى الحركات

مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولان جمع المؤنث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين

الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار

الجزء الثاني ويكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابلهما قال قدس سره في الحاشية قوله المكسر

السالم

الجواب عن هذا الاعتراض انه ليس مراد ذلك
القائل بان الحركات ابعاض الحروف انها حقيقة
حتى يرد عليه ذلك الاعتراض بل المراد بالابعاض
هو الخفة بمجاز العلاقة اللزوم لان البعض يلزمه
الخفة فمعنى قوله لانها ابعاض الحروف اخف
الدوال حسن افندي رحمه الله

[illegible]

[illegible]

قوله اذا قطع باء لا يدخل عليه الالف واللام وان لا يضاف في اماءاه او دخل عليه الالف واللام او اضيف فليس كذلك بل الجر بالكسر عنه عنه

السالم مرفوع على انه صفة للجمع الشامل للمجرور على انه صفة للمؤنث حتى يكون المعنى المؤنث

الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف بذي اللام بذي اللام عند

الجمهور لانه في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب

من المضاف اليه انقص ومثله يتبدل عنده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده

مؤنثا او مذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب

الحال او بحسب الاصل فدخل نحو قاضيه لا يظهر ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف

او بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات ظاهر طهر نتبين وكما لا حاجة في ادخال الاول

الى تقدير مضاف في موصوفه او معطوف وهو ما كان على صيغة كم جمع فافراد الثاني

الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا قطع عن اضافة وكان كذلك

قوله هذه الاسماء الستة اي لا يخفى بها بل يعمها اذ كثير ما يجري حكم على شخص يراد

به الحكم على غيره في صله ان اسماء الستة حكمها كذا وفي توجيه تلك الارادة

ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه

بها فيصح ان يأول ابوك آه بالصفة التي اشتهرت بها كقوله كونها اسماء ستة وفيه ما فيه

في ترتيب كون اللفظ موضوعا انفا قوله بالواو ورفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية

وهي حركة ما قبل حروف المد كما قيل للزوم الانخراط في الوسط والتعدد والاخلاء في

الاصل وهو التقدير مع الغنى عنه قوله اذ مصغراتها اي ما صغير منها واما فلنا لكن

لان ذو لا اضيف قوله معربة بالحركات لانه تتحرك عينه ولامه وجوبا بالتيم وزن فعيل

قوله محمولة على التقديم والتأخير اى محمولة على التقديم في الرتبة والتأخير في الصورة
فتكون على التقديم والتأخير معا

وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليستغنى به عن الحركة قوله مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث
اخر قوله مضافة عن قوله بالواو وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في الظرف
وجعل الظرف عاملا فيه وحينئذ يكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير والا فالحال لما تتقدم
على العامل المعنوي فلذا قدم ما اخره او لان الشارح للمتن رجح تغيير النظم لنكتة كالعناية
او حسن المواقع او موافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك لا يخفى ان قوله مضافة
يجوز ان تكون حالا من معمول الاعراب المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف في
هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم تفصيلا ان خصوصية المضاف اليه المذكور معتبرة والقصد
الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فصرح بالتصريح به وليس للاحتراز عنه
المصغر بصيغة المكبر كذلك ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا يكون بينهما
الاعراب ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها
اقوى لان كل حرف من تلك الحروف حركتين او اكثر فلم يجوز ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما
فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن العدد كالاف
لانه فرون عدده وليظهر ذلك التعدد خصوصا ذلك في حالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح للاعراب
فان قيل هو ان كلمة اصلا حروف اجنبية من ان اللام في الاربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط
لكونها محذوفة قبل ذلك نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجلوبة للاعراب وكذا الواو في فوك
لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضي الاقرب
عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف

حالة

والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها
وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة
من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهو بدل
يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت يفيد التأنيث والابدال في ذو وفوك على
حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لا يحذو من جعل الاعراب من نفس الكلمة
لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع والاولى ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليست من حروف
المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كلى في المفرد ولجواز عود
الضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف
في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والقلب بدل من الواو
لابدال التاء منها في المؤنث ولم يبدل التاء من الياء الا في الاثنتين وقال المبرد هو بدل من الياء
للامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ الا ما كان من ذوات الياء قوله وكذا
كلتا على وزن فعلى والالف للتأنيث جعلها كاللام في كلا وانما جيء بالف التأنيث
بعد التاء لان التاء لم يتمحض للتأنيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام
ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب في الوقف ولانها ليست لمحض التأنيث كاخت وبنت هاء في الوقف
وكذا الالف لانها تتغير للاعراب جاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح
من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمص حيث قال انها ليست للتأنيث
لان تاء التأنيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى

لان ما اضيف اليه كلا تاكيد له وشرط التاكيد ان يكون معرفة لان التاكيد لازالة اللبس فلو كان نكرة يبقى اصل اللبس كذا في المكمل عبد الكريم

او معنى فقط كقولك كلانا ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله والا
اضيف الى المظهر يجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو النوع قيل
انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى
والمختار ان يكون معربا في الاول وجعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك
فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب كقولك جاءني كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على با حروف
المثنى قوله وان ثاني لا قال الشيخ الرضي كما علمت ان يذكر مذكر وان لم يستعمل مفرده
فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كان كل مذكر ثم تنبيه لم يمكنه مثل ذلك في ثنايا وذلك
لان معنى ثنا لم يستعمل طرف الحبل وليس في طرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال
لمذوا اثنان لانه اذا ليس في المفرد معنى التثنية فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالتثنية في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه قوله وهو الجمع ذو لا من لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب
ان يكون مفرده من لفظه وكذا اولات جمع ذات لا من لفظها فلا يكون جمع المؤنث السالم فينبغي
ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم ملحقا به واما ذوون فهو جمع المذكر السالم فلذا
لم يعده من ملحقاته وانما قدم اولو على عشرين لانه جمع ولا يدل على عدد معين كما هو مقتضى
الجمع قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف علامة للتثنية
والواو علامة للجمع لمناسبة الالف لخفتها عدد المثنى والواو لثقلها لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم
مطرد في جمع المثنى والجمع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم وهما وهم واولى وكموا قوله لانه
الضمير المرفوع للتثنية اه او لانه كلا من المثنى والجمع متقدم على اه والسبق الاول الرفع

لانه علامة

قوله فالاغلب كونه اي كلا جاريا على المثنى اي تابعا للمثنى مثل جاءني الرجلان كلاهما وجاءني الزيدان كلاهما ولفظ كلاهما تاكيد معنوي المثنى حاشية

لانه علامة العمدة فجعل الف المثنى وواو المجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع واذا اولى بهما
فقلب الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما
علامة الفضلة قوله وفتح ما قبل قال الرضي ترك فتحة ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة
الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله
قبل الياء الساكنة لو ابقي وللالتباس الرفع بغيره ولبطلان السعي لو قلب الياء لكسر ما قبلها
واوا فمع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحروف فان تغير التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر
ما قبل ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في
الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل
الاعتدال في المثنى خفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء
فيهما فطارية للاعراب قوله اللذين اشار الى تقسيم [illegible] فاسبق في تقسيم
الاختلاف فلا اختلاف لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي
المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق الكلام بسابقه فعلى هذا يكون
قوله التقدير اه بيانا لمحل القسمين لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقدير اقل تسهلا
الضبط اشار اليه اولا والا كان المناسب تاخيره عن اللفظي لان من حق العلامة
الظهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك
للاحتياج الى جعل في بمعنى اللام انه لم يقدر الوقف والى لزوم تقدير التعذر او الاستثقال

نص علامة لفضلة لان النصب المفعول وهو فضلة في الكلام والجر علامة المضاف اليه وهو ايضا فضلة في الكلام حاشيه

التقدير اي الاعراب التقديري والاعراب اللفظي وهذا التقسيم من الاعراب باعتبار ظهوره وخفائه هندي

في الامثلة ولفوات الملائمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولا يخفى قوله واللفظ فيما عداه
ليس بعض اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو مغاير للتعذر او
الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه فيه حذف العايد والضمير المستتر
راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله في آخره اي في موضع آخره فلا يلزم
اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد
قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر
المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف للتحقق
في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء
امر هذا القسم وظهوره مقابله مثل بالاول وترك الثاني قوله كعصا وغلامي خبر مبتدا محذوف
والتقدير هو اي ما تعذر كتعذر عصا وامثاله وغلامي وامثاله او صفة مصدر محذوف
اي تعذرا كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي
بدلا من قوله ما تعذر او بيانا وقوله مطلقا على تقدير الاول حال من مدخول الكاف والعامل
فيه ما يفهم الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم من الكلام من التعذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير
حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف او صفة لذلك المحذوف والمعنى كتعذره في زمان
مطلقا او تعذرا مطلقا وعلى التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو عامل
في الظرف المستقر او الظرف لذلك العامل قوله فان الالف ما دامت الف قوله وكما في الاسم

المعرب

واما قال اولى لانه يجوز ان يكون قولنا في حالة لم تثبت ...

المعرب بالحركة لم تقل وكما في الاسم المنون كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم
ولو قيل بالحركة لفظا لكان اسهل ليخرج مثل عصاي فانه تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة واعلم
ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص لان غلامي
معرب ولان الاضافة الى المبني لا توجب البناء الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل
لا قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد ثبوته في نفسه وهو هنا مضاف الى الياء
فالاضافة اليها متقدمة على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه توزيع
على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما على الشرطية وتوضيحها ان كسرة الملائمة متقدمة
على كسرة الاعراب رتبة لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم على الاعراب
فلا يجوز ان تكون هي اياها ان قلت لم لا يجوز زوال الاولى لعروض الثانية قلنا لا وجه لزوالها
بعد ثبوتها مع ان الاهتمام بشان التحصيل على ما كان واما العناية بكسرة الملائمة اكثر خصوصا فالحكم
يغلب جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت لم لا يجوز ان تجعلها علامة ايضا بعد تحقق
العامل كما في علامة التثنية والجمع فقد اجيب عنه بانه يلزم حينئذ توارد مؤثرين مستقلين اصطلاحا
على اثر ولا يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين
المستقلين اصطلاحا على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورة التثنية والجمع لان حمل
علامتهما على الاعراب مستند الى العامل وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية
والجمع مستند الى قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني قوله رفعا
وجرا ظرف للاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاضي وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل

مطلب لما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة ... المستقلين اصطلاحا

وجوديلم ولكن ان يجعل تقديرا اى استثقال رفعه وجره وحالا لاسما اضيف اليه الاستثقال المقدر
اى حال كونه مرفوعا ومجرورا الا غير ذلك من الاصطلاحات التى ذكرناها فى قوله مطلقا **قوله** لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضى وذلك محسوس لضعف الياء
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبى
وكرسى **قوله** ونحو مسلمى عطف على كالقاضى مرفوعا او منصوبا بالعطف على قوله قاض اذ لو
قصد بلفظه نحو تمثيل لتقدير الاعراب كما يستدرك لا فائدة الكاف اياه ولو قصد به نحو
اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس
المقصود فى التمثيلات خصوصية المذكورات بل ايراد المذكورات واجراؤها ولهذا لم يجمع بين الكاف
ونحوها **قوله** فان اصله مسلموى قال الفاضل الهندى انما تكلف الاعراب فى مسلمى بعد الاعلال
متعذر وقبله مستثقل كما فى نحو القاضى لكن المؤثر فى التقدير فى هذا بعد الاعلال مع فى مسلمى ما قبله
من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديره بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة
وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة **قوله** فصار الاعراب حالة الرفع
تقديريا وذلك لامتناع ان تكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت
كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو
جعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع
فانها غير ثابتة تقديرا **قوله** فان الياء المدغمة ايضا باقية على سكونها وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاثة او بعضها فيما كان اعرابه بالحروف ولا ثم مدة

كالجمع للمضاف فان اعرابه تقديرى فى حالة الرفع دون [illegible] آخره النصب والجر [illegible]

حذف النون على تقدير النصب للتخفيف لطول الصلة بان [illegible]

آخره سواء كان مضافا او لا كما فى قوله تعالى والمقيمى الصلوة على قراءة النصب و[illegible]
يقل ولا فى آخره لئلا تنتقض القاعدة بمصطفى القوم وانما لم يعده المصنف لانه بصدد
بيان الاعراب اللفظى والتقديرى الذى بسبب الكلمة نفسها لا باعتبار عارض وكان [illegible]
فى مثل غلامى ومسلمى لشدة امتزاجها بالكلمة سبب عارضة ان قلت فلم لم يعد
فى بحث اعراب ينبغى ان يكون بالواو وتقديريا فى حالة الرفع كما فى مسلمى ولما لم يعده من
التقديرى بل ابطل قوله واللفظى فيما عداه اجيب عنه بان جمع الاسماء الستة غلامى نظرا
الى اخواته والى اللغة الاكثر وهى قوله وان كانت قليلة نعم يبقى الاشكال فى الاعلام
التى يحكى فيها فى لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا او من زيد فانه معرب تقديرا اعرابه وجوبا له
لاستثقال محله بحركة الحكاية وكذا فى المثنى المحكى اذا جوز الحكاية فيه **قوله** والتنفى بتعريفه انما
صح الاكتفاء به لا لحضار المعرب عنده فى المنصرف وغير المنصرف واذا علم غير المنصرف
بان ما فيه علتان او علة تقوم مقامهما فيكون كذلك ولهذا اولى مما سبقه فى تعريف المعرب
عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف
بانه الذى يسلب عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويجر بالفتح وذلك لاستلزامه تعريف
الشىء على نفسه فيما هو المقصود من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب
بالحروف مثلا عنهما **قوله** غير المنصرف فمأخوذ من الصرف وهو الفضل والزيادة
وانما سمى المنصرف لاشتماله على زيادة على الاعراب اعنى علامة وهى التنوين او لانصافه
بزيادة تمكن ولهذا يقال له الامكن وما ليس بها يخلو عن تلك الزيادة سمى بغير المنصرف **قوله** اى

مطلب جعل الاعراب فى مثل غلامى

قوله فى اصله فوقى فاعل بالقلب والادغام وقوله نظرا الى اخواته وهى ماعدا فوه فى اخوه وذوى [illegible] وانما قال نظرا الى اخواته لانه بالنظر الى ذاته يقتضى ان يكون اعرابه كاعراب مسلمى كما قاله المحشى

مبحث غير المنصرف

كانت ولانه لا يسلب عنه الجر فلا يرد فى تعريف غير المنصرف لانه تعريفه بسبب الجر حين

اسم موصوف جمع ما موصوفة كما موصولة لان حق الظرف ان يكون نكرة ولئلا يلزم تعريف
الخبر وتنكير المبتدأ لان التعريف الا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف
معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة ولا ان يقع انه بهذا
المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم فروري ولا ضرورة ههنا
والقول بانه خبر مقدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والقاعدة
المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف
قال فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض
يتغير طبعه بسببه عن حالة الطبيعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما
ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى
هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المصنف في الايضاح يدل على ان
اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل نفى السبب
في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجه
جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده ايضا قوله وكتنجيع
شرائطهما انما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنحو وهذه منصرفين بناء على صدق التعريف
عليهما وبما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه
وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما وقد وجد المعارض
فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخيرين فلان

دخول

وهو لا يجوز بالاتفاق ويجوز عند سيبويه اذا كان متضمنا لمعنى الاستفهام كمن ابو كر او كان افعل التفضيل مقدما على خبره كما يستعمل الحمنه في وجوه
تقديم المبتدأ اذا كان
مشتملا على حالة
صدر
الكلام

دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان
قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لصدق التعريف
عليه مع انه منصرف عند المص لقوله ويجوز صرفه وبطلت ايضا على انه يصدق
التعريف عليه مع الفراغة لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عنه بما سيجيء من
تحقيق قوله ويجوز صرفه ومن انه ليس بالمنع وجمع السببين المستجمعين شرائطهما
كما قال العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال
لتقدير التاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير الاخرى وان ايضا لان تنوين المقابلة
غير ممنوع منه ولا الكسر الغير المختصة بالجر وان يحذف الكسرة والتنوين كما ذهب
اليه بعضهم قال م تسع مبينة بقوله وهي عدل آه فلا حاجة الى التقييد العلتين
بكونهما مانعتين من الصرف حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والظرف فيها مستو اي
من علل تسع او من تسع علل والاولى اوفق بقوله او واحدة منها او بما في اولى
البيت اعني قوله موانع الصرف تسع قوله اي العلل التسع مجموعة في هذين وذلك
باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك الى سقف واجدران قال قدس سره في الحاشية
اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها في الصرف تصوب النثر بيع الابيات
لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون له غنى عن التعريف الا انه
التعريف المستفاد منه غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علة تقدم مقامها الا انه ب
من التكلف بان يقال المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما قوله بجر الى فظ بحذف
اي ممنوع من الصرف قوله يقرب او خبر مبتدأ محذوف اي وهو صاحبها او كائن بان لحج

وقيل الجمع اعلى مرتبة لعمام معام كيهايي سابق والاضعف ومن هو اقبح ثم الترقي من الاعم الى الاولى وبالعكس يصلح ثم في موقعها ... وهذا في عبارة الحسن قوله حافظ

عن التراضي واريد بحوالمشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متواترا
عن ثبوتها لكسبق وكذا الحال في التركيب قوله والنون فيه مساهلة اذ العلة مجموع
الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة موصوف محذوف منصوب بتقدير
اعني لان النون لما ذكر مطلقة اصبح لان تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا على انه
صفة للنون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمي فقط على الوزن يدل عليه تنكير البوتي
او بدل محذوف موصوف اى نون زائدة او خبر مبتدا محذوف اى هي زايدة والجملة
معترضة قوله اي المعنى وبمنع النون الصرف وذلك لان قوله عدل آه تعداد للموانع

قوله ولو جعل الفه فاعلا لقوله زايدة فبان زيادة الالف قبل النون لا يدل على زيادة النون فضلا عن ان الالف زايدة قبلها نعم يدل لو قيل زيادة ولين هذا القول حافظ

لانه خبر محذوف اى تلك التسع تبعا او بدل من تسع او بيان لها في لعل هو المنع المفهوم
من المقام من غير تقديره ونظم الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام
كما قيل في قوله والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف آه الجملة حال من صاحب فعلية او
الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضمير المستتر في زايدة
فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة قوله ولو جعل الالف فاعلا آه يعني بان ما
اذا جعل ظرفا للزيادة او للنون الزايدة على الاول يعلم زيادتهما وتقدم زيادة الالف
على الثانية وعلى الثالث لا يفهم الا تقدم الاولى طبعا في الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلماء من
قسم التقريب بالاقرب فلعل فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة
فان باب التفعيل للتكثير وفيه انه انما كان متعديا يطلق لتكثير المفعول لا للتكثير في الفعل
قوله او القول بان كل واحد آه الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع ان يلتبس في كلام الناظم هنا التوالي

قوله او من الصيغة عطف على قوله من حمل المصدر والمراد من الصيغة صيغة تقريب

ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف على ما ذكرناه
قوله وقال بعضهم اشار لعله اراد من النثر والاتيان بالحكاية والتركيب اما الحكاية اى النقل
الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كشمر علما ولا يخفى انهما لا يتناولان
كما فكل علما بل كما اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي وقد تكلف بعض في اعتبار التركيب
هنا لكن تكلف لا معنى له فلا فايدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة
الاصل في كاحمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كالف القلبى للتانيث
زيدت في افراد الاسم وجعل في تلك الاسم علما سواء كانت لا لحاق كارطى او لا كقبعثرى فانها
بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف
التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة
في اعتبار الوصف الاصلي ومنع حرف التانيث لم يثبت عنده وان كان القياس يقتضيه لانه اشبه بالف
التانيث من الالف والنون الزايدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث
اللفظي معتبر وان كان القياس معنى التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر بتانيث الفعل معه فلا يقال
جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين آه
انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود
احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما حرف عن المنساق الى الفهم قوله الا لام ولا تنوين
انما ذكر الكسر هنا مع ان انتفائهما قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد بيان
الجمع بين الحكمين فانه اوجب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم

وقال بعضهم اثنان الحكاية بنقل الفعل الى الاسم كشمر وضرب والتركيب هو ما هو الكلمة الى الاخرى وهذا القول مما لا معنى له كما لا يخفى وقال بعضهم احد عشر هذه التسع المذكور وشبه الف التانيث كارطى وذفرى وضبطها وهو كالف زيدت في آخر الاسم العلم سواء كانت الحاق كالامثلة المذكورة او لا كقبعثرى في مراعاة الاصل بعد التنكير في نحو احمر اذا نكر ولا شك في الاول وهو الف التانيث والثاني في موضع الالف ... حافظ

ذكر ما يميز نوعي التانيث لفظية الاول اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال جاءت طلحة

قوله غير منصرف لان هذا الحكم يوجد في المثنى وجمع المذكر السالم ليس علامة للمؤنث فاذا كانا علمين ... غير المنصرف الذي هو موجود فيهما ... غير منصرف وحكم ... لا يتصور بعد ...

ليعلم ان المنع الحكمين يوجد في الحكمين
اى ذكر الكسر
انا لا لام ولا تنوين

علمين للمؤنث الا اذا اعرب باعراب المؤنث كما ذهب اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم

ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح

وانها لا تنحصر فيما ذكر لكون الاسم مثلا الا بمعنى ذلك لكنه لم يعتبره ولم نعلم وجهه قوله فاذا وقع

في الاسم علتان آه ولم يكتف بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية الا لقوة

ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى التكلف وكذا اثبات الفرعية في

الاسم بسبب هذه العلل خفي ولم يكف واحدة الا اذا قام مقام اثنتين قوله فيشبه الفعل

اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه

كما في اسماء الافعال بني ويعطى عمله واذا شابهه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم

الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع لتطفل الاسم واذا

شابهه بوجه بعيد لكونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء

ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه عن المعنى الفعلي بل يمنع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم

يتبع الكسر او يمنعان معا قوله يمنع منه الاعراب آه في تقديم الكسر على التنوين اشارة الى ان ذلك

اولى من التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المص الامرين في الايضاح وقال الشيخ

الرضي لا تأخذ لعود الكسر لضرورة عود التنوين وعدم ضرورية عودها وانما اتبع

الكسر التنوين لان التنوين يحذف ولا يمنع الصرف ايضا كحذف الوقف واللام والاضافة

فاراد والنفي اولى على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل فخذ فا صورة الكسرة التي

لا تدخل الفعل وقال المص انما تبعه لان الكسر يلازم التنوين يعني ان اى موضع يدخله

لان المشبه فرع على المشبه به من جهة التشبيه لان التشبيه لا يحصل الا بعد وجود المشبه به

التنوين يدخل الكسر فاذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر ايضا لانه يلازمه واما قال من غير
عوض لانه لو انتفى التنوين مع العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود
العوض وجود المعوض قوله لانه العدل فرع المعدول عنه لان الاصل بقاء الاسم على حاله
قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به قوله لانه كتفعل [illegible] فرع عن لفظها
ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعا له في المعنى بهذا الاعتبار وفيه ضعف لان التانيث طار على
قائم مطلقا لا على قائم من حيث هو مجرد عن التذكير لهو بهذا الاعتبار مشترك بين
المذكر والمؤنث ومعناه بالفارسية ايستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانه يتغير
رجل ثم الرجل فغشاء التعريف طار على التنكير غالبا اذا لم يوضع جديدا وبزيادة [illegible] لفظا وكما
جايع فيه مجهولا لما كان التعريف فرع التنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ثم من قال انه منعهما للمعرف لمضارعتهما لالفي التانيث الحمد [illegible]
معا وهذا فاسد [illegible] في كل صدة والتانية حرف انيها [illegible] العلة [illegible]
من ابنات النوعية بين المشبه والمشبه به قوله لان اصل كل نوع [illegible] فرعية قسم لا القسم
الذي نحو اولم احدى الزوائد الاربع قوله ويجوز صرفه لا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد
المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة [illegible] قوله
اي لا يمتنع الجواز فقد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الجانبين وقد يراد به الامكان
العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة

قوله والتوجيه الثاني اي بقوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه

قوله انه فيه ما ذكر اي لقوله ان قلت ينفي التنفين بل يراد به المعنى الثاني وتقييده بجانب الوجود فلذا فسّره بقوله لا يمنع قوله اي جعله في حكم المنصرف فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الآتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف فالمراد بالتعريف

قوله ثم قالت فاطمة فالظاهر ان يقول فلقد بها الالف يا اولى بالشخص والاتباع فافهم حسن سلمه الله

قوله فلقوله حبت اي القلب رحمه اب قال قدس سره ومما يناسبه بعيد جدا

اي بيان اطلاق المصدر ... هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي عليه السلام واوله ماذا على من شمّ تربة احمد النسر والكلم ... ان لا يشمّ مدى الزمان غواليا وفي حاشية جمع غالية بوي هو شيء انتهى بتخفيف الفاء ... عدل عن تعريف النحاة لحسن افندي ... بزعم ... والعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شمّ تربة احمد ان لا يشمّ مدى الزمان وامتداده انواع الغالية

المدى بفتحتين الغاية ... قوله فلقوله اعداء بجوز الكسر وحينئذ يكون الجملة استيافية والفتح وحينئذ يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام والحامل لمثل الضرورة لظهور المراد بها قوله قلنا الاحتراز

سائر قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عدّه الشعراء ضرورة قوله لا ان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنيئا ... ومريئا والاصل امرأني ... مرائي وقال الدقاق والبخوم قال ... قوله لتناسب المنصرف الذي يليه وقد يعرف تناسب المنصرف الذي لم يليه لكونه فواريرا على قراءة التنوين بالتنوين فانه صرف لتناسب اواخر الآي كالتوله ... وجانبها واوا اذا قرء بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان تكون الالف بدلا من التنوين بل انه يكون للاطلاق كما في قوله الظنونا اعلم انه غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه ... فيصير فصيحا فان سلاسلا

وانه

فانه قبيح غير فصيح واغلالا قبيحة وجعله فصيحا وكذا ينبغي الخلف بحسنه قوله يعيده والا فاللغة الفاشية ... روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب بحار فان الركب قد حار واضم الراء في بحار فقال الكاتب يا سيدي بحار بالكسر افصح فامره بما امر به اولا واراده بان التناسب ... قوله يشاكل الجموع غير المنصرف الذي في المنصرف والا لكان الانسب اكتفاء بسلاسلا قال وما يقوم مقامها اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان لما ابهم في قوله غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع اي الجمع الذي جمع الى ان تناهى الجمع فيمتنع عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب تسميته منتهى الجموع ... قوة مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير والمصنف ذهب الى انها تكرار الجمعية حقيقة او حكما كما ذكره الشارح قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا نظير له في الآحاد العربية واما نحو ثماني فشاذ واما نحو الرباعي فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس فمنقول عن الجمع واما نحو يماني وشامي في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانه كسب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويائي النسبة عارضة لا يعتد بها في الوزن وكذا تهام بفتح التاء المنسوب الى تهامة بمعنى تهامة وهي بلدة قال الجوهري انه منسوب الى تهامة لكن حذف منه احدى يائي النسبة وانما لم يعتد بالنسبة عارضة في نحو عواري فهو عارية منسوب الى العار لانها تنسب واحدة ويصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل انه عجمي نحو يمان لانه منسوب الى حزنة الذي هو الحق ولا يعتد بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبة المعدود الى العدد فان ثمانية في الاصل

واغا اطلق عليه لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيره حيث يوكل ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا المعنى لا يوجد في غيره من الاموال محرم

علة والثاني هو المعدول ليس الا فانه لا الالف التي فيها غير الف المنسوب اليه لتقديم

لكونه بدلا من احدى يائي النسبة وكذلك الياء في الياء واملكم اوبل فليجمع او على مؤنث او

جمع تقديرا واما كالحلب واجمال وان لم يات لهما نظير في الاحاد فالاعتذار فيهما انهما جمعا

قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار كانهما باقيان

على افرادهما ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد كقولهم بهم موضع لكونه منقولا

عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولان انك يحتمل ان يكون فاعلا ولا بانه لا

جمع كندة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه قوله كالكلاب

قال قدس سره في الحاشية فالكلاب جمع الكلب وهي جمع كلب والاساور جمع اسورة جمع

سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم التهن السوار وقد يلحق الياء باساور وعليه

فصل لغة فرواه قيل لا الفي عليه اساورة من ذهب لم جهار باي والكثر ما يقع هذا الاسم على الابل

وارادة الجمع جمع التكسير فقط لان جمع الجمع انما يراد به التكثير او الضروب المختلفة كذا

في العراقي قوله او حكما كالجمع اي اما جمع ملحق بالقسم السابق لانه يشابهه من وجوه ثلثة احدها

انه على وزن ثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه يمتنع من الحمرة

اصل قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها

وانما لم يفارق احدهما الاخر نسب الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة

وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحمرة وحجارة قال فالعدل الخ تغيير العدل واخواته الى

نفي منع من البناء او شرط تانيثه وعلته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول عن بنيته

ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته

قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الا الاخراج

اي الا وان كان المتبادر الخروج بنفسه انما لم يفسر المصدر المعلوم لانه لا يدل على انه سبب المنع

الا من لان السبب ما قام بالكلام الذي يتحقق الوضع فيه لسائر المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج

الاسم الخروج مادة اذ لا يتصور خروج الكلمة عن جزئه قوله عن صيغته كان المراد بها ما يسمى صورة الحكمية

ايضا فان خروج سحر معينا من السحر ليس خروجا عن صورة الصيغة الا انا نقول انهم فيها لها

داخل في صورة الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها

لهذا يندفع الاشكال الذي بها انها متناولة للصورة الحاصلة بها او الاضافة ولهذا يغير التفسير

خروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة امر في معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة

معدولا لانه في يوم الجمعة مع انه ليس بمعدول عنه ولا ان على تفسير المصنف لانه ليس لمدخول

في صورة الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان في ذلك الخروج

غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله خرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فيما لم يدخل الخروج

لانها تخرج لا خارجة وفي دخول المعدول ولا يصح تامل قوله واما المغيرات الخ فان كالمجموع والمصغرات

والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في يائس فقيل انه ليس خارجا عن صورته الا انه لا مدخل للتقديم

بعض الحروف على البعض في الوزن فانه امر اعتباري واما في فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج

فيه عن ما كان اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق

انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياط ان هذا العذر على تقدير تغييره بحرف قوله بل انما

جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا انضاف اليها فيقال جمعها ولو كان بالحرف

مطلب اللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل

عن اقواس واين لنسبتها اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا آه كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم
اولا الى ابواب الكلم وبنيتها فاذا نظروا الى نحو ثلث واخواته وجدوا اعرابها نحو منع
الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بعلتين حقيقة او حكما فتشوا عن
حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى
اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففي بعض الامثلة
لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفي بعضها وجدوا دليلا آخر
فالتحقيقي هو العدل التحقيقي اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج والاول هو العدل
التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري آه المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس باعتبار الاصل بل باعتبار انه عدل في بعض الامثلة
ثابت بغير منع الصرف وعدل في بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل قصدا
اثبات للفرع ضمنا فاذا ثبت بدليل غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثة ثلثة ثبت انه ثلث وعمر
وليس فرعية لذلك الاصل الا باعتبار العدل وكذا عمر فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف
قلت فكيف يصح قول الكتاب فلا دليل عليه الا منع الصرف قلت اراد به الدليل المؤثر المتبع
اولا للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله واما ثبوت العدل فيما
لا ضرورة فيه كما سيجيء في باب الوصف قوله فعلى هذا قول صاحب آه وفي جال المتعلق واما على
المشهور فمعناه ضروب حقيقة جرا وجا محققا كجاء بمعنى رجل مع فيكون وصفا بالتحقيق

كان المعنى مكررا ليوافق الدال المدلول وهذا اخصر مما قال الشيخ الرضي وهو ان الدليل على ذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو قرات الكتاب جزءا جزءا فكان القياس
في باب العدد ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدنا
ثلث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة
فقلنا انه اصله قوله الى رباع اراد بالى التعيين الحد والا فالاظهر الواو بدل الى قوله وفيما وراءها
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها قال الرضي جا فعال من عشار والكوفيون يقيسون عليها
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعالي
من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
قوله والسبب الاول العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة الى ان السبب تكرار العدل لانه
عدل فيه عن الصيغة الى الصيغة وعن مكرر بلا غير ملتزم او انه سبب لا وصفية قوله لان الوصفية العارضة
التي كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لما في الوحدات
حتى تكون اوصافا فالباب الاصل فيها نعم تستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثة
ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما والقائل
انه بمنع ان ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبي جاز في المعنى الوصفي قوله واما اسم التفضيل
بشهادة الصرف نحو ام امرأة آخر وآخرون واخر جعل واحد وآخرين آخر واخرى وافضل افضلان
افضلون وافاضل وفضلى فضليان وفضليات وفضل قوله لانه معناه في الاصل الخ تاما فردا الى غير
بالتفاصيل مع ياء النسبة فلو كان هذا المعنى قبل المعرفة الشاذة عن

من المعاني ثم لعلّه للامعنى آخر ولكن يستعمل الّا فيما هو من جنس المذكور اوّلا كما في قوله جاءني زيد وآخر

اى رجل آخر لا حمار او امراة اوّل قوله وقياس اسم التفضيل آه ان قلت ان اريد به

ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا نم القياس وان اريد ما يستعمل منه في معنى الزيادة

فاخر ليس كذلك لانه نقل لمعنى الاغاير قلت نختار الاوّل ونقول ما ذكره الشيخ الرضى

من ان القياس في آخر ان الاصل الاستعمال باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عنها كما هو مقتضى

الاصل لتغيره عن معنى الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدول بالقياس الى مقتضى

الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدول

عن لازم بخصوصه واحتيج الى التغير التفسير بما ذكره ليظهر صدق التعريف عليه على جميع

التقادير قوله فعلى لفظهم أخر معدول عما فيه اللام لوجوب لزوم المطابقة للموصوف افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا كما هو شأن المستعمل باللام فيلزم لكن يدفعه لزوم كون

المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا واجيب بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر

اذا اريد به سحر معينا فانه سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلانه

كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صارت بالغلبة

علما كالنجم اوّلا فخص فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان بمعنى اللام لحفظا لبني

لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف المستشهد فيه ذلك بالعدل والعلمية المقدرة كاُمس عند بني تميم

حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما في

حالتي النصب والجرّ فبني عندهم وكذا اذا اريد به ضحى يوم ما عند الجوهري والقياس تقتضي ان يكون

صباحا

يقتضي القياس كونهما معربا غير منصرف كامس وسحر للعلمية المقدرة والعدول مع انهما منصرفان اتفاقا تقريب

صباحا ومساء معينا كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما في ضمن بعضهم

يوئده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن يتبوع عنه لزوم المطابقة

للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمؤنث

عن ظاهر الواحد المذكر ولا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدول في جميع التقاريف الّا

انه لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المص لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق

في جميع التقاريف لان اللام وحذفه في صورة الحكمية وعلى كلا التقديرين لا يظهر ان العدل

الّا في آخر جمع اخرى لعدم احتياج آخر واواخر الى ..... منع الصرف في البواقي قوله

لانها توجب اه اطرد هم لما ذهب اليه الخليل في الجمع ان اصل فعال في الاولى ان يقال ان المضاف

لا يحذف الّا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا قوله او اضافة الى مثلها في المضاف اليه

سواء كان المضاف اليه تكرارا للاول او لا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ

الرضى بدل تلك العبارة او ولالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الّا علالة

او بداهة سابح قوله وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة آه على الاكثر والّا واعترض عليه

بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره افعل مجموعا على فعل ايضا واجمع يجمع على اجمعون

لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعلى بالتكسير او فعلاوات بالتصحيح وعليه الوعلى

ورد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان جمعه ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ او لا يجمع هذا

الجمع الّا الوصف او العلم والعلم ان يقول انه علم جنس قوله والأم الصفة الاصلية وان كان

بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المص واعترض عليه بانه لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر

حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمعه اجمع على اجمعون لانه جمع باعتبار الاصل
على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور جمع اسورة وان كان الثاني لم يكن مؤنثه
اجمع جمعا بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى كفضلى واجاب عنه الشيخ الرضي بان اسم التفضيل في
الاصل بمعنى قراءة الكتاب اجمع انه اتم جمعا فاقرأ من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة
فعدل عن لوازم اسم التفضيل فهو كآخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مؤنثه جمعاء
كحمراء كما يصح هنا وحمنا فيه حسن جمعوا انهما في حكم احمر معنى وفيه ضعف لانه قد صار اجمع
اسما كما قطع بالمثنى فلا يكون في حكم احمر **قوله** وعلى ما ذكرنا من تغيير معناه وجه عن الصيغة
الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد المجموع الثلاثة اي لا ينتقض التعريف بها **قوله** كيف ولو اعتبر
جمعهما يعني ان اوسا وانيبا لو كانا معدولين عن افعال وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما لان نسبة
الشذوذ اليهما امام جهة انهما جمعان للواحد على خلاف قاعدة المعدول لكنه ليس كذلك الاول
اذا جمع ليس الاسم الواحد ابتداء وللثاني اذ ليس للمعدول قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ
قوله او تقدير الكثير قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل تلك اقسام اسم جنس غير صفة
وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كغرر ودرر وغرف واما الثاني فان كان جمعا فقطع
فلا عدل فيه الا في اخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يلحق بالتاء كحتع في مبالغة خانع
اي ذاهب في الارض فلا عدل فيهما وان لحق به كغدر وفسق وفي المذكر كفعال في المؤنث
كغدار وفساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لو سمي بهما مذكر لا تمنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل
فيهما اي فيهما المبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع اذ لا دليل على ان الاصل في الاستعمال
تساويهما

فتخ كتعع فتعا وفتعا راكب الظلمة بالليل ونظر فيها على الفسد ... عن القاموس

معدول

معدول عن الثالث ايضا واما الثالث فان وجد في غير علم بثبوت فاعل مع عدم فعل قبل العلمية
ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا كادد اسم قبيلة وانما حكم بالعدل فيه
لكثرة هذا فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه كقثم لانه
ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول عن قاثم اسم جنس واذا احتمل احد الشرطين
الصرف ان قلت فينبغي على هذا صرف عمر وزفر لكون عمر قبل العلمية جمع عمرة وزفر قبل العلمية بمعنى
السيد قلنا لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم يحكم بانهما معدولان
عن فعل الجنس انتهى اي قلت الشرط الاول ينافي ما قاله قد حكم من ان المعدول عنه في
العدل التقديري غير ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم جنس
وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هو هذا **قوله** فانهم اجروا العلل
على زعم بعض النحاة **قوله** فاجريها العدل للخص في سبب البناء اي لينضم الى مناسبتها نزال وزنا
مناسبتها له عدلا في حصول البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى لا توجب البناء والا لبني كلام
وسحاب وانما عد اسبابها ليحصل الكسر الذي هو سبب البناء اذ كسر الراء اخف للامالة المطلوبة
المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا والثقل يشتد مع الخفة والبناء اخف من الاعراب
قوله ولهذا الباب ذكر باب قطام هنا لا في محله فكانه ذكره استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير
العدل في غير المنصرف قد يجوز للحمل على الاخوات **قوله** فلا يكون مما نحن فيه وهو غير المنصرف
قال الوصف الاصل تفسيره لمعناه **قوله** وهو كون الاسم الاول انما فسره بالاصالة لانه هو السبب
لمنع الصرف **قوله** على ذات مبهمة لم يتعين الا ببعض الحالات التي اخذ منها وفيه نظر

مطلب الوصف

مطلب ان التصغير لا يحتاج الى وزن ... والله اعلم

لان الاوصاف الماخوذة من صفات مقتضية لذوات معينة لا تدل على ذوات مبهمة بل تدل على تلك الذوات

المعينة وفي ان الفياض ماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ما كثر لا على ذوات فالجملة الكثيرة المائية

فانه بعيد وكذلك المصغر يدل على ذوات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثلا اُحَيْمِد مصغر

احمد جمع وانه يدل على احمد متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير المنصرف بالوصفية

ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى الزوائد فالاولى

ان يقال كون الاسم والاعلام مبهمة لم ينافي الا بعض الصفات الماخوذة منها او بما قيس

اليه ذلك البعض ان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث

قلنا بقي معناه حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر **قوله** سواء كانت هذه الدلالة

القرينة على التعميم فصار وضعا **قوله** لا الوضعي لعروضه فانه في معرض الزوال فكان لم يثبت

والسبب الرافع لا يصلح وهو بهنا القرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يزل لي

الى الان ريب قاطع على عدم على اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع بدخول

الجواز ربع انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل لتنفعه التالي وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية

على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر مقدم في الرتبة

على المؤنث ليس بشيء لان اقواعا انه لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بخروجه عن الوزن

فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن **قال** السيد

قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل ان المنحل فوار التانيث وهذه التاء ليست للتانيث

بل للتذكير لان التاء في اربعة ليست للتانيث لانه قولك اربعة رجال او بنين باعتبار الجماعة انتهى

والتذكير

المذكر ... ليس هذا الكلام ... محمد كل

وبه دلالة الالتزام ودلالة مطابقة ودلالة التضمن فانها متفرعة على الوضع لان المطابقة تمام ما وضع له والتضمن جزء ما وضع له والالتزام لازم ما وضع له

فقط واذا كان الوضع آه يريد به توجيه ظرفية فقط في الام للوصف

والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف

عدم الفراق فيهم اربعة نصف ثمانية وقال المص التاء القائمة بمعنى الداخلة فيها

والتاء في اربعة ليس كذلك قال شرط ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه

اعتبار المتنافيين كما تحر وكان تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان

الوضع اصلا لتنوع الدلالة المعتبرة عليه انتهى اي لتنوع الدلالات الثلث المعتبرة في باب

الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما ينبني عليه غيره واذا كان الوضع

اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بفي توهما ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال

الظرف على المظروف ولك ان تقدر مضافا والتقدير في زمان الاصل قال فلا تغره

الفا للتوزيع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض

افراده اي ومعنى الغلبة مطلق اختصاص الدال على معنى ببعض افراده آه ذهب الشيخ الرضي

الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فان لم يبق اللفظ الدال على

المعنى الوصفي سماه محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الموصوف

وهو ظ ولا غاية لا اعتبار في الفواحم قال السيد قدس سره ظ كلام المص يقتضي عدم

الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال

في الصراح اسود مار بزرگ سياه وارقم مار بيسه وقالوا ان الادهم اسم للقيد من الحديد

لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه يصدق تعيين الذات ولا مدخل في ذلك لتقييدها بالصفة

فلذلك الفا للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم

قوله الفا للنتيجة آه كانه يشعر بان اللام يفيد سببية اشتراط الاصالة للامور الثلث والفاء كذلك فيستدرك احدهما بل يكفي ان يقول فخرف اربع آه مع انه اخصر والجواب عنه ان لكل منهما فايدة جديدة الله اعلم

مراد المحشي ان الفاء يدل على ترتب العلم المذكور على ما قبله واللام للتعليل فيفيد ترتب الامور المذكورة المعلومة على ما قبله لان للمعلوم ترتبه على علته فلا شك ان بين المفادين تغايرا اذ ترتبها عليها بالغاية ترتبها فلا يغني احدهما عن الآخر فافهم المفتي

فلا يغني احديهما عن الاخرى وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصليين المترتب احدهما على الاخر

لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف

عليه متفرعا على مجموع الاصليين ويحال كل فرع الى احد على فهم المتعلم واما قوله

ضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال قال حرف كسب الصرف الى الكلام لانه صفة لجزئيه قال

وامتنع لوجود الخ اي حرف لوجود او امتنع من الصرف قال منع افعى مار بذرك قوله اشتقاقه من الجولة

الجولة بحكم ما فتح رأس قوله للطاير قالوا هو الشقراق وهو طاير اخضر في لطيفة قليل

يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغ كه او را بفال بد دارند قوله لاشتقاقه

من الخال وهو النقطة السياه كه بر اندام باشد وتنافي خيلا جماعة قوله لان الاصل ولان الحالة

اما الاول فلفظ واما الثاني فلانهم لم يقصدوا بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة

صفة وقوة وخالق او كان متصفة بتلك الاوصاف قوله التانيث بالتا يعني زايدة فخرج الاسم

مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فبالتا خرجت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا

بل هي بدل من اللام فلو سمي بها خرجت من كونه صرف ولو سمي بها مؤنث كانت كهند قال السيد

قدس سره ويحتمل انها معروفة على قياس ما ذكره العلامة في قاضيها معروفة عنده

لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا تعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء متمحضة

اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم تكن متمحضة قوله فانه لكثرة

لزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لانه التي في اصل وضعها للفرق

بين المذكر والمؤنث وهي لا يكون لازمة للكلمة كما كانت تلك الكلمة اوصفا كحارة وحسنة وقد

مطلب التانيث

على خلاف اصله وصح بكونها لازمة للكلمة لكنه لم يعتبروا هذا اللزوم قوله لان الاعلام

محفوظ عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها انما قيد بقدر الامكان لان التصرف قد يكون

فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى

للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تغير

تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرائيل جبريل وجبرال وجبرين

وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيبهم ومناسبة

ولكن انما تعقل ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا

الاعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من

كلمهم قوله والتانيث المعنوي اي ما يكون تاؤه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها

قوله اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لانه اصل عندهم اضعف من اللفظي وشرط اللفظي

العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف مستلزم له قوله وتحرك الاوسط اي بالفعل فدار

كهند مع انها متحركة الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بتعدد احد الامور الثلثة اي قلت

هذا الثقل يوجب تحتم تاثير كل من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعل المص موجبا

لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث او لانه احتاج الى

التقوية هو التانيث لكونه معنويا او به العلمية وفي اللاحق لانه لا يلايم البيان الذي

ذكره الرضي قدس سره قوله علمي البلدتين اشار بقوله البلدتين الى وجه تانيث العلمين

اعترض عليهم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها باعتبار البلدة مثلا فيمتنع صرفها

ما جعل استعماله بموضع الامران رضي وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما في جاز الوجهان اذا عرفت هذا

فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل

في تأويلها بالقبيلة والحي قوله يمتنع صرفها او تمتنع كلاهما يمنع الصرف والاول وفق لقوله

يجوز قوله فشرط الزيادة على الثلثة وههنا شرط تركها احدها ان لا يكون ذلك المؤنث

مذكرا بحسب الاصل فالمؤنث الذي منقولا عن مذكر اذا سمي به مذكر صرف كذا في الرضي

فان في الاصل لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون التجرد من التاء منها صيغة

المذكر وثانيها ان لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل غير لازم كرجال فان تأنيثه بتأويل الجماعة

وهو غير لازم لجواز تأويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى

استعماله مذكرا او مؤنثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مؤنثا فمنع الصرف راجح

وان لم يستعمل الا مؤنثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاوليين ان التأنيث المذكور في الاول

بتسمية طارية وفي الثاني بعارض تأويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرأ او ما عرض فلم يعتد

التأنيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب وسماه ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله

لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف بالجملة الحرف

الاخير في الزايد على الثلثة يسد مسد التاء لانه موضع التأنيث كما هو فوق الثلثة وتثنية

ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثني وان كانت بمعنى وسط الحوض فمحذوفة

العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة

وان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل يعني شرطها علمية قيل

لان المراد

مطلب المعرفة

لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما انه قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف

كما اراد في قوله التأنيث بالعلمية بشرط العلمية علمية ما فيه التأنيث قلنا ان الانسب ابداء التعريف

اليه وليس كذلك ان قلت لم يات باللام ههنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا

قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا زيادة في قوله في العجمة قوله بان يكون حاصلة

في ضمن الاظهر اي حال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط

تأثيره بالعلمية لا تحقق له الا بتحقق العلمية بخلاف الباقي فان تحققها مغاير لتحقق العلمية

قوله يجعل غير المنصرف في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان

الالف في الجمع واخوات الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام

المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا اجري في قوله وما

فيه علمية مؤثرة على اصطلاحه او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون

تأثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية او بثبوته في العلم راجع الى المؤثر هو العلمية

وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف

للتنكير اظهر لان الفرعية بين التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي في اللغة

ما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد

رواة القراء المسمى بنافع راويه عيسى قوله وانما جعل شرطها اه تحقيق الاشتراط ما قاله

الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب وقوعها

في كلامهم اي يتصرف فيها تصرف كلامهم فان وقع فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة

مطلب العجمة

فامتنعت بهما جاز ان يمنع معهما ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لطرف العجمة حيث امكن فيتبع
الكسر التنوين كما هو عادته وتبقى الكسرة فإنها ليست من تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه
بما تقرر ان العجمة دليل حكم العجمة عليه فيقبل الالف واللام والنسبة والتخفيف ما استعمل فيه
بحذف بعض الحروف وقلب بعضها كجرجان وان ربيعا منه فيكان وان زبانكان ...
لم يقع الاعجمي في كلام العرب او لا مع العلمية فقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين
ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط مذهب سيبويه واكثر النحاة الى
ان التحرك كالحرف الزائد على الثلاثة وكان اعتبار التحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع
كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المص مذهب الزجاج
لان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او عرفه كحتم منعه ماه وجور
ولا يخفى انه قاطع بما ذكره الشيخ قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو
لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لان ان معنى العلم ليس علامة لفظية قال وشتر قيل
يجوز ان يقال امتناع صرفها لاوليهما بالعجمة وفيه انه لم يستعمل الا منكرا ولا يراد به الرجيم
المؤنث والمناقبة فيه مجال فلو ثبت بلك بفتح اللام وضم الميم اسم ابي نوح النبي عم لكان
علما قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو
الحق عنده بما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم الفراق لوط على امتناع صرف شتر
لان الفراق نوط مخالف لما هو اصل هذا الكتاب اعني المفصل وان عدم الفراق شتر
ولان الفراق نوط جلي ثم لا ينبغي ان ينازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهين

اسم العجمي الذي يقع في كلامهم اي اسم العجمي في العجمة بحذف الالف وقلب الكاف الى الجيم

فعلم منه ان قد التزم تذكيره باعتبار المكان

لم يعلم من هذا ان ملك غير منصرف ... عصام الدين

قوله بلك ... اي من المتن ...

المثابة

وتفسير الشارح الضمير المجرور في شرط بما ذكره يشعر بان اللام في الجمع للعهد الخارجي وبانه اشارة الى الجمع المذكور في قول المص وما يقوم مقامهما الجمع   فاضل امير

مبحث الجمع

المثابة قال الجمع اي الجمعية او صيغة الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد
اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة
منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي الصيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة
من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير
لا بالوزن فعال قابل للتكسير ولذا جمع رجال على رجالات قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلاثة
احرف اولها مكسور فلا يرد النقض بصحارى وكمالات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين
اي لانها جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله ولهذا قوله ليلزم صيغتها مصونة
عن قبول التغير فيتهم لازمة فيصح ان تجعل اصلا هو العرف قال بغير هاء للملابسة والغير
بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بها كما في قولك جئت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال
لا انك كنت بمال يغاير المال وهو ضمير آخر من المرفوع او صفة للصيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث
اه فعلى الاول يكون قوله بغير ها مقيدا بحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بالطلاقة قوله جمع
فارهة لا فارة كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية
الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد اي سريع الحاذق
من فاز يركض ويقال للفرس ايضا قوله لانها لو كانت معها كانت على زنة الفواعل
الا قبل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها
اثر في تغير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم
استعمالها بدونه وفرازنة فيه نظر لان التاء لما تكون لازمة في فعالة اذا كانت للنسب كاشاعنة

صيغة الجموع المنتهى حاشية الهندي

مطلب كون الجمعية منافيا للعلمية كالوصفية

في جمع الشعثى لانها بدل من يا النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وان لم
عدم الاستعمال بل بانه لا يقتضي الوضع مع التاء **قوله** ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة واو ولا يا
النسبة كما قيل معه انه لو زيد الى الجمع نحو كراسي مع انه غير منصرف **قوله** فانه نحو محض لا يصح الا
معاملة الموزون بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه **قوله** جمع فرزين او
فرزان وهو معرب **قال** واما فرازنة فمنصرف قيل انما التنصيص لعدم التعدد ولا
للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال للاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة
لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميته او ان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا
هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يلزم عدم المنصرف للعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول
لكنه ومناسبة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون تنوينا **قال** وصفها جر علما للضبع ليس منصوبا
بانه عني لان المنصوب به لا يكون وقلما يخرج عن مدح او ذم او ترحم والاستعمال هاهنا ليس من تلك المعاني
بل هو منصوب على انه حال من المسمى وغير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان
بمعنى النفي فانه في قوة لا وجاز فيه ما جاز فيه لان تقديم معمول المدخول وزيادة لا فيما
عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من الابهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية
وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الابهام **قوله** بل للجمعية الا صلية
الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس باعتبار العلمية حتى يلزم
اعتبار المتنافيين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية طواز تسمية شي بالجمع

برجال

برجال فالمرابات بخلاف لان لو عدا ابهام منافيا للعلمية لازم لمعنى الجمعية كما ان الابهام المنافي
للعلمية ثم لم يجوز ان تبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان تبقى شائبة من المعنى
الوصفي فيه كما اذا سميت شخصا احمر بالاحمر قال قدس سره في الحاشية الضبع
اسم الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى قال في القاموس
حضاجر كعلابط وضبع كحذار وضبعان بالكسر كعتاري وضبعانة مازه وهذا يوافق الصحاح
فعلى هذا اندفع السوال **قوله** والا لكان بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان
يكون اسم علما اذا انكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى علما للضبع انه علم لجنس
شامل للضبع لا لجنس الضبعي انتهى هذا التاويل بناء على تسليم ان اسم الضبع وقد
عرفت ما فيه **قوله** لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف لا مكان اعتبار الجمعية المطلقة **قال**
وهو الاكثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر **قال** الجمع خبر محذوف **قال** حملا على موازنه
لانه دخيل والدخيل يميل الى المجاز وانما لم يمنع من الصرف اذا اعرب تحقيقا حملا على
موازنه من افعل علما كان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كالكلب واجر **قوله** لكنه
قبيل حكى ان اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه
على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المص في شرحه يلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وكانه
الجمع وقد قال بعضهم بذلك **قال** تقديرا اي قدر تقديرا **قوله** فكانه تثنية كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة
من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرقة فلكون الموضوعان لم يجعل جمعا لها بالمعنى الثاني

قوله ثم جاء في الاشخاص يعني ان الجمع لم يجئ اسما للجنس بطريق النقل في كلامهم انما جاء في
التشخص كما ان قائله في الاصل جمع مدينة ثم صار علما لمدينة مخصوصة كشف

للنوع ما تحقق لان السراويل يختص بالازار فلا يصح ان يكون السراويل بهذا المعنى منقولا له
وللقائل ان يقول ان السراويل منقول من المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع
اصلا في زمان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لان اقطاع الازار قبل نقل الجمع
الى الواحد في الاجناس لم يجئ نعم جاء في الاشخاص كمداين اجيب بان في ذلك نقل الجمع
المحقق لا في مطلق الجمع وبان المنقول اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع
عليه كما يقال ثوب اسمال ورمح جمع كسر وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على الواحد
لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال الاصح الاجراء اصح الاطلاق **قال** واذا
عرف ذلك كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ الاول واقعا في موقع
ومفاعل واقعا موقع ان لمث كلمة **قوله** فلا اشكال بالنقض على قاعدة الجمع
لا يخفى ان نفي هذا الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان السراويل
اذا صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازنه معنى كما يصرف في ازنة لانه يوازن
كراهية ويمكن ان يدفع بان السراويل من الجمع ولا اعتبار لموازنة الا بالجمع او بالندور او بتقدير
الجمع في السراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر
الى التقدير منعه من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه **قوله** الحكم جمع منقوص وكذا
كل منه غير منصرف منقوص كجوار ضم اسم امراة واعيل مصغر اعلى لا مقصور كالعلى فان الالف
فيه ثابتة لفظها **قوله** في حالتي الرفع والجر احترز عن حالة النصب لانهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما
المماثلة المستفادة من الكاف **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ولان الاعلال سبب

قوله

قوله وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف وهو مشابهة غير محسوسة بالفعل على وزن
سلام فصار مثل قرازة المشبهة بكراهية **قوله** وذهب بعضهم الى ان بعد الاعلال العام منه
الذي جعله غير منصرف جعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا
عن الياء او عن الحركة وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على الاعلال لوجب
الفتح حالة الجر والقول بان الفتح في حكم الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين
عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الشيخ الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال
عنده واصل جوار جوارى بالتنوين لان اصل الاسم الصرف ثم جوارى بحذف تنوينها واثبات
الحركة ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة لا يخفى النقل بحذف الياء
للساكنين **قوله** وفي لغة لبعض العرب اثبات الياء حالة الجر وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق
ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل
موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة
في الهجو **قوله** وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا نسبة فان التركيب الذي يتلى به
يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف فهنا لا مطلق التركيب فصح التعريف جمعا
لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراط بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما
لان الامر الظاهر جواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي
او انكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط للتحقق وثبوته لا للاشتراط **قوله** من غير حرفية
جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الاضافة والاسناد

بحث التركيب

المراد بالتركيب التركيب المزجي وهو امتزاج الكلمتين بحيث يصيران كلمة واحدة فيعرب باعراب واحد

الحرف لما كان شديد الالصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب

الذي يناسب ان يعد سببا بخلاف التركيب من الاسمين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد

التركيب من الفعلية لم يحتج الى نفيه بوجه **قوله** ليامن من الزوال والانحلال او ليتحقق سبب

آخر حتى يترتب اثر **قوله** فيحصل له قوة اي اللزوم **قال** وان لا يكون باضافة ولا

اسناد اي للملابسة اي ان لا يكون ذلك التركيب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك

لان كل كلمة تنقلب عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه

فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه **قوله** لان العجائب

آه او لان تاثيرها اي كان في الجزء الاول وقد بطل لما عرفت واما في الجزء الثاني فكيف يبطل

اثر باطل لانه مشغول بالحكاية **قوله** فكيف تؤثر في المضاف اليه اي اذا كان في

طباعه يتحقق اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء يضاده سيما كان في مادة واحدة

هكذا فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة **قوله** من قبيل المبنيات عند جماعة منهم

ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعدم الفرق وان لم يظهر اثره

لفظا **قوله** كان التغير اما فائدة كان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لم يتغير حرف العطف

بالفصل لا لما يقتضيه طبب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى خمسة عشر

علما معرب بغير منصرف ومن ههنا يتعين ان اعم اختصاص المحيى والمقصر في منع الصرف **قوله**

من غير ان يبعد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علميا على الارتجال **قال** الالف

والنون قيد الواو بمعنى مع ولكن اعتبار العطف اولى لانه حكم عليه بقوله ان كانا الخ **قوله** لانهما

الحروف

الحروف بالفعل فلو احتمل لفظ نون الاصالة جاز صرف ظن بجواز ان يكون من الطحن

كما جاز ان يكون من الطحن ومنعه **قوله** لمقارعتهما لالف التانيث في منع دخول

تاء التانيث لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعلوه وجه الشبه ولم يجعل غيره

من الوجوه وجها للشبه لان الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدر كسكران وحمراء ونون

الزائدتين في سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدتين في حمراء مختصا بالمؤنث ونون

المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء كذلك ولا يدور عليهما

منع صرفهما الا ترى ان صرف ندمان مع تحقق تلك الوجوه ومنع صرف عمران وعثمان مع عدم

بها **قوله** اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا لظهر على هذا التقدير وجه اشتراط

انتفاء التاء لعدم وجهه ان التجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية

التي يؤثر الاثر بسببها **قوله** واما تشابههما لالف التانيث اي في منع دخول تاء التانيث اذ فكما

لا بد في السبب فرعية ولا فرعية على هذا المذهب **قلنا** السبب اما المشابهة او المشابه فان كان

الاول فهي فرع للطرفين وهو ظاهر وان كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه لكنه كسبب غير اصيل

لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من عداد المشبه به فلا حاجة فيه الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية

المشبه به **قوله** والراجح هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر

قوله لا الاسم الشامل ولا الاسم المقابل للقب والكنية والمقابل للمبهم والمقابل للظرف اللازم

الظرفية **قوله** وافراد الضمير باعتبار المناسب واحدا وجمعه وتثنية الضمير في قوله ان كانا

باعتبار تعدد هما في انفسهما **قوله** او شرط ذلك الاسم فيه انه خالف الشروط السابقة لكن يجاب

عن لزوم تنافي بين اعتباري الوحدة والتعدد كما في التوجيه الاول **قال** فشرط العلمية منهم

ثم قال انها شرط وكيف ومنهم من قال انها شرط تحقق للمشابهة لا لكيف لانهما كالفي التأنيث لقوم

تمام عليها **قوله** او ليمتنع الخ او ليتحقق سبب آخر كما في معديكرب **قال** كعمران وسلمان

وعثمان فقد جاء في الاسم حركات الفاء وفي الصفة لم يجي الا كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن

المؤنث معه الياء **قال** او وصفية فان عطف باو على عاملين مختلفين وليس على شرطه

قيل الصواب الواو بدل او لان الالف والنون يوجدان في الاسم والصفة واجيب بان التسوية ليس

باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار افرادها وافرادها لا يلتقي الا في احدهما ويمكن ان يجاب بان او

للتنويع **قوله** لان مؤنثه فعلى هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم اجتماعهما وهذا

بالانصراف فقد افاد بان وجود فعل ليس مقصودا بالذات بل المطلوب انتفاء فعلانة فالعدول عنه

الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف

وقد اشار الشيخ الى ضعفه بقوله ان قلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عندهم انتفاء

فعلانة كان الواجب عندهم اشتراط صرف رحمن لحصول المطلوب قلت لعل المطلوب عندهم انتفاؤه لكن

بناء على دليل لفظي ولعل الانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا بوجود فعلى **قوله** لان رحمن

خاص بالله تعالى والعالم ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع

كان له مؤنث على القياس اما بالتاء لان الاصل في التأنيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان

فعلى اكثر من فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ان يكون غير

منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان التأنيث بالقياس لا يعتبر ولا يكفي **قوله** وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ

كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون والا يكسر الا انه كلمة المسيح **قوله** وهو ان الاسم على

وزن يعتد من اوزان الفعل سواء كان بزيادة كتب على الفعل او لا فالاضافة في قوله وزن الفعل

محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة والا لم يحتج الى قوله شرطه ولكان محمولا عليها ومحتم قوله

شرطه على ان شرط التحقق لا على الاكثر الا لان السببية ليست الا للوضعية والاوضعية الا فيما له زيادة

اختصاص بالفعل **قوله** بالفعل بمعنى انه في اكثر يسمى به والقيد راجع الى الفعل وقيل

راجع الى الوزن او بالعكس وهو الاقرب كما هو المشهور **قوله** وكذلك بذر من بذر الماء اي اسم فرس

قوله وخضم من خضم الشيء اي اكله بجميع ما فيه **قوله** وشلم علم عربي بالعبرانية لموضع بالشام يقال له بيت

المقدس **قوله** ومنه ضرب على البناء للمفعول او وزن فعل المجهول من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة

وان كان فكما لكون علم ما مر نقله من قيل وقال فيجوز ان يكون منقولا منه ودئل بمعنى الضبع

واما هو دئل على القبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دئل بمعنى مشي مشيا مخففا والتغير

للدلالة على العلمية كما في شمس بالضم واما الوعل لعنة في الوعل والاسم بمعنى

الاست فلا اذان **قوله** ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة ذهب بعضهم الى ان الوزن

المشترك بين القبيلتين يوثر وذهب عيسى الى تأثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا

ابن جلا وطلاع الثنايا ولولا ذلك لنون جلا وروي بانه كان علما محكي مع الضمير وهو

لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او كشف الامور

قوله او يكون الاعلام بقية بدل او يغلب كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا

مع انه غالب في الافعال ولم يجي في الاسماء الا خاتم وعالم وسالم اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مؤنة

مبحث وزن الفعل

مبحث قاعدة وكلما فيه علمية

لا يقال في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لان الفعل العلة لم يجد فيه ما يحذر زيد عنه

ذلك المحذور انه قلنا هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى

يظهر فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف

فيا بينه في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء كانه

اختصاصها بالفعل قوله او يكون غير مختص حقيقة بقرينة المقابلة لعل وجه ان الشق الاول

اولى بالتاثير والظاهر او لمنع الخلو وانما النسبة بين الشيئين العموم من وجه لافتراقهما في

شمر واحمر واجتماعهما في نحو زيد ويشكر وطرد استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق العجمي

وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل قوله اي اول وزن الفعل الخ لما كان المراد من وزن

الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود

قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول الخ لفظا وفي لان الصفة تثبت الى موصوفها بعض

وهو شايع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه

ويصح نسبة العام الى الخاص بعض وبالعكس او لان المراد في موضع اوله قوله حرف اتين

لو يغير ذلك الحرف لم يغير ليخرج نحو يرمي من ارق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن

مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع او بالقلب كاعلى او بالادغام كاشد او بالرد

الى ما كان كما اذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد

المحذوف لان السقوط للجزم او للوقف الجاري مجراه لا يكون في الاسماء فتقول في يقل من لم

يقل واخش اذا سميا بيقول واخشى قوله غير قابل الهاء لو الحق هاء حرم اوله وانما

لم يجعله

لم يجعله شرطا للشق الاول لان الاختصاص بالفعل لا يقبل الخ اصلا قوله ولو قال غير

قابل للتاء وكان اراد غير قابل التاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قبوله

انما يكون على فعلاء قال ومن ثمه امتنع احمر وانصرف يعمل وقد جعل الناظر علة للمنع اوط

نظرا لما توهم من ان المثل وطه يتبع بالسبب الاول لا بالشرط فقد يدفع بان جعل اشتراط هذا الشرط

علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله

بالسببية المحضة او مع شرطه الخ لا بالشرط عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا بان تاثير

علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق الشرط فيه وهو المشابهة بالف التأنيث

الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فان زيد به

المسمى بزيد والاسم لصح توصيفه بالجر لانه نكرة قال لما تبين اي الدليل ظهر بالالتزام قوله

استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم

يلزم تعدد الاستثناء بامر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء

من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس واحد اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف

ولو جعل احمر قول العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما يحتمل شرط فيه لكان اظهر ولكن

واخصر العبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه

وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل في اسم لم يوضع

الا علما كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبع ويزيد

واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة

لان منع صرف اخر لا يقتضي العدل لوجود السببين غير العدل الوصفية ووزن الفعل واعتبار العدل لا بد له من اقتضاء منع الصرف العدل فانه لا يقتضي منع صرف اخر اعتبار العدل لوجود السببين الصفة ووزن الفعل ح

الى الصرف لان العدل تابع للوصف وقد زال للعلمية وذهب جماعة الى عدم الصرف

اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق

واما اخر وجمع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة

عند الكوفيين قوله وهما متضادان الخ دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة

بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية مؤثرة فيها مع انها غير منصرفة بعد التنكير

وقد يدفع ايضا بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبلها وورودها قوله على

اوزان مخصوصة بها اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا

عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدائر بعضها المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم

صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيء من نفسه بل مفهوما مدورا

بين مجموع الشيئين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامع العلمية مؤثرة ولم يكن

مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب المفهوم وهذا القدر

كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة

مجتمعة كما في ازربيجان قوله وايضا فيه ضعف بين يندفع النقض باحمر علما ووزن افعل حيث

فيه انه معدول عما كان مع اللام او الاضافة او من قوله ولما كان قول التلميذ اظهر لحمل بعيدا من

كلام الاخفش فاعلا اي يلزم في جمع قول سيبويه اصلا مع انه مناف للقاعدة المتفق عنده

والامتناع لا اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدلا

الاستعمال بعيد قال في مثل احمر علما حال من احمر لانه معمول للمماثلة قوله وكذلك افعل التفضيل

وكذلك

يعني تانيث المعنوي والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين

وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه طباق فعل فعلا ولهذا لا يعمل

افعل التفضيل في الظاهر ان افعل فعلا قوله صح صار افعل اسما اي صار ملحقا به

كافكل قال اعتبار الاوزان يكون معتبرا الى اخره لان ذلك الاعتبار لنوع مخالفة قوله

اعتبار الوصفية الاصلية بعد ان المعدوم بعلمه كالثابت قوله وفيه بحث اذ ان قيل

في العلم جاز اعتبار شيء من الوصفية كما اذا سميت باحمر فيه حمرة اجيب ان المقصود

في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن معنى الاصلي

كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط

ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا

اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يؤثر قال لما يلزم عليه الخلف لا للمنع قوله فان العلم للخصوص

والوصف للعموم يعني انه اراد بالتضاد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات

معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في علم واحد في نسخة اي

واحد وحكمه قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين

في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية

والعلمية لتعدد المنع قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ بل نقول البحث في هذا المقام الا ان يلزم

اجتماع المتقابلين وبيان ذلك انه لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص

وهو ظ ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم

والخصوص اذ يجوز استعمال المشترك في المعنيين والعلم يجوز فذلك ليس للتقابل بل لكن انه لزم الكلام

على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكما ان يكون في عالم

اللفظ ما يندر في عالم العين اولا يكون فيه في بادي النظر وهو تأثير الضدين في امر موجود

واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين اولا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين

قد يؤثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة المؤثرة في المزاج وذلك تحقيق فلسفي

قوله لكنه شبه به فانه لزم اجتماعهما في التصور حالة تأثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما

في التحقق قوله الى باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني

انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تنوين من القاب البناء عند البصريين

ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فانه لا يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني

اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان

لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسر

ان التنوين كان ثابتا لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف للمنع الصرف

بل الاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في جواب انه معاقبة للتنوين

المقدر قوله ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان اللام يجامع

العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات

قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام

الرابعة على طرف الحافر نا قلا عن الصحاح قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات

دلالة الجمع على الجنس لعلمه مفرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة

قوله اذا لم يكن مستطف عليه بل في عالم العين وكذا في بادي النظر متعلق بلا يكون فقط لا لايندر ايضا حسن

وجميع الباب

بحث المرفوعات

~~قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق~~

~~الاستعارة لان الكسر من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة~~

~~الاعرابية مجازا فاظهر انه يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء~~

~~اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل~~

~~وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعفت~~

~~الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كان ثابتا~~

~~لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف ولا لمنع الصرف بل~~

~~للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في جواب~~

~~بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول~~

~~باللام والاضافة فيه ان اللام يجامع العلمية اذا كان~~

~~العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن~~

قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن

من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر ناقلا عن الصحاح

بحث المرفوعات

قوله اي المرفوعها الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على الجنس لا على مفرده فعلى هذا التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهو اما مرفوع الاسما الغير المركبة منه كون للفصل او مرفوع على انه مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعات هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل ان يكون على تقدير الاول للعهد اي ما يفهم من السابق حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل **قوله** لان التعريف انما يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى خبره اعني ما اشتمل فان المبتداء هو الخبر فيجوز مطابقة له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشئ الاخ يقال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة

الم تقدد

مه

فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فافهم منه

يعني ان الضمير يرجع الى العدالة الدال عليه اعدلوا وهو اعدلوا بالجماعة منه

ح

ويحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا في لا يكون الكلام مستقلا بل يكون خبر المبتداء المحذوف وتقديره المرفوع هو مشتمله محذف في المبتداء بقرينة المرفوعات فلا يكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى فافهم والله

مه

قوله لانه لجمع على الجنس لا على وجه ففي هذه التفسير يكون جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق ويكون ضمير هو فصلا بين المبتداء المحذوف والخبر انتهى كلامه فلا بد ان ذكر الفرد في مقام التعريف فهو الا ان المرفوع المذكور على صورة التقدير لا يتعين المفرد اسماعيل

يعو

قوله كما

فكر ما انفاصت

ناله ومكملا على التقدير بالولي

للفهم الى ما تقدم من السابق

حيث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل حسن

قوله وانه لا ينتقض بالفاعل عطف على قوله وانه لا يصدق آه يعني ان الفاعل

لا ينتقض بالفاعل اللفظي الا مستلزم كسائر المرفوعات كالمبتدا والخبر نحو ان زيدا قائم

وكان زيد قائما حسن

قوله لا يخفى بعد ما بعد ذكر التوابع من حيث المحل والمدخل فكيف يمكن ذكرها ثمه قرينة

فضلا عن التوثيق ظاهر ما يرد فيه [illegible] او تقديره نحو ان ثبت ان الفعل وانه قائم زيد حسن

قوله ناقصة كانت نحو قائم ابوه وتامة نحو قام زيد

خبرية كانت كالمثال المذكور هاهنا حسن

قوله حيث كانت قائم زيد

[illegible] صيغة المرفوع الى الشيء اخر كنسبة صيغة المعلوم الى الاخر

وهي اثبات كون هذه الصيغة تشبيها بصيغة المعلوم [illegible] التشبيه [illegible]

بينهما شيخ محمد افندي

فيه لما هو متعلق برفع [illegible] الاسم [illegible]

المذكور مستلزم لاعتبار [illegible] الاسم الذي جاء [illegible] ان يعود الضمير [illegible]

وضمير [illegible] يكون [illegible] متعلق باعتبار [illegible] حسن افندي

يقع في عبارة [illegible] الاسم [illegible] فتامل

الى تعدد الانواع اويقال ان الكلام محمول على بيان الطرد [illegible]

قوله على علم الفاعلية لم يقل على الرفع لان النظر في المرفوع ليس

الا باعتبار ماخذه فاذا اخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ

المعرف في تعريفه ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ايهام

الدور ولا تخال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن

زيادة الايضاح المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال

الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان

الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا لكنها مشبهة بها

لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة

المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة فالمرفوع ما له نسبة الى علامة

الفاعلية بكونه ملابسا لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له او

ملابسة المطرد عليه للطارى والمراد باشتمال هو هذه الملابسة

قوله انه معنى ترفع المحل انه في محل اه الظاهر من العبارة ان الرفع

ناظر الى المرفوع الذي كان اعرابها بالحروف مثلا ابوه فان ابوه الذي هو الكل

ملابسة للواو الذي هو جزء منه فيكون لهذا المرفوع نسبة الى علم الفاعلية

بكون ملابسها ملابسة الكل لجزئه) والجزء اعني الواو والالف كما في الاعراب

في الحروف والواو والالف جزء من حروف

ناظرا الى المرفوع الذي كان اعرابه بالحركة مثل زيد في زيد قائم الثلثة

فان زيد مطرد عليه والضمة في زيد طارى وملابسة المطرد عليه الطارى

ثابت تقرير بسنام

مثلا اذا قال المتكلم المعلوم فهم عنه زيد وعمرو وبكر وغيرهم فالعلم سيتعلق بهم

شرح

المحلي هو هذه الحيثية وهي لا شبهة في اتصاف الاسم بها لكنها
ليست علماً للفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزمة
لتوهم رفعه او لاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال
اعم من ان يكون محققاً او موهوماً او اعم من ان يكون الاشتمال
له او لما هو في محله لكان الامر ظاهراً **قوله** وكيف يخص الرفع
لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية
او جعل اللام للعهد كما ذكرناه آنفاً **قوله** اي من المرفوع فان
الكلام مسوق لهم ومن ابتدائية اتصالية وينبئ عنه قوله ومنها المبتدأ
قوله او مما اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعاً الى المرفوعات
بضرب من التأويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ **قوله** لانه جزء
من الجملة الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد
يحذف كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بذلك اي رأى
ويرد قوله بانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى بالله

قوله الا انا وهو فاعل الاول والثاني على اختلاف الرايين فاذا فاعل للاول
يكون فاعله الثاني محذوف والعكس بالعكس ولا يجوز اضماره
في احد الفعلين اذ لا ضمير ولا سيما ضمير المتكلم في الغائب حسين

قوله وهو فاعل لاحد الفعلين وفاعل الاخر محذوف فلا تنازع فيه منقطع
على مذهب الكسائي على ما سيجيء في باب الفاعل لانه لا يمكن اضماره مع
الا لان حرف لا يصح اضماره ولا بد وان يفسد المعنى لانه يفيد نفي
الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له منه

واما حذف الفاعل نحو ما ضرب واكرم الا انا لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حرف لا يصح اضماره معه ولا بد وانه يفسد المعنى ليفيد نفي
الفعل عن الفاعل والمقصود ثابتة حاشية

بخلاف المبتدأ فانه اذا جاء العامل اللفظي عليه يقال ظننت زيداً راكباً
وكذا في باب ان وكان في نسخ عامل الذي هو معنوي لان اللفظي
قوة والمعنوي ضعيف فاذا جاء القوي زال الضعيف والله اعلم

الفرق بين الشك والتشكيك ان الشك يصدر من المتكلم والتشكيك
ايقاع المتكلم السامع في الشك قاعدة

وبدفع بالمه نادر غير مطرد والحروف زائد قوله التي هي اصل الجمل

لاشتمالها على ماهو موضوع للاسناد قوله ولان عامله اقوى لانه

موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمي معقول وقوة

المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في المرفوعية اقوى من المبتدأ

ولا يعارضه ماذكره في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضل

حاله قوله لانه باق ولانه يلحق ماعداه يصلح ان يرد اليه فهو

ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلماته

قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه لمتعدد فله استيفاء

وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر

العامل في قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد هنا

بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية

مثبتة كانت او منفية متحققة كانت او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوا

بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه او التنويع

ه اي للتقسيم يعني انه لا يقال ذكر او ههنا التي للترديد او للتشكيك لا يلائم

في التعريف الذي للتعيين والتحقق لانا نقول كلمة او ههنا للتنويع

والاشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان يصدق على احدهما ما اسند

اليه الفعل وعلى الاخر واسند اليه شبه الفعل حسن چلبي

لا للشك او للتشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل او في التاثير

او في الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل العا

حقيقة قوله وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع

الى احد الامرين المستفاد من لفظة او قوله لان الاسناد الى

ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مفسر الاسناد ولو اريد الا

بحسب الدلالة اللفظية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخو

واليه مال المص في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه

الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد

تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف وافراده

من لوازم المعرف والشرف لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم

في تقديم زيد على قام تعيين محل الفائدة وان المخاطب يقع في

انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها

فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقلا عن الكوفيين

قوله ولان المصدر المجهول لا يوجد اصلا لما قال به الرضي فلا يكون في المجهول القيام بمعنى ثبوت موجود الامر لان ثبوت موجود لا يكون الا في الموجود لا في المعدوم ومصدر المجهول معدوم فلما وجه عدم وجود المجهول فلان المصدر لم يوضع الا لما قام به الفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفرق بينهما اي المجهول والمعروف من جهة اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول واما ان كان للمصدر معنيان كما ان ضرب زيد على صيغة المجهول دال على قيام المبني للمفعول لزيد كما ان ضرب على صيغة المعلوم دال على معنى المبني للفاعل بزيد فلا يكون مفعولا ما لم يتم فاعله خارجا بقوله على طريقة قيامه به حس

قوله اي قيام مدلوله بمسم وهو انه يقال ان المراد من الفعل في ما اسند اليه الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي واما ما يريد ففيه اشكال اما اذا اريد به الفعل الاصطلاحي فلانه قائم بالمتكلم لا بالفاعل واما اذا اريد به الفعل الحقيقي فلا حاجة الى قوله او شبهه لان الحدث في اسم الفاعل وغيره كالحدث في الفعل الحقيقي فاستاذ المحشي عبد الغفور بقوله اي قيام مدلوله الى الجواب والله اعلم بالصواب

بعض ان الكون على طريقة القيام صفة للاسناد لا الفعل ولا التقدم لان الكون على طريقة القيام لا يكون الا بعد قيام الفعل بالفاعل والقيام اثر الاسناد كما ان ضاربية زيد لا تكون الا بعد الضرب والضرب اثر زيد وفيه نظر لان معنى طريقة قيامه به ان يكون الفعل على صيغة المعلوم ليس معنى طريقة قيامه به بل علامتها كما صرح به ومن هذا التحقيق يظهر حل ما قاله الفاضل العصام الدين لعدم استقام رده الى التقديم لان طريقة القيام كانت صفة للاسناد لا للتقديم ويمكن ان يوجه بانه ان كان قوله على جهة ٥١ متعلق بتقدم يلزم تعليق حرفين متجانسين بمعنى واحد بفعل واحد تأمل هذا / خط فاعرفه

والكون على صيغة المعلوم صفة الفعل ... الآن يقال ان الكون على صيغة المعلوم

جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا
وجعلنا الكلام محمولا على التقديم والتأخير لم يحتج الى الاضمار وتفسير
محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في
زيدا اضربت الا النصب ولم يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل
لا يتوجه عليه وكذا حكم اخواته **قوله** اي اسنادا واتفاقا اشارة
الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسنادا او صفة لمصدره قيل
قد يحتمل ان يكون حالا بجعل حالا ولا يخفى عن شيء لان الفعل لا يكون
على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك **قوله** على طريقة قيام الفعل
اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته
اي على طرزه وطريقته وشكله **قوله** وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان القيام
ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس
الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر

قوله اي فذكره صيغة المعلوم قوله علامتها اي علامة جهة القيام وهذا بالنظر الى الافعال الغير الاختيارية
والى الافعال التي تكون وجوده بالنظر الى الغير الفاعل كالقرب والبعد والمشاركة قوله او من لوازمها فهذا بالنظر الى الافعال
الاختيارية تأمل فافهم قوله لان المصدر المجهول لم يوجد اي على جهة القيام لان القيام ثبوت موجود للموجود
على صيغة اسم الفاعل وفي مصدر المجهول ثبوت موجود لغير الموجود قوله ومصدر المعلوم قد يوجد
قد يوجد قد يوجد على جهة القيام لان في ضرب زيد عمرو ثبوت موجود للموجود على صيغة اسم الفاعل
وهو زيد ولذا قال الفاضل المحشي عبد الغفور وهذا قوله والمراد اه جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم
خروج الافعال الغير الاختيارية كالحسن والموت مثلا والافعال النسبية كالقرب لانه ليس
في مات زيد ثبوت موجود للموجود لان الموجود الموت هو الله تعالى بل ثبوت الموجود لغير الموجود
وكذا في قرب زيد عمرو الا ان زيدا لا يوجد القرب بلا عمرو وبلا مع عمرو فلم يكن اسناد الموت
مثلا الى زيد واسناد القرب اليه على جهة القيام لان القيام ثبوت للموجود بلا شركة الغير وحاصل
الجواب انه وان لم يكن في ثبوت القرب والموت لفاعلهما جهة القيام لكن في تعبير جهة
القيام لان التعبير عن القيام ليس الا بصيغة المعلوم كما عرفت انفا وكذا التعبير عن ثبوت
الموت لزيد ليس الا بصيغة المعلوم وكذا التعبير عن قرب زيد عمرو وانما قلنا قوله علامتها
بالنظر الى الافعال الغير الاختيارية لان صيغة المعلوم في الافعال الغير الاختيارية لا تكون
دالة على اسناد مدلوله لفاعله على جهة القيام ولذا قال الفاضل المحشي علامتها لان العلامة لا
لا يستلزم وجود ما هي له كلفظ زيد مثلا فانه علامة شخص وانما قلنا قوله او من لوازمها
بالنسبة الى الافعال الاختيارية لان صيغة المعلوم في الافعال الاختيارية يستلزم
يستلزم اسناد مدلوله لفاعله على جهة القيام النسبة ولذا قال او لوازمها تأمل
وحمل الفاضل المحشي عبد الغفور حسين قوله لان مصدر المجهول لم يوجد اصلا على ان
المصادر موضوع لما قام بالفاعل وحمل الفاضل خان محمد على ان المصدر لم يوجد على صيغة
المجهول ويوجد على صيغة المعلوم مثل هربا وطلبا فاضر ماشئت حررت هذا بالفكر
والنظر الدقيق ليس الغرض منه اظهار التمدح والتكبر بل الغرض منه اظهار التامل والتفكر
حرره الفقير سليمان افندي

فائدة المصطف ان ثبوت اعم من وقوع في النسبة التامة الجزئية لتشتمل لنسبة المصدر واسم الفاعل ونحوهما

هذا الكبرى مبنية على التسفنن والا فقيل علامة او لوازمها ليس الا بصيغة)

قوله اي قيام عمرو او غيره مضاف لان احدهما لا يقوم بالفاعل بل عمرو او غيرهما قوله اي ذلك
على ما مر اه قدره ليصح الحمل كما ستراه في بحث الاضافة مضافه قوله لا يوجد لان مصدر المجهول عين
مصدر المعلوم لا غير كما ذكر عصام الدين في بحث العدل الا انه صرح ههنا بانه لم يجئ المجهول من
المصدر مطلق وعبد الغفور ههنا بانه يجيء من المصدر الذي لم يذكر في ضمن الفعل كما ستجيء قوله اصلا
اي لا يوجد من جميع الافعال قد يوجد لان المصدر الماضي والحال المعلوم ... موجود ومصدر
الامر والمستقبل والماضي الذي في معناه نفي غير موجود كما ذكره سعد الدين وغيره قوله
فيه تامل لان المصدر المنفي امر اعتباري لا وجود له في الخارج لو بوجه مذكور في التوضيح
وتحقيقه المشهور اقول يمكن ان يقال ان المراد الحاصل بالمصدر وهو موجود تامل الكيس

ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل والمراد بالاسناد
الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لامر ثبوتاً يماثل القيام
ويشاكله في المعنى وفي التعبير فتعبيره كتعبير القيام ان قلت فعلى هذا
يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا كان للقيام افراد بعضها
يماثل بعضا قوله واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله
وان كان المصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه
اكثر المتقدمين البصريين قال وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابوه
لكان نصا في المقصود لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان
مبتدأ لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم قال والاصل اي ما هو
في اللغة ما يبنى عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما يبنى
قدس سره ان قلت انما اثر هذه العبارة على قولك الاولى ان
يقدم انه افصح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ

قوله لا يوجد اصلا لما ذكره عصام الدين في بحث العدل قوله اما المصادر الى قوله اذا تمهد قوله قد يوجد كالمقصد ماضيه ومضارعه اريد به الحال وفيه
اشارة الى ان اكثره غير موجود كالمقصد فعل انشاء اي مستقبل وفوت فوله وحرمه ان معناه الحقيقي وهو لنسبة لم يتعلق بالفاعل ومعناه اللازم وهو اي حصل
بالمصدر قائم بالفاعل والمفعول ايضه ذكره حسن چلبي في المطول في بحث التعقيد نقلا عن جدي رحمه الله ذكره في تفسير الفاتحة الباس فقد وله

قوله لان المصدر المجهول لا يوجد اصلا على الحصر يعني ان حدث المجهول لا يكون موجودا اصلا لان ما تقمنه الفعل المجهول من الحدث هو ما تقمنه
الفعل المعلوم بعينه وهو المصدر بمعنى الفاعل ولا فاعل في المجهول وحد وحد سبب مصدره فيصح المصدر ويخرج بمقول ما لم يسم فاعله بقوله على حرف وقوعه
قوله ومصدر المعلوم قد يوجد لفظ فد للتعليل كما هو المشهور لان مصدر المستقبل غير موجود كما ذكر في حين قوله والافتاح وغيره من الكتب المعتبرة
قوله ولكن فيه تأمل لعل وجه التأمل اشارة الى السؤال وهو ان المصدر قد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول فيكون ما تقمنه المجهول هنا
بمعنى المفعول فلا يكون طريق القيام مخصوصا بالمعلوم بل تحصل بالمجهول او لا يصح الحصر ولهذا الاخراج والى الجواب وهو ان ما يقال وان كان
ممكنا في نفسه لكن لا يقصد في المجهول الاسناد على جهة القيام بل يقصد فيه على الاسناد على سبيل الوقوع كذا ذكره في الفوائد العلية قوله
والمراد جواب عن سؤال مقدر وتقدير السؤال ان القيام يقتضي موجودا لامرو والايضا نسبة الشيء الى امر فما معنى من كلمة القيام قوله
فان قلت حاصل السؤال ان الاسناد اذا كان اسناد القيام فما معنى من كلمة القيام والشيء لا يثبت كل نفس لا في المعنى ولا في التعبير

العلامة خليفة الحلبي او بيانه في حجج
في صدري مولانا ده
چلبي مرحوم الطبع

للاصل لحا اي ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز

هد منها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام كما بناه بقوله

فلذلك جازاه ففيه زيادة تشويق اي استماع الحكم الملقى قوله

في الفاعل وكذلك الاصل فيما هو بمعناه ان يقرب من الفعل و

يتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة

الى المفعول الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس

الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه لحا

ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه

لكن قد يزول ذلك الاقتضا لعارض يقتضي رجحان البعد او

وجوبه ونظير ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن

قد يزول ذلك الاقتضا لعارض مسخن قوله اي يلي الفعل

لم يقل ان يليه مع انه اخصر واشمل لشموله شبه الفعل ايضا

فوضع المظهر موضع احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل

قوله للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول الذي
هو جواز المثال الاول وامتناع الثاني على العلة التي هو
كون الولي اصلا فلا يلزم الاستدراك في الجمع بين الفاء واللام
ولا يكون من باب الاستدلال بالعلة على المعلول حتى يلزم
الاستدراك فيهما والذي يخطر بالبال في هذا المقام والله
اعلم بحقيقة الحال صاحب محمد افندي

قوله لان ثبوت السبب وهو كون الاصل
اه يلي الفعل حسن

قوله ولكنه لا يتوقف عليه ثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة
آه اي لكن امتناع المثال المذكور لا يتوقف على الاصل المذكور
لثبوته على تقدير تساوي الفاعل والمفعول في المرتبة لعدم
تقدم المرجع رتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع على الاصل
السابق صاحب محمد

جواب عن سؤال مقدر وهو ان الاستدلال بامتناع افندي
المثال الثاني على ان الاصل في الفاعل ان يلي لا يصح اذ لا نعلم بامتناع
الثاني ان الاصل في الفاعل ان يلي تم

90

مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل هنا داخل
في قوام النسبة لانه مقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة
لدلالتها على النسبة كانت جزءا للفعل كذلك الفاعل لدلالته على
ما هو في قوام النسبة كان في عداد جزئه **قوله** يدل على ذلك
دلالة ان كانت السابقة دل عليه دلالة لم ويدل ايضا ذلك
الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون
وتضربين **قال** فلذلك اللام للتعليل فيفيد ان كون الولي اصلا
علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فيفيد
ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او التعليل
فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع
بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب
على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة
فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه **قوله** لتقدم رجع الضمير وهو

زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحال مقتضية للتقديم

سواء تقدم بالفعل ولم يتقدم وهو في حكم المتقدم لان ثبوت

السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب مو

المسبب قوله خلافا للاخفش وابن جني [illegible] فانهما جوزا

اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل

للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل

نعم يستدعي تقديمه على الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك

وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل بتجويز الاضمار

قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة

وقيل تجويزه للضرورة واذا لم يجوز لزم اما حذف الفاعل وهو

غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب الممتنع مع انه مثل

ماذكره جار ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز وايضا

يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول

في الاسم الظ فلو اظهر لم يظهر كونه ملغي قوله جزي ربه اه الجملة

دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها

قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهي

وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفأل بان الدعاء قد اجيب

قوله لفظا تمييز اي اذا انتفي لفظ الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان

احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الفرض

متعلقا بخصوصه كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن

الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من

احد المتقابلين الى الاخر قوله فلا يرد ما قيل ان التعميم بعد التخصيص

شايع قوله نحو ضربت موسى حبلي فان القرينة فيه اتصال علامة

الفاعل بالفعل ومن القراين اللفظية الاعراب الظ في تابع احدهما

واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد

الا بشرط توسطها اه اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة التقدم

التابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه بمعنى ان التقديم التابت

مشروطة بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول

لزم الفصل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير

الممتنع ايضا مشروطة بتوسط الا بينهما كما سيذكره قدس سره

قوله فللتحرز عن الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي

ولقائل ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول

على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود

قوله فلما فات الاتصال لا للانفصال اي للزوم خلاف المفروض

قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر هذا ظ في

المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما

فلا يجوز كقولك ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد

حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له قوله لانها لو قدم المفعول

على الفاعل مع الا كما ذهب اليه السكاكي وجماعة من النحويين

اما عند الاكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف وللمجوزة ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأي اى ما نريك
اتبعك احد في حال من الاحوال الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي
اى بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر
اى اتبعوا في بادى الرأى او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته او صفته
ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف
بالاجنبي نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا
رجل ضرب غلامها قوله وجب تاخيره لم يقل وجب
تقديمه اى المفعول لانه ذكر في احوال الفاعل قوله
لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام واللام
للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله

قوله لان تقدير الخبر ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل
بخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المطابق
يبنى على السؤال بتعيين الفاعل لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لانه هو
المقصود في الجملة الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند
وضع الفعل يؤتى بالفاعل كما يؤتى في السؤال معنى قال الشيخ
الرضي ان زيد في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال
فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقدم
المسؤل عنه قوله يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء
يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي
قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
الندائية معترضة وذلك لان المناسبة للمقام ان يدعي انه
الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد
ناسب ان يبكي عليها دونك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السؤال

المتعدد المدلول عليه بلفظة المبني للمفعول فانه منشأ للالتباس
والتردد ومنشأ للسؤال فنزل السبب منزلة المسبب **قوله** لخصومة
اللام للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته وخصومة غيره **قوله**
متعلق بضارع واللام يعتمد على شيء لانه الجار يكتفي برائحة من الفعل
ليبكيه المقدر ذلك هذه البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع انها ليست
سببا قريبا للبكاء **قوله** ومختبط مما تطيح حكاية حال ماضية قد
يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لاستقراره في الخيال
مع بقاء اثره **قوله** والمختبط السائل من غير وسيلة اي بغير علاقة
وسابقة حتى يقال اختبطني فلان واصله من خبطت
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها **قوله** والطوايح جمع
مطيحة على حذف الزوائد كما يقال اعشب فهو عاشب ولا يقال مطاوح
على القياس ويجوز ان يكون جمع طايح للنسبة مثل ماء دافق

بقال

يقال طاح يطيح اي ذهب **قوله** كلواقح جمع ملقحة من الالقاح
يقال رياح لواقح اي لقح للسحاب ولا يقال ملقحات **قوله** وما مصدرية
لانها امكن من الموصولة بمعنى التي اهلكتها الطوايح من الاثم الايوما
يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر بمعناه
سليقة الشعر لانه لا يكون سبب الضراعة ناسب اي يناسب سبب الاختباط
انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوايح يذيد يده الا يلايم لان علة البكاء
هلاك باي سبب كان وايضا الطوايح بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل
لهلاكه **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل فيه لرفع الابهام فائدة ذلك
ان التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك الفعل اما فعل صريح او حرف
يؤدي معناه مثل ان الدالة على الثبوت بشرط ان يكون خبرها فعلا
فانها مع خبرها بتعبير في قوة ثبت المقدر وذلك فيما بعد لو خاصة نحو
ولو ان ذات سوار لطمتني فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير
لسهل علي ويحتمل ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب على من يباري غير كفو

ان رجلا شريفا لطمت امة قوله يحذف الجملة انما نقدر جملة لانا
نفهم نسبة تامة ونعم غير صالح لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية
قوله واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاوزنا الثوب قوله واقتصر
على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على
الاقل او الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت و
وباركت وترحمت على ابراهيم و ٨ نكون الاخير كالثاني والبواقي كا
الاول عند البصريين والاول كالاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين
قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واقلها قوله معمول الفعل
الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع
بين الفعلين كما اعتبر بعضهم او لم يعتبر قوله اذ هو سيتحقق قبل
الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو
مؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى توجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظ

لنسبتها وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب التوجه الاصلي والطبع او
بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال
تحقق الفعلين لوجدان كل منهما لتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لا يأبى عن وقوعه معمولا
للفعل الثاني بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الاول والتخالف بين المفعولين
وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يأبى
عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه
حرف لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه
ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا
هو او كان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك
فالانسب ان يقال لا يمكن الاضمار لا بطريقة الاتصال فلان الضمير
لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والالى عاملا ولا جزء له واما بطريق

الانتصار فلانه في صورة التنازع فيه وكل من الفريقين التزموا انفا ا

حد العاملين الا في المفعول لضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه

ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار كقولك ما ضرب الا انا

وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض

صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم **قوله** ومراد المص بالتنازع

اه لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الا

السابق على راي البصرية فاحتيج الى الاستثنا ويوافقه على

راي الكوفية فيكون من تفاريع الاصل السابق واما ذكر

اقتضا المفعول فلتتميم البحث **قوله** فهذا اخصه بالاسم

الظاهر اه قلت حكم الظاهر الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا

بد من تخصيص الظ قلنا لعل المراد جواز القطع بالاضمار

قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف كان ينبغي ان يحذف

ولا يجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير

اطلاق الاسم قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان

طريق القطع عندهما اه قال الشيخ الرضي يلزم البصرية في صورة ايقاع

المقام ما ضرب وما اكرم الا انا والا زيد متابعة الكسائي في

مذهبهم لانهم يوافقونه ههنا فانه من باب الحذف لا

الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قوله فقد يكون الظاهر بحسب

اللفظ انه جزاء وبحسب المعنى انه بيان لاقسام التنازع وقد

يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذي هو جاز اعمال

كل منهما او فيختار كما في بعض النسخ قوله وليس هذا قسما

ثالثا من التنازع المذكور لان الكلام في التنازع في ظ واحد

كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره ايضا قوله مختلفين حال

والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله

فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله

اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا

قوله او فيختار عطف على قوله او المقدر وكما في بعض النسخ بمعنى انه واقع في بعض النسخ فيختار بلا الفاء فعلى هذا يكون جوابا او عطف ووقع في بعض النسخ ويختار بالواو فعلى هذا لا يكون جوابا بل عطفا فقط

فيكون التقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فجاز اعمال كل منهما ويكون الفاء في قوله فيكون تفصيلية

قوله وتنكيره اي ويدل عليه تنكير ظاهر ايضا لان التنوين فيه للوحدة فيدل على ان التنازع المذكور لا يكون الا في الظاهر واحد

تقديره الكلام واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يتنازعان في الفاعلية والمفعولية مختلفين

التركيب مثل هذا زيد قائماً في ان العامل فيه فعل توهمي قوله
لقربه اي لقرب الظاهر من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي
وورود الاستعمال الشائع عليه ان قلت اذا كان القرب
مرجحا كان ينبغي ان يكون الجواب للشرط عند اجتماع اداة الشرط والقسم
لا لجواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمتك قلنا القرب مرجح
عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وتقدم القسم واداة الشرط
في رتبة لان القسم قوي في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار
قبل الذكر في الجملة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسير ان كان
منحصرا في رفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير
نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر
لان المفسر في كونه مرجحا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان منه
كونه لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان
في عمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجحا فلا يزول الحيرة

به وحزنهم من جوز الاضمار كما نحن فيه وقالوا ان حذف فاله
الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره
في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار
بالذكر وليس من باب التكرار اظهار المفعول في نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف
اللفظ افرادا وتثنية قوله دون الحذف فلا ضمرت
قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة
مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل
المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو
اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيبويه وفي نحو اضربن واكرمن القوم بحذف الواو
والياء في الاول والثاني بسبب التقاء الساكنين وقد
اجيب عنها اما عن الاول فبان المصدر قد ينزل

قد يتنزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظاً ولا تقديراً واما
عن البواقي فانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسياً
منسياً والمحذوف في باب التنازع محذوف نسياً وفيه بحث لان
المحذوف في باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزم وجود
الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يقدر
عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المثنى
وزنه ومن تزيّ بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع وابصر
فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه من زي المفعول للزوم
الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الا
فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل فيه غير محذوف
لسد جزءه مسد الكل قوله خلافاً للكسائي اصله يخالف قول
الاضمار قول الكسائي خلافاً فجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان
قول الفراء قوله روي تشريك الرافعين فيلزم توارد العاملين

العاملين على معمول واحد وذلك غير جائز وذلك لان العوامل
النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله وروايته
المبني غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة بان يقول
معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جوازه جواز
اتصال الفاعل بالفعل خلافاً للفراء فانه لا يجوز بل يقول بما نقله
عنه او بان يقول جاز اعمال الثاني فقط في جميع المواد خلافاً
للفراء فانه لا يجوز ذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك
قوله ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل
قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان
مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان
والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض اجزاء
المفعول الواحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها
وان كان قليلاً لان كلاً منهما في الظاهر مفعول برأسه ومنه

ومنه قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فض
هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذ
في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل
هي امتناع حذفه وهو محقق هاهنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر
لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على
المذهب المختار والوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف
وجها مرجوحا حمل قوله تعاطاهم الفراء والكنايه على اعمال الثاني والا
لزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قوله الا ان يمنع مانع اي
اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع مانع قوله وهو انه لو اضمر
مفردا خالف المفعول الاول وتاويل المفعول الاول وتاويل بكل
واحد بعيد قوله ولو اضمر مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضي جاز
مخالفة الضمير للمرجع اذا لم يلتبس بالمخالفة بينهما قال الله تعالى فان كا

واحدة وقبله ان كن نساء والضمير للاولاد فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وفي التوزيع بحث للفرق البين بين الاصل و
قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع اه مبني على ان تاويل المفعو
الاول بكل واحد منهما لا يعبأ به قوله ولما استدل لقائل
ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل
كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف
لضرورة انكسار الوزن قوله لان في معيشة المعيشة زند
ثاني والجه بان زند كاني كند والمراد هو هذا قوله وقوله
امرء القيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة
الجواب عنه وقوله كفاني بدل او بيان لقوله قوله على تقدير توجه
كل من كفاني اه قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني
اما اذا كان الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرط
فلا يلزم هذا الفساد فلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجز

بنقيض الشرط ولا للاخبار لان لزوم حمل الكلام على التأكيد دون
التأسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك
لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البليغ
فيكون اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد بالسعي
هنا الطلب مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ
قوله لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاءه قوله وثبوت
طلب المنافي لكل منهما اما منافاته لعدم السعي فلما مر من المراد من
السعي الطلب واما منافاته لعدم الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية
قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم ح عدم صحة الاسناد
بقوله ولكنما اسعى قلنا لا نم انه معطوف على الجزاء لجواز ان يكون
الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرطية وحاصل البيت انه
لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا لكنه يطلب في الحال
والازمنة الآتية المجد المؤثل ولو سلم فنقول صحة الاسناد ذلك

باعتبار توصيف المجد بالمؤثل وباعتبار استمرار طلبه في الآتية
وبيان ذلك انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب مجدا ما
في بعض الازمنة الماضية اذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب
على طلب ما لا يفنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى ولكن يجوز ان يناقش
في الوجه الاول بان القرينة على اعتبار المجد البتة آت وهو مقيد
بالمؤثل فالمناسب تقدير المجد المؤثل لا تقدير المجد مطلقا قوله
لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل واشتراكه معه
في الاحكام قوله محل مفعول فيه ان المنظور في التعريف الجنس لا الفرد
فلا يمنع لفظة محل فلعله اختير للاشعار بالطرد قال حذف فاعله
بالمعنى المذكور اي الفاعل النحوي وهو ما اسند اليه الفعل او
لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقض بانبت الربيع البقل لان الفاعل بالمعنى
المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو اي الضمير المستكن
لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة ح

المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير **قوله** الى فعل اي الى

الماضي المجهول يعني انه اراد بالعلم الاشهر او صافه او اراد بالنجم جنسه

ويجوز تقدير معطوفا اي الى فعل ونحوها **قال** ولا يقع اي لا يصح

وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والاحتمال الانسب ان يقول لم يقع و

للتخصيص الحكم بالمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع

في الاستعمال مقام الفاعل **قوله** المفعول الثاني نقل ان المتاخرين جوزوا

وقوعه موقع الفاعل وقالوا الامتناع في انه يكون المسند اليه مسندا

اليه بشيء اخر ثم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر **قال** والمفعول

والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على المفرد بتقدم مع

اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث

اتم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق بالكل فيه وذلك

لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام

الفاعل **قوله** بلا لام قيل بالّلام ايضا لا يقع لانه ليس من ضرورياته

الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله**

لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية

لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر

بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ

ثم يجوز ان ينافي بجواز اشعار القرينة بالعلية وقبل تمام

الحكم ثم اعترض عليه بانه يوجب امتناع ضرب للتاديب وتقول

بان المنصوب جواب لم دون المجرور ونحكم ولقائل ان يقول

ايضا انه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور

كيف وان كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور ففي قوله

لهم ان المفعول له جواب لم لانه مع عامله يصح ان يذكر في جواب

السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب

للتاديب **قوله** نقيد به خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين

فانهم ذهبوا الى انه اولى استدلالا بالقراءة الشاذة في

في قوله تعالى لولا نُزِّل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نُجّي المؤمنين
على اضمار المصدر **قوله** لشدة شبهه بالفاعل قبل بناء الفعل المجهول
له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره مجازاً ولا يصار الى غير الحقيقة
مع امكانها وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة
ان الكلام اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين
لان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر ان يقال
ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز العقلي
مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الزمان والمكان
والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا النسبة الى الاخر ظاهرة واما
النسبة الى الاولين فلان هذا الفعل لما كان موضوعاً لان ينسب
الى ما هو محل للفعل وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهو
مؤثرة فيها نوع تاثير حتى يغيرهما فاشبها كانا شبيهين بالمحل القابل

واما النسبة الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سِيرَ سَيْرٌ
شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة الايقاعية الى سائر
المفاعيل عند قيام مقام الفاعل وهذا النقل لا يتصور مع وجود
حرف الجر نحو ضُرِبَ في الدار فان النسبة فيه انما استفيد من حرف
الجر فمعنى ضرب في الدار ان الدار مضروب فيها لا انها مضروبة مجازاً
قلنا هذا النقل في المفعول بلا واسطة ربط حقيقي لا مجازي وفي
هنا شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة الفعل
المتعدي بالحرف الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي
ان يتعين لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مُرَّ بزيدٍ يوم الجمعة مع
ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر المفاعيل لما كانت
بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها
ولم اجد في ذلك نقلاً **قوله** اذ لا فائدة فيه والفاعل محل الفائدة
فيجب ان يكون ما يقوم مقامه محلاً لها ولهذا لا يقع الزمان وا

المبهمات مقام الفاعل لدلالة الفعل عليها ففي هذا وجب تقييد
قوله فالجميع سواء بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة
وانما قيد بذلك لان الظرف وان كان حقه في مفعول فيه عند
لكم فلا يظهر فيه القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع قيل
لو قال والبواقي سواء لكان احضر واظهر يعني ان البواقي سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه
ان حال البواقي قد علمت على تقدير وجود المفعول به وانما بقي
المجهول حالها على تقدير وجوده مستدركة مع انه اراد التصريح
برد من قال ان البواقي على تقدير وجوده عدمه ليست سواء
كما اراد التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل تعين
فقال واذا وجد ه قوله اي جميع ما سوى المفعول به اذا وجد
وهو الزمان المبهم والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة
قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام

الفاعل

الفاعل لانه مفعول به قلت صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل
اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة قوله
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل ولا يخفى ان هذا القيد مما
يتبادر اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد الاستواء الشامل
لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل حتى
يلزم ان لا يكون لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن معنى قوله لان في
معنى الفاعلية لا يخفى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب
اعلمت اولى من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم
قوله واما عند عدمه الخ ان قلت يجوز رفع الالتباس
بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلت خوف الالتباس باق لان الثاني
وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون
مفعولا اولا وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع
الحيرة والاشتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال

قوله ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله او جمع

جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لا ان من للتبعيض ويحتمل ان يريد

التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما

اي في باب المبتدأ والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون

ما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم

في اقائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبر الزيد وليس

لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع

فاعله فلا معنى لتقدير خبر مسند اليه كما تكلفه كثير من النحاة قوله

واشتراكهما في العامل المعنوي وهو هنا تجريد الاسم عن

العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء

اليه قوله هو قيل اي بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون

الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم

اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة هو

التصريح على صورة الاكتفاء او لانه اراد التصريح بالحصر ليكون رداً

على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان صيغة الفصل تفيد

حصر المسند الاخص على المسند اليه ولم يسلم ذلك فهي لتاكيد الحصر لان

المسند اليه اذا عرف باللام فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لا

الحصر فنقول ان اسم الفعل مبتداء عند المص فكيف يصح الحصر على زعمه

اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتداء الذي اتفق عليه ومن الواجب ان

ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الجرح ليس للرد قوله الاسم

لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان

يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل ضارب في زيد ضارب

محمول على زيد قوله او تقديراً او تاويلاً وذلك فيما يصح اسم موضوع

قوله نحو وان تصوموا وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم

قوله المجرد قيل ناصح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجود

لان امكان الوجود واحتماله قد تنزل منزلة

الوجود كقولك ضيق فم البئر قوله اللفظية من قبيل نسبة الجزئي

الى الكلي قوله اى الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان

العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد عموم السلب

اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فصار الجنس منفيا او باعتبار

ان سلب العموم وان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو

هذا بقرينة المقام واما القول بان العبارة ان حملت على العدول

افاد عموم السلب فغير ظاهر وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا

على من زعم ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر

كباب ان واخواتها لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد

وذلك لان هذا لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ

قوله وكانه اراد بالعوامل اللفظية ما يكون مؤثرا في

المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى ولكنه يقول

ايضا ان الحرف الزائد كالعدم وان التجريد اعم من ان يكون

حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على اسم ان بناء

على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا العل جواز ذلك مبني على توهم

ان اسمها كان مبتداء ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت

كالحروف الزائدة فايدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد

المبتدء واما ثانيا فلانه حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل

اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب

عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها

لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع قوله وثاني قسمي

المبتداء وقد اشار به الى ان المبتدء مشترك معنوي لا ان لفظ

المبتداء مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم

استعمال اللفظ المشترك في معنييه قوله والصفة لفظة او للانفصال

الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يات بشيء لان استحالة

اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو شبهة كان بالاول

اعتراض بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه زيد لصدق التعريف

عليه مع انه ليس مبتدا لما ذكرناه واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا

بكون غيرها لم يكن صالحا لكونه المبتدا بها ولا يخفى ان التعريف لا بد

على ذلك قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى

قريش قوله الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام الاولى

حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل انما وغير

وهل وغيرهما من كلمات الاستفهام قوله ونحوه فذكر الالف

للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف قوله كمن واين

واين ومتى وكيف وكم وايان واما التمثيل بهل وما ذكرنا فغلط

واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقال من قائم ابوه لان قائم صفة

صالحة لان يكون خبرا لمن وما يصلح ان يكون خبرا لا يصلح ان

يكون مبتدا ولعل تمثيله بقولك من ضارب زيد على ان من مفعول

الضارب وقس عليه ما قوله او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف

او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي

اي البارز قوله لم يجز تثنية على اللغة المشهورة قوله كون

الصفة مبتدا قيل لم لم يحترزوا عن التباس المبتدا بالفاعل في

مثل اقائم زيد واحترزوا عن التباس الفاعل بالمبتدا في

زيد قائم فلم يجوزوا تاخير المبتدا فاجيب بان جواز الوجهين

ليس الا فيما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في

جعل زيد في قام زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدا

مسندا وفي جعله مبتدا خلاف الاصل اخر وهو تغيير النظم الطبيعي

والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين موافقا

للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث

التشويش والالتباس قوله اي الاسم المجرد ولك ان

تقول اي المرفوع المجرد الخ لانه ذكر ههنا المرفوع فلا يصدق

التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور

وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لكن المراد به ان كان الاسم حقيقة
خرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا ولفظا يراد به نفسه
كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه
المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير
عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه
بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو
هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم
بقي امر الجملة اللهم الا ان يقال يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد وحده
ويصح التعبير عنه بالاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد
وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب اى ما يوقع به
الاسناد قد اشار به الى ان الباء متعلقه بالايقاع المضمن
لا بالاسناد لانه بنفسه متعلقا بالمسند فلا حاجة الى الباء
وكذا نقول المراد به المسند به الى المبتدأ بقرينة انها

انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
او يجعل الباء بمعنى الى قال قدس سره في الحاشية وكان
النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
المبتدأ وح يظهر لقوله به فايدة والا لا حاجة اليه انتهى فقد
بينا وجه عدم الاحتياج وعلى التقدير ان يخرج به القسم
الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان
ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه
مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر
هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم
يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب
او يقال المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسناد
الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه
وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد

لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة

ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب

في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد **قوله** اي تجريد الاسم

ان قيل التجريد عدمي فلا يؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم

في صدر الكلام تحقيقا وتقديرا للاسناد اليه او اسناده الى شيء

قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم

الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري

فلا يصح ان يكون مؤثرا **قوله** ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من

المبتدا او يسند اليه شيء كما في القسم الاول التجريد الذي يكون للعدد

قوله هي تعني الابتداء عاملا في المبتدا والخبر يطلبهما على السوية

قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك

قولان اخران لكنه قدس سره لم يعتد بهما **قوله** لان المبتدا

ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد النقض بقولك المنطلق

زيد ان قيل هذا دليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم

اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه

ورتبة العامل قبل رتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر

المعنوي لان الامر اللفظي طار والاعتبار بالطاري دون المطرود

عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغن عن الفعل

فاراد وا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل **قال** ومنه

اشارة بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي

يستخرج منه شيء مشبه بالمكان **قال** جاز في داره عالم يقل

في داره رجل اذ لا احد ان يناقش في اصالة تقديمه لوجوب

تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه

بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدا اوليس له التقديم وجوزه الاخفش

لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدا فله حكم المبتدا وقد

جاء في اكفانه درج الميت **قال** وقد يكون المبتدا نكرة انما لم

انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر و رجح عكسه

مع ان المناسب للاصل الذي مهدته انقباليا لئلا يلزم الانتشار بينه

وبين الاصلين الآخرين وهما تعريف المبتداء و افراد الخبر المفهومين

من لفظة تمد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة وفي قوله والخبر

قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما ينبني اساسا على المبتني عليه

كما يظهر عند التفصيل قوله والمطلب المهم القول بان الحكم على الطبيعة

المستفادة من المعرف بلام الجنس مبهم دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة

من المنكر غير ظاهر قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة كما

التخصيص منحصر في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا

تخصصت بمثل ولعبد مؤمن خير لان لفظة ما ينبئ عن عدم الانحصار

قوله يقل اشتراكها واحتمالاتها او يرتفع قوله وحيث وصف

بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة مصحح واما

التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا تأمل

لانه لو كان مصححاً لزم صحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان

ناطق وبأعم منه اعني جسماً نامياً اللهم الا ان يفرق بان التخصيص

الرافع للاشتراك المقيد بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم

في نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن

اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ به فرد ما

عن هذا الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم تمرة خير من جرادة

لاحتمال خروج فرد عنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن

لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة

الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها

صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت اي فرق

بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال

المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة

تعم قلنا الصفة جاءت للتحقيق المصحح لا للتصحيح

قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم
لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص الصحيح هو الاختصاص
عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل
في الدار فينبغي ان يمنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فقيت و
تخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التقليل بقطع الاحتمالات
او تقليلها فلا يرد ما قيل من انه لا تخصيص ههنا لان التخصيص
يجعل البعض من الجملة شيئا ليس سائر امثاله قوله فانه لا تعدد
فيه تعدد في جميع الافراد بخلاف صحته هذا الوجه جار
فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد
قوله نحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
القريبة يقتضي التفضيل على الطبيعة الجادة فيفهم الحكم بكل فرد اولا
فرد من جنس افضل على فرد آخر من جنس آخر من غير خصوصية
علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج في الجنس فيعم الكل اولا

اولان العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا
من الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطابي قوله
لتخصيصه بما يخصص الفاعل لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعل بمنزلة
ما في تخصيصه خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني
ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت قوله وما يخبر به
الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير
في حكم المعرفة وحالها بمعنى ان السامع كما لا ينفر عن اصغاء الكلام
اذا كان المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض كذلك لا ينفر عن الاصغاء
اذا كان الحكم مقدما فلا يخل النكرة بالابهام قوله قد يكون خيرا
لا بالنسبة الى الكل اما بالنسبة اليه فشرع قوله فيقدر وصف
يجوز ان يكون من باب التخصيص بالصفة ويمكن ان يقول ان
التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير قوله علم جنسا جاز فيما
قيل قائم رجل فان قائم يحتمل ان يكون مبتدأ ولذا الحكم بان

وفيه بحث اذ قائم لا يحتمل ان يكون شيا من قسمي المبتدأ وكل

ان تقول للتخصيص بالظرف سبقته قوله لتخصيصه بالنسبة اي المتكلم

فيه ان هذا لا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك

لان الويل الهلاك ولا ويك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك

لك والقول بان المراد بالويل ديما الشر والا قاسم المسبب على السبب

فيكون التقدير دعاء التركيب بعينه فالاولى ان يقال تنكير سلام

لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا وانما اخر الجار والمجرور

لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذ لو قدم الخبر ربما ذهب الوهم

الى اللغة قوله اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون

بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت

من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره

قول سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قول سلام عليك

بل بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله

سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ايضا

ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير يجب

الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه

الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تركيبه انا لا نسلم بطلان قول سلام

عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول

وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب الثاني

لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب

فلا تكرار نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن الترسيف

بوجه آخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيه ورد

وهو في المفسر محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فيتسلسل واجيب

عنه بان معنى سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر

ولم يحتج الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك

الله اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ

الماخوذ من المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله

الماخوذ في تفسير سبحة بمعنى قلت سبحان الله مصدر

سبح بمعنى نزه **قوله** وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب

يدل على الفعل والفعل على الحدوث **قوله** اي سلام من قبلي في

التفسير تامل **قوله** مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة اي

الضابط في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين

او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح الا

~~عن المبتدأ او الفاعل سواء~~ وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها

لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة **قوله** وهذا القول

اقرب الى الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله

تعالى وجوه يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم

علينا الى غير ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة

تكلف **قوله** ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد

بالمفرد فقد عرفت ان الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق النجز

كما هو الظاهر فقوله والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه

وكون افراده اصلا **قال** والخبر قد يكون جملة ثم يتقيد بكونها

جملة خبرية فكانه تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت

قسمية صح ان يكون خبر المبتدا ومنهم من منعوا متمسكين بما لا

طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكا بان الخبر يجب ان

يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله

الابتداء ويا منتوا اذا قلت زيد اضرب فطلب الضرب صفة قائمة

بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه معمولا في حقه و

واستحقاقه ان يقال فيه ذلك **قوله** ولم يذكر الظرفية ولم يذكر

الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور

والجزاء اسمية او فعلية ولو بالاخرة **قوله** والجملة مستقلة

لاشتمالها على الفائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ

محلاً للفائدة اصلاً فكان ذكره لغواً بخلاف ما اذا كان فيها رابطة
فانه وان لم يكن محلاً لتلك الفائدة لكنه يصير محلاً للفائدة التي
تفيدها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف
بصفة ما يتصل به مدحاً وذماً وغير ذلك قوله فلا بد في
الجملة وكذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا او جامدا في حكم قوله
بتأويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي
والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي
غليظ وكله تاكيد المضمر قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقاً من عائد
واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميراً حتى قالوا معنى
قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين
خبر المبتدأ وخبر كان واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل
لدلالة كان على الحدث ودلالة خبره على معنى فثبت الدلالة
على معنى مختص بزمان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير

من الضمير قال من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا و الا
لنصب الاسم لشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد
قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم
جاز قياسا والا فمنه سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون
بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ قيل لا حاجة
الى العائد اذا كان الخبر عين المبتداء كما في المثال المذكور وقولك
مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميراً ~~بالواو~~ وذلك الحذف فيما
سمي اذا كان مجروراً بمن في جملة اسمية يكون المبتداء فيها جزءاً
من المبتدأ الاول ولان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف مع الجار والمجرور
للتخفيف وموصفة ان كان المبتداء الثاني نكرة كما في السمن
منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين

دره‌ها لان التعريف غير مقصور كما في قوله ولقد أمر
على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر
والعامل فيه الخروج ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى تجويز
تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي
ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في
الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكرد وازده شتر وارسد ب
استي الكرشني عش وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد من قوله وما وقع ظرفا وجاريا
مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا
جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور
اصطلاحا فيجوز ان يرجع هذا للاطلاق كما هو الظاهر
قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان هنا فوائد
اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين

العين هي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تتعلق
ثبانا بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار
عندهم وذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له با
الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق
لحصول العين واستقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف
للمخلوقات الكائنة فيها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها فلا
الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا
لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع
جاهلا بكونها فيها مثلا فيفيد قولك الرمان في الخريف سامعا
لم يعرف لاحد وثانيها استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثره
وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير
شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب
للخبرية وينصبه ويجره بفي خلف الكوفيين فانه في عندهم يتعين

قوله اي صدرية الخ اى وجب صدر الكلام لدالته وهذا التفسير من قبيل الحذف والايصال وانما فسره بذلك التفسير لان الصدارة لا يتصور الا في اللفظ الدال لا في المعنى وقوله صدره نفسه اى صدر نفس المعنى تسامحا اى مجازا من قبيل توصيف المعنى بصفة الدال ويمكن ان يوجه بان يقال ان قوله صدر دالته اى صدر دال الكلام من قبيل جرد قطيفة وحاصل الكلام لا الدال على الاستفهام لا صدر كل كما قال الشارح سيد علي زاده لاقتضائه ان صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام او صدر نفسه بل تقدير مضاف وهو لفظ الدال مسامحة اى مجازا من قبيل ذكر الكل اى كل كلام وارادة الجزء اعني الكلام الذي دل على الاستفهام ونظير هذا الاستفهام ونظير هذا التأويل كثير في المطولات على التقدير ايضا ويمكن ان يوجه بان يقال ان لفظ صدر في هذا التفسير سهو ولكن ما جرينا لقصور علمي ولقوله عم حمل المؤمن على الصلاح وهو قريب على اقلوح نغفر الله تعالى هو يهدي الله من يشاء ويضل من يشاء وحسبي

ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الى آخره لا الافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفقت النحاة على ذلك وفيه بحث لان في في مثل زيد في الدار للظرفية وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمذكور لها واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر آخر قيل هذا انما يتم اذا كان الحكم بوقوع الظرف لا بوهو والحكم ليس الا بوهو هو قلنا الامر ان الحكم ليس الا بوهو هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يقتضي الحكم بوهو هو الا قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل رجل في الدار ان تقدير الجملة في المثالين للضرورة

يعني ان العامل في الظرف المستقر قد يكون من الافعال الخاصة اذا وجد قرينة جواب سؤال مقدر وهو انه قد منع ان الاستقرار من الافعال العامة فلم لا يقدر في هذه الآية فهو انه لا يجوز اظهاره فاجاب بقوله معناه ساكن اه فافهم هذا

قوله واما قوله تعالى فلما رآه كانه قيل ان عنده في مستقر فلما رآه مستقرا عنده من الافعال العامة قوله تعالى فلما رآه مستقرا اعني مستقرا من الافعال العامة لان عامله اعني المستقر لا يجاب بكون غير مع ان العامل المستقر لا بد ان يكون ظرفا لغو مذكور وحاصل الجواب انه لا مستقر لكون عامله من الافعال الخاصة الله اذا ذكر

وقائد مرتضى افندي الملقب بالاطلو (؟)

قوله اي صدر ها له او صدر نفسه مسامحة ظ تصحيح الكلام وتقدير الفاعل للمصدر وهو القدر نوقشة ان الواجب هو الصدر لا المصدر نفسه فى اضافته الى الكلام اضافة المصدر الى المفعول الظرف بتقدير في كما سيجي في بحث المصدر اي صدارته في الكلام فانه اذا قدر الفاعل الدال فلا مسامحة اصلا وان قدر نفس المعنى ففي الكلام مسامحة من قبيل اضافة صفة الدال الى المدلول او من تقدير المدلول وارادة الدال تامل وجه التامل كشارة الى انه لا يخفى على المصنف ان اللام في قوله وجب له للتعليل الشادي اي وجب صدارة ما له في الكلام لغرض افادة هذا المعنى من اول الامر والاعلام من اول الامر ان هذا الكلام من اي نوع فالموجب في الحقيقة الافادة لا المعنى ولا الدال كما ادعى بل الاطلاق على المعنى مجازي ولا يخفى ايضا انه لا معنى لكون اللام صلة كما روي الا انه يرجع صدر الكلام لانه قوله وجب له وقال البعض اي صدر ما له على صيغة المجهول والضمير المجرور في ما له راجع الى المعنى فهو جواب عما يرد من ان المعنى مما لا يمكن فيه اعتبار الصدارة فيما معنى قول الشارح اي على معنى وجب له صدر الكلام والحاصل انه قول المحشي بيان لحاصل معنى كلام الشارح ففيه اشارة الى ان المضاف في قوله له اي لداله وقوله او صدر نفسه اي صدر نفس المعنى مسامحة وجه المسامحة ان بين الدال والمعنى علاقة الدالية والمدلولية فاذا يتصف كل منهما بصفة الآخر وقال البعض صدر ما له او صدر نفسه جواب عما يرد على الجامي من ان المعنى مما لا يمكن فيه اعتبار الصدارة فما معنى قول العارف الجامي من ان المعنى فقول المحشي معناه الواجب صدر ما له وصدر نفسه بيان لحاصل المعنى لا تغيير لقوله صدر الكلام يعني انه يقدر فيه المضاف اي صدر ما له فهو اشارة الى ان الدال يقدر في قوله له فيكون المعنى وجب لداله صدر الكلام او الى ان اعتبار الصدارة في نفسه مسامحة اطلاق اللفظ على معناه هذا المذكور مبني على كون اللام في وجب له صلة واما اذا كان للتعليل فهو موافقة بحوار الاستعمال ونظيره وتقضيه كقولهم الواجب لذاته والممكن لذاته والممتنع لذاته فقول المحشي تغيير لقوله صدر الكلام ففيه اشارة الى موجب الصدارة وموافقته بحوار الاستعمال والبقاء لقول المحشي على ظاهره وهو الارجح بخلاف الاول فتامل وقال البعض صدر ما له اي كانه جواب عن سؤال مقدر على قول الشارح على معنى وجب له صدر الكلام وهو ان الصدار واجب اللفظ لا المعنى بل لا يتصور فيه وجوب الصدارة في المعنى بان المراد بوجوبها للمعنى وجوبها لداله في الشأن في ضميره له فعلى هذا ان الكلام على الحقيقة او بارتكاب المجاز بان يحقق وصف الدال على المدلول او المراد ان معنى قوله صدر الكلام صدر كلام المعنى على ان يكون اللام عوض عن المضاف اليه فعلى هذا لا يستقيم المعنى الا بذكر الكلي وارادة الجزء وهو مراد معنى الاستفهام

حرره الفاضل السعودي

للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من
الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض
المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الاصل الخبر الافراد
ليتوافق المكان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوى
يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم الضيق
كما هو شرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله
لكنه قد يجب للاحكام الحسنة كما تكون في الشرع يكون في النحو وغيره
مشتملا اشتمالا والدال على معه بدونه سواء كان دلالة بنفسه
او بما يجاوره من امر متقدم عليه نحو ازيد قائم او امر متاخر
عنه نحو غلام من جاءك قوله اي على معنى وجب صدر الكلام
اي صدر دلالته او صدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره
من القسم والترجي والتمني وضمير الشان ولام الابتداء والنفي
ولو بنوع تضمن مثل الذي يأتيني فله درهم وبالجملة ما يغير

مطلب لغة العرب اوسع اللغات

مبحث وجوب تقدم المبتدأ اذا كان له صدر الكلام

وممّا يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ اي نكرة هي اسم التفضيل والخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندك فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في هذه الصورة وفيما يتضمن الاستفهام وغيره جعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال من ابوك ويمكن ان يقال لم يختر المص مذهب سيبويه بل خالفه من كون المتضمن للاستفهام نكرة هو شاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اي رجل ابوك حتى يكون نكرة هل هذا ابوك ام ذلك الخ

اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضي التصدّر لان السّامع
يبني الكلام الذي لم يصدّر بالمغيّر على اصله فلو جوّز ان يجئ
بعده ما يغيّره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغيّر اهو راجع
الى ما قبله بالتغيير او مغيّر لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك
ذهنه **قوله** وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار
لم يمثل المص بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك **قوله** وذهب بعض
النحاة بل غير سيبويه فلان من زيد معناه النجار ام الخياط مثلا
والوصف متعيّن للخبريّة والمقدّمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار
بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد
قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل
عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو
ام خالد ونطرق الابهام في هذه المتعيّنات على المتكلم لا في
يوجب لها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جوّز كون

قوله والمقدمة الاولى ممنوعة هذا نقض تفصيلي للقياس وهو ظ وجه النقض انه قال ان معنى من زيد النجار ام الخياط فيجب في الجواب ان يقال نجار ام خياط ولا يصح ان يقال في جواب من زيد ابو عمرو مثلا وكذا المقدمة الثانية وهي قوله ويصح الاخبار عن الوصف بالذات كقولك المنطلق زيد كما ذكر الشارح قوله لم يسم اي المص دخل المص واشارة الى انه لم يمثل بهذا لانه مختلف فيه للاشارة لا وجه الخلاف

قوله بل غير سيبويه يعني او بل جميع العلماء بعضهم قال من خبر وابوك مبتدأ غير سيبويه ان من خبر والمقدمة الاولى مؤخر حسن قوله فعلا والمقدمة لصحة وهي كون معناه النجار ام الخياط بان يقال زيد الاخبار بالكنى في الجواب قوله وكذا الثانية كانت حسنا ممنوعة وهو كون اي المقدمة الثانية للخبرية حسنا الوصف متعينا للخبرية

مطلب جواز تنكير المبتدأ وتعريف الخبر عند سيبويه اذا كانت النكرة متضمنة الاستفهام او افعل

قوله ولا يخفى ضعفه اي ضعف ما نقل من ابن الحاجب لانه ان لم يمكن الابهام المتكلم لم يتطرق الابهام كيف يستفهام فهم المجهول وفهمه والاستفهام طلب فهم المجهول وان لم يكن الابهام في نفس المسميات ماكان في ارادة واحد من هذه المسميات بعد ابهام حاجب

جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة
للاستفهام او افعل تفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها
نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كانا معرفتين الى اخره
فجعل احديهما مبتدأ والاخرى خبرا اى جاز عند السامع
يطلب الحكم بكونه وصفا للاخرى بجعله خبرا قوله والا قرينة
فلو وجدت معينة للمراد جاز التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف
اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي المقا
تل لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي
في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه
لم يكتف لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه
ان مثل هذا الوهم غير مهم ويعتبر لثبوته في التساوي في
التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال
او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله

وجوب تقديم الخبر اذا تضمن

مع فاعله وهي جملة وذلك فهو بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد
مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو قاما الزيدان لان الخبر جملة
صورة وفيه انه لا حاجة حينئذ الى القطع للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه
مع انه احترز بها عنه في شرح فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية
فعلا تسمية للكل باسم جزئه المقدم انتهى قلت ينبغي ان يقول ايضا
او كان الخبر بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب
تقديم المبتدأ ح فلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام
لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرار العلم بما
ما بعد الا ومعناها قوله او بهم بالبدل من لم يقل لوجوب التقديم
في مثل الزيدان قاما لم يكتف بالالتباس بالبدل او الفاعل بناء على
ان السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف
الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمنه متعلقه
لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة

في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام فيلي
الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام قوله لتصدره في جملة
ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث
لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا مما صار من تمامها من الكلم
المغيرة لمعانيها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة
التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك
الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله
تبعية يمتنع معها تقديمه اغا حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم
الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة
عليه للزوم ذلك المحذور قال في المبتدأ اي في نفسه اما اذا كان في
صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زيد مثلها لجواز تاخير الخبر بان
يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف قوله
مثل تعلق الجزء بالكل انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب

قوله لتصدره في الجملة يعني ان الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلمة المغيرة لمعنا كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها واما قولهم والذي ان تضربه يضربك وقولهم زيد من ابوه فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يؤثر معنى في صلته والمبتدأ مع انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالكلمة

ومن قال تقديم الواجب بشرط ان لا يمكن ان يعد ثانيا وحصر بعد اما مع انه لا يتحتم بعد اما او بعد لا ويعد اذا المفاجاة لا يجب تقديم خبرانّ فقد غفل

تعلّق المعمول بعامله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اذا جعلته خبراً مقدماً

قال او خبراً عن انّ بشرط ان لا يكون انّ بعد اما نحو اما انك خارج

فلو احد في فانه لا يجب في تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة

لا تقع بعد اما وفاءها قوله اذ في تأخيره خوف لبس دون تقديمه

فانه متعين لان يكون خبراً عن انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها

اذ لا يجوز ان يكون ما في حيز انّ المكسورة متقدماً عليها ولا ما في

حيز انّ المفتوحة لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول

عليه فتعين ان يكون خبراً لا انّ المفتوحة مع اسمها ولا انّ المكسورة

وهما والثاني باطل لانها جملة تامة غير محتاجة ... فتعين الاول

قوله بالمكسورة لجواز ان يكون المذكور بعدها خبراً عن او

لخبرها قوله لامكان الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على انه

اللسان لان صدر الكلام موقع انّ المكسورة قوله او في الكتابة

لم يتعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم نحو عهد بالزيادة نحو عمرو

قوله وقد يتعدد لفظه قد للتقليل والتحقيق قوله وذلك

لكن التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً وذلك التعدد اما

غير واجب كما في مثل المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل

وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطفا ولا يجمع المجموع خبر

على ارادة التفصيل اعتماداً على فهم السامع وليس في المعطوفين

ضمير المبتدأ مفقود كي تقديره فكانك قلت في المثال المذكور

احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا يحمل ما نحن فيه

لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يقول قد يتكرر

من غير تعدد المخبر عنه ويؤيده قوله فيما بعد ويستعمل ذلك على

وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية

المتوسط بين حلاوة والحموضة لا لاثبات انفسهما كما قيل بناء على

الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكر احدهما بالآخر فعلى هذا القول

يكون في كل من الحلو والحامض خبراً للمبتدأ وعلى ما قلناه يكون

يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الخبرين ضمير الا
قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث من الخبرين عند تثنية المبتدأ
وجمعه وتأنيثه قلنا اجرائك الاحوال على الخبرين كاجراء
الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع
قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال
اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز لك
المجموع او حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا ابيض اسود فانه في
قوة هذا ابلق فحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان يجعل
كل منهما خبرا مستقلا باجزائه وصف جزء على الكل وهو يكون في كل من الخبرين
ضمير المبتدأ فهذا الوجه مستقل بشهادة مطابقتها المبتدأ افرادا
وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان يكون كالمطابقة
في الثاني المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض
المستفاد من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل و

وبد فيه الاخبار بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز بعد افراد المبتدأ
تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي من قال قدس
سره في الحاشية الزجاج بين الجلودة والحموضة قوله وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز
فيه العطف اصلا مثل هذا اجابع ناطح قلنا انه من باب التأكيد
حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تعدد
العطف على ما حققناه قوله لا يفيد لجهة توجيه ما قالوا من امتناع
تعدد الفاعل قال معنى اشترط الاضافة بيانية او لامية قوله وهو
تنبيه الاول للثاني قال الشيخ الرضي رضي الشرطية الاول
للثاني بلزوم الثاني للاول كما في جميع الشروط والجزاء فلا يرد نحو
قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره
بما يوافق كلام النحاة في بحث كلم المجازاة قوله والحكم به فان الجمل
الجزئية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله

فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون
النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر بل الامر
بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث
لان من المعلوم استناد الصوف الى ايجاد الله تعالى واعطائه اما
استنادا الى كونه صادرا ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ
الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط فجواز
ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة والصفة ماضية [illegible]
المعنى لكنه قلب وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قوله وذلك
الاسم الموصول فان تعريف الجزئين تقتضي الحصر يعني المسند اليه في
المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليه اما والمتضمن بمعنى
الشرط نكرة وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف
بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف بالاشارة ولو سلم انه كالتعريف

بلام الجنس يكون للحصر لا للتعريف بالاشارة ولو اسلم انه كالتعريف

كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي الحصر
مطلقا ولو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل فكانه قال كالاسم الموصول
والجواب ان التعريف بمعونة مقام الضبط يقتضي الحصر والتعيين في
الجواب ان المراد بتضمن المبتدأ بمعنى الشرط ان لا يكون
ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط كما سيجيء حكمها والا لكان
قوله ذلك اشارة الى المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط وتفرع على
تضمنه صحة دخول الفاء ولا يخفى ان مواد النقيض ليست مندرجة
في ذلك تأمل يظهر قوله بفعل وما في قوة كما هي سمي الفاعل و
الواقع صلته للام الموصولة قوله وفي حكم الاسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به لانهما في حكم لفظ واحد ولكن الحال في
المضاف وفي المضاف اليه قوله او النكرة والموصوفة بهما ينبغي ان يتفق
لان القائل الى المعطوف والمعطوف عليه بالواو ينفرد قوله الذي
باستثناء الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي

بمعنى الاستقبال ايضا وهو غير نادر قوله او في الدارين
لفظة او للترديد بل للتخيير بين العبارتين قوله فنقول نفى الى ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان قيل الموصول ليس عاما اذ
لا يريد ان كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص
فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية
على العموم اذ به يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون
الفاء زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي
لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط كما ذكرنا في وجه الجواز
نعم الاغلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه ولان دخوله
الفاء بملاحظة مشابهة المبتدا بكلمات الشرط وتضمنها مقتضياتها
السببية ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه او ان
جاز دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء
من قبيل اخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء

والجزاء فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها الاعزة
الكلام عن الخبرية لا بد وان يدل على انه ليس هنا مانع آخر قوله
قيل بعضهم النحو الحق انهما هو سيبويه نقل عن المص انه قال
في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة
النقل اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين
ينفقون اموالهم بقوله تعالى ان الموت الذي تفرون اما الفقه
فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قوله فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم القلا بالمد والقصر وتشمني وهكمن ذا اثنين قوله لقيام
قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه يصح لا مقتضى للداع والد
مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه
اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد محمول على
حذف الجزاء اي اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح
او الذم خبر مما لا يعتد به قوله ليعلم ح حاصل الكلام انه صفة

قوله وقيل جواب الشرط يعني ان الفاء في فاذا جواب الشرط المحذوف اي اذا خرجت فاذا السبع وقف والقائل
زيادة سماعها بيانه صم افندي م

بما قبله في المعنى لكنه قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب
لاعراب ما قبله لان في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع لاصغائه اليه وذلك انما يكون لشدة الا
وبشدة الاهتمام بمدح او ذم او ترحم يقتضي زيادة اعتناء
فكانه اراد انه امتاز من بين الصفات بالمدح او الذم او الترحم
ولو ذكر المبتدء لم يبق في صورة الوصف فلم يبين انه في الاصل
وصف ثم غير قوله في قول المستهل البصر الخ في الاستهلال
ماه نو ديدك وبانك كردك وكلاهما مستقيم قوله الهلال
ماه نو تاشيت وبعده القمر قوله لان مقصود المستهل تعيين
شيء لا تعيين الهلال بالاشارة قوله لئلا يتوهم نصب
الهلال برأيت او رئي وذلك لان الاصل في المغداة الوقف
قوله خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففا
جأت كذا وقيل زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على مذهب

على مذهب الصحيح انما قال ذلك لان فيه خلافا فان اذا ظرف
مكان خبر عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب
وجعله بدلا تعسف وقيل ظرف زمان خبر عما بعده بتقدير
مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى
ما بعده وعامله محذوف اي ففاجأت وقت وجود السبع
وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية لانه مفعول به لفاجأت اللهم
الا ان يقال ان فاجأت نزل منزلة اللازم ولو قيل ان الظرف
غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه الاخر والعامل فاجأت لم يلزم
اخراج اذا عن الظرفية لجواز ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع
زمان الخروج قوله فيما التزم يقال الزمته الشيء فالتزم اي
قبل ملزومه قوله اي في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اي في خبر
واللازم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضميري في موضعه

وغيره راجع الى الخبر وانما قلنا يجب لظلالة الذهن سبيا فى من
الخبر لكونه واقعا فى التركيب فيغني عناء [redacted] عن الضمير قوله وذلك
فى اربعة ابواب لا يقال هنا كلمة اخرى وهو ما اذا كان الخبر ظرفا كانه في الدار
فان متعلقه خبر وهو واجب الحذف لانا نقول الخبر يجب الظاهر
لا بحسب الحقيقة ليس الا الظرف والتقدير ليس الا رعاية امر لفظي فليس
هو من باب حذف الخبر والالتزام غيره مسده قوله فلا يجب
حذفه لعدم دلالة لولا عليه ولو دل عليه بالقرينة الخارجة جاز
الحذف بلا وجوب قوله ولولا الشعر بالعلماء زار خوارزمي
قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير مركبة من
كلمتين كما يرى واليه ذهب الكسائي لان لولا لو كانت مركبة من
لو الامتناعية ولا الناهية لم يجب حذف الفعل الواقع بعدها الا
اذا اتى بمفسر كما هو شان الافعال الواقعة بعد ادوات الشرط
ووجب تكرار لا لان لفظة لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب

وجوب القسم الاكثر اي الاغلب قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة
لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل ولا يخفى قصوره قوله منسوبا
الى الفاعل الخ قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل
او المفعول او الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله وبعده حال
محذوفة كان او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب فيها الواو
على الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق بست قال
قدس سره فى الحاشية لت السويق لتا بله فهو ملتوت قوله واخطب
ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير قائما لا اخطب اوقات
كونه وان كان الشيخ تقدير الزمان مع ما المصدرية لما قالوا ان
الذي هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا وعبارة عنه نعم لو قيل
قائم على الخبرية جاز هذا التقدير ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث
قال يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية
الموصوف بكان او يكون لان المصدر الصريح فلا تقول ضربي

قوله وقد نوقش في لزوم الاتحاد اي قد ناقش بعض العلماء في لزوم الاتحاد وجوز الاختلاف واكتفى بتقدير
لانه ح يكون العامل في الحال حاصلا او في ذي الحال حصولا بخلاف ما اذا كان حاصل لا بتقدير اذا كان صاري محمد
العامل في الحال كان اذ ح لا يكون عاملهما مختلف بل متحد او هو كان لان كان عامل في الحال و اما
عاملية في ذي الحال فلانه الضمير الذي يرجع الى زيد وكان عامل فيه والله اعلم

ضربي زيدا قائما وذلك لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول
الكلام والجاز يونس بالمجاز ونحو زان بتقدير زمان مضافا الى ما الشيوع
تقدير الزمان معها وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره
صائم ويؤيده اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان
الاخبار عن ضرب زيد بكونه متقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير تقدير كان
لان قائما يكون ح حالا من معمول المصدر فان كان عامله
المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجيء بطلانه وان كان عامله
حاصلا فالحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر
كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع
الى زيد ومن تتمة الخبر وقد نوقش في لزوم الاتحاد فتبصر
هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع الشرط سمي مدخولها شرطا

شرطا وان كانت [redacted]فية لرعاية معنى الشرط و اذا هذه للاستمرار
كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال في
سره في [redacted] وهي من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت
الحاشية
في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى
معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في المعنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب
لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو في
الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها
لم يلزم الواو لان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليشبيهها
بالحال وذلك يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ المفهم عموم انقا
وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع
عليه فهو الظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وذهب
الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ممتنع

عندهم لانه في قوة ان الموصول مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول

مع بعض صلته قوله اي فرض زيداً اضربه اي ما ضرب اياه الا بهذا الضرب

المقيد قوله اما ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتداء

قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده امتناع تأكيده بكل وامثاله وامتناع

توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيداً الا قائماً لا يخفى ان استفادة الحصر

على هذا التقدير غير ظاهرة قوله وثالثها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي

الظاهر ان حذف الخبر في مثله على الغالب واجب قال الكوفيون ان الواو

مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتى بمع كان خبراً فكذا ما هو

بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبراً ولا يجوز ان يقام

منقول عن الواو ولان مع اذا وقع خبراً لا يستحق الرفع خبر الا بحق

الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوباً قوله وكل رجل وضيعته

قال قدس سره في الحاشية الصيعة في اللغة العقار الذي هي الارض والنخل

والمتاع وهنا كناية عن مصحفها اعني صنعة انتهى الضيعة كاروبيشه

وبيشه كردن مراد انه قلت لا يجوز رجوع الضمير الى كل لظهور فساد المعنى

ولا الى رجل لانه ليس مقصوداً قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل

مع ضيعة ذلك الرجل فيسال في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو

وضيعته على ان يكون الضيعة معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سد هاله

الخبر وفيه انه يلزم ثلثة امور حذف المؤكد والمؤكد وجواز الرفع

والنصب في ضيعة كما هو في جئت انا وزيد وزيداً وعدم الاندراج

في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ ويمكن ان يجاب

اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان

~~المفعول معه لابد له من فعل غير المدلول عليه بالواو~~ واما عن الثاني

فان المفعول معه لابد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث

فان المراد العطف على المبتداء نظراً الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون

مع ضيعة كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته

مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد

المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولكن يجوز ان يجعل
المعطوف سادًا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدا فيكون قيل لهنا الخبر
حينئذ حيثية كونه خبرًا عن ضيعة فهو من حيث انه خبر عن زيد
جاز ان يقال وضيعته سادّ مسدّ الخبر ويكفي في النيابة حيثية واحدة
قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به ومتعينًا للقسم فان تعيينه له
يدل على تعيين الخبر فنحو لأمانة الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره
له **قال** لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك افعلنّ **قوله** اي من المرفوعات
اشار به الى ان قوله خبر انّ واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق
فقوله هو المسند مبتدأ ثم ويحتمل ان يكون المسند خبرًا وقوله هو
الفصل وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو
لكونه بابًا على حدة **قوله** اي اشباهها استعير للاخوات للاشباه والنظائر
لما بينهما من التماثل والتقارب كما في بين الاخوات **قوله** لا بالابتداء كما ذهب
اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل من ان تعمل عملين **قوله** لانها لما شابهت

لانها لما شابهت الفعل ولان اقتضاءها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
قوله بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظة احد ليصدق التعريف
على كل من افراد المعرّف ان قلت المعرّف ان كان مجموع اخبار تلك
الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها
وان كان كلًا من خبر انّ واخواتها فلا يصدق على مجموع اخبار
اخواتها انها بعد دخول احدها قلت المعرّف حقيقة اخبر هذا
الباب وذلك اما بتقدير المضاف الى الخبر باب انّ واخواتها
او يجعل قوله انّ واخواتها مجازًا عن هذا المعنى وانما لم يجعل كلامه
على التوزيع [illegible] يتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام
التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار انّ واخواتها بصيغة
الجمع **قوله** لا يرات اثرهما لفظًا ومعنى اما لفظا فبالعمل واما
معنى فلاستحسان معانيها الى معانيهما فانّ انّ تأكيد الحكم مثلًا ونيعجب
الى المحكوم به وعلى وعليه كل تقدير لا ينتقض التعريف **قوله** بمثل يقوم و

وبخبر المبتداء الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة

قوله متى يرد انه يجوز ان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال

ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيد لان الاستفهام

ينافي التحقيق قوله الا في تقديمه حق العبارة ان يقال الا في التقديم

لانه استثناء عن وجود التشبيه يجب و وجه الشبه يجب ان يكون

مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول برجوع الضمير الى المتكلم بعيد

قوله والاصل ان يتقدم كما مر في قوله والاصل ان يلي قوله الا ان

ان يكون ظرفا استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من

احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من

الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز

التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم

وذلك لان كل محدث لابد وان يكون في زمان فصار الظرف

مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من

من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة الظرفية اذ كل ظرف

في التقدير جار ومجرور قال خبر لا لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة

وانما عملت عمل ان لانها تشابه ان في فائدة المبالغة فان لا للمبالغة

النفي وان للمبالغة الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل

لان لا نقيضان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله وانما على

قال المص ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان ظريف في الظاهر

اسم لا لانه خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل

له وفي مثالنا لا يحتمل الظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف

الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك مذهب جماعة منهم واما الا

فقد جوزوا الرفع حملا على المحل كما في توابع اسم ان قوله على ما هو

وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة

قوله لان ظرفية لا تقييد بالظرف ونحوه من الحال بدون سماحة

قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب حينئذ لان المجموع خبر

واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل
نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت
جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما
ولا يمتنع الاقتصار ههنا على نفيها قلنا امتناع الاقتصار على الاول كاف
في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا
قرينة خصوص حمل على امر شامل ولان النفي لرفع الوجود وفيه ان النفي
المستفاد من لا لرفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره
قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا
النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يتم قرينة واما اذا قامت قرينة
فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الامتع
هو الاول قوله فيقولون معنى لا حول فيكون من اسماء الافعال وزنيفه
المص بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها
يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على

على القبيلين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال او من
قوله المشبهتين بليس لان تشبيههما بليس يشعر بكونهما عاملين عملها وتصحيح
اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب
لعمل ليس قوله قليل وعلى خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا
وهو الشعر قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصد والصدود
الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من
اعرض عن نيران الحرب فانا ابن قيس لا اعرض عنها قوله اي لا براح لنا
ان يقول هذا ان لا ليست لنفي الجنس لكن لم لا يجوز ان يكون
براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لما
لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم
الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك
ولا يخفى ان المبني على العموم قال الشيخ الرضي ان النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي

ويحتمل ان ينصرف عن الاستغراق بالقرينة فيقول لا رجل بل رجلان
هذه اذا لم ينصب اسم اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في
العموم فلو يقال لا رجل بل رجلان ولا يجوز ان يكون
لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر انه لا يعمل عمل ليس اذ او لا
قياس ولم يوجد في كلامهم خبره منصوبا بالخبر ما فالاولى ان
يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع
ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين
معمولها ومع المعرفة والمراد بعلم المفعولية علامة كون الكلام
مفعولا اي من حيث انها علامة له فلا يبطل طرد التعريف بعلامة
في مررت بعمرو او حكما كما في المشبه بالمفعول فانه المشبه
بالشيء ملحق به ومن عداده لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه اي لصحة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه
كما يدل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه الجمهور ولقائل ان يقول
ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لما فعل ذلك الفعل ولفاعل الفعل
المذكور لكان مفعولا لغيره ويتجه على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني ان المصدر
ح يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة وان
كان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر وهكذا
فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون بلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال
انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قال القائل بل هو مفعول بحسب الاصطلاح
وهو اسم قرن بفعل لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلقت به
تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي
يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه ح لا يظهر وجه التسمية
ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار انتفاء الاول ونقول
ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد مر

السيد الشريف قدس سره في حواشي الرضي بان اطلاق الفعل
والمصدر على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة
وعدم التميز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصفة المفعول
مأخوذ به من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثير اكان او
تأثرا ومعنى يكونه مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور
وقد يشير اليه قدس سره حيث يقول والمراد بفعل الفاعل الخ
نحلو في المفاعل الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال
الشيخ الرضي يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال
مفعول مع قيد مضمون اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد
الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكان ما اثر والتخفيف في التسمية انتهى ولا يبعد ان
يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست
كذلك لان تعلقها بواسطة انها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول به

المفعول به وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع
هو على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من ان تعلق المفاعل بالفعل بالذات
وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعل اصلا
وفي غيرها تبعا فانه لا يصح على الخمسة ان قلت من ضروريات
صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق
المقيد وامتناع صدق المطلق فلنا اطلق هذه المقيدات معنى
يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام
اسم ما فعله فاعل حقيقة او حكما دخل فيه ضرب ضربا على
صيغة المجهول بحث يصح اسناده اليه اى على تقدير ان كان
مثبتا او منفيا او سواء كان بطريق النفي او الاثبات فلا
يبطل الطرد بمثل ما ضربت ضربا شديدا لان يكون مؤثر
فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليهم دخول الامثلة الاتية
وانما زيد لفظ الاسم قيل انما زيد ليخرج ضربت الثاني

ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيئ فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه
لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة
اسم ما فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قول المتكلم به لحقه عليه ان الفعل
لا يتناول القول بل يقابله في ظاهر اصطلاحهم وما لم يكن داخلا فيما فعله
لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم انه وان قيدوها باعتبار انه مقول
اسم فلا يخرج به وان اريد فعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظا
اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول
تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على دوالها انما يجرون
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله
الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل يتناول
القول فقط قطعا والا يخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول
ليسيما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف
قدس سره فاحتيج الى اخراجها بقيد الاسم لان فعله والفاعل هو المعنى

هو المعنى ولقائل ان يقول لم يزد لفظ ايضا لانهم يجرون صفات
المدلولات المطابقة على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل
ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك
اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه مصدره
اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية
او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول
المطلق به لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون
مصدرا وهو اما ان يدل على الحدث نحو ويل او لا يدل عليه لكن قد يصدق
عليه نحو ضربته انواعا او رأيته القا   وهو اعم بمعنى ان الفعل
الاصطلاحي المذكور اعم وكذا التقسيم اما باعتبار كونه مذكورا وملفوظا
او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا
فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي في معنى الفعل
بل المراد ان معنى الفعل مستعمل عليه الى لم يرد استعماله مفهوم

مفهوم الفعل على مفهوم الاسم دالا يخرج مثل جلست جلسة وضربت
شيئا اذا كنى به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه
الذي هو المنسوب لتحقق مدلول الكلام وانه ذكر من حيث انه بيان
للجزء ومتحد معه ولا يخفى ح خروج المثالين وخروج كرهت كرهي
في مدلول الفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقيق بتقدم و
بينهما وكذا يخرج ضربته تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب
بحسب التحقيق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث
انه علة له لا يقال قيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كرهي فلا حاجة
في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من التاسيف
ولحقه فلو سلم لا عبارة بد ون اعتبار اصله **قوله** للتاكيد اي لتاكيد
ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه
بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل
كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم التجوز

وعليه قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان
بان امره بالتكلم بموسى عليه السلام ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما هو يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان
للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد وان كان
للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة على العدد
ان دل على انواعه او كلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه
او بعمومه وسواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل
عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو
ضربت وضربتان او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غير
الدلالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه
ونحو ضربت اي الضرب وقدم خبر مقدم فان اي واسم التفضيل بعض
ما يضاف اليه وكذا ان تقول انهما صفتان للمصدر المقدر اي قدوما
خير مقدم او الضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسال عنه بانه اي

ضرب هو ان دلّ على عدده اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها

سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ دالّ على الحدث حقيقة

نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اى ضربت

ضربتين او ضروبا بالسوط وهي مجاز عن الضرب بعد اقامة الالية ولا

يخفى انه للنوع ايضا او مفهوما من الصفة نحو ضربا كثيرا ومن العدد الصريح

معنى ذكر عدده نحو ثلثة ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة

او بدونه نحو رايته القاي الف روية ولك ان تقول انه صفة مصدر

محذوف اي رايته روية الف لانه دال الح هكذا قيل والاظهر في الجواب

ان يقال لانه دال على الماهية الغير المقابلة للتعدد وفي نفسها بخلاف فرد

فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا اجاز تثنية

اخويه وجمعهما لارادة الفرد منها والعدد لا يكفي في قصد تعدد

المصدر بحد الامثال من غير تخلل ما يقابله فلو قام زيد دائما وقلبه مجلس

في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا وقد يكون فردها

مع المفعول المطلق من
عامله لفظا فقط
مم

قد صهنا التصغير لاله وان كان كبيرا في نفسه قبل بالاضافة الى ما اذا

كان بلفظا او التكثير مجازا كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك

في السماء بغير لفظ وح كان ابلغ واوكد مما كان بلفظ اي

مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر او غير مصدر وقد مر امثلته ومنها

الضمير الراجع الى مصوف عامله او غير عامله نحو يدرسه اى الدرس

ولعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة المشار به الى غير مفعول

عامله نحو اعجبني ضربي وضربت ذاك مثل عقدت جلوسا قد

يفرق بين القعود والجلوس بان القعود للقائم والجلوس للنائم

نحو انبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه

في ضمنه لان معنى انبت جعله ينبت وانه مطاوع له او لانه جعل بمعنى

الانبات وفيه تأمل وقيل انه بمعنى لنبت كالسلام بمعنى التسليم

وقيل انه ليس من هذا الباب لانه معناه بنات وسيبويه يقدر

له عاملا فان الاصل عدم التقدير وان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى

لا يضر شيئا اي ضرره قليلا   كقولك لمن قدم خير مقدم و ع
يكون خبرا ودعا وكذا قيل لمن يمضي لك السفر وح يكون دعا
حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه   او سماعيا
موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف
الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريقة الاسناد الى ثبوت الضابطة
فيكون قياسا اصطلاحيا قيل سماعا ما مصدره فعل يحذف وفي اي سمع حذف فه
وجوبا سماعا وكذا قياسيا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك
لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف وقته   مثل سقيا الخ
كلها دعاء وبلام التعريف ايضا كذلك كالحمد لله فانه قد يكون خبرا
وجرعا دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال   والجدع بالدال المهملة قطع
واحد من المذكورات فلو كان بدل الواو لفظة او كما في المتن الرضي
لكان اظهر   وبعضهم بان وجوب الحذف فاح قال الشيخ الرضي الذي
اري اظن ان حذف المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها بالاضافة

بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نوا
صبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك مثل صبغة الله وكتاب الله
وسبحان الله ولبيك وسعديك وسحقا له اي بعدا له وحمدا لك
واما انتصاب مثل قولهم حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول
على جعل المصدر بمعنى المفعول ويجوز ان يكون الاضافة في حمده لبيان
النوع اي الحمد لله الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم
منها لم يقل هي كذا لان المواضع لا تنحصر فيما ذكره فان منها المصدر الذي
يقصد به التوبيخ نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة مقا
نحو اقاعد اوالناس قيام   وما وقع مثبتا بعد نفي الخ انما اشترط كون
المصدر مثبتا بعد نفي وكونه مكررا لان المقصود مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشي بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل
على التجدد فيما فيه ومنقا وان لم ينا فيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل
للدوام وان ارادوا الزيادة والمبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد

الا بشراً او زيد سير سيراً لينمحي عن الكلام سعف الحدوث رأساً لعدم صريحاً الفعل
وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر
التي يجب حذف فعلها نحو الحمد لله وسلام عليك فانه لو اريد نفيه الحمد وذا
لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال اذا كان مثبتا لكن لم يكن
بعد نفي داخل قبل صفة لنفي والاظهر ان يقال صفة لكل من نفي على اسم
مبتدأ او منوي ابتداؤه او بالفاعل قال الشيخ الرضي دخول النفي على الاسم
ليس شرطاً لجواز ان يكون في نحو ما كان زيد الا سيراً وما وجدتك الا سيراً
البريد انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوباً بكان
ووجد فالشرط ان يكون صاحب خبراً عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبراً عنه
لا يكون خبراً عنه بلا تاويل او مبالغة لانه لو كان خبراً عنه الحال
قلت هو ليس مفعولاً لانه مرفوع قلنا المفعول قد يكون مرفوعاً ان قلت
فيفوت فائدة تدوين علم الاعراب قلنا اذا نقلت مواضع الرفع والنصب
لا يفوت ولا يخفى انه لو اعتبر الشرايط في المصدر كما اعتبرها بعضهم فسلم عن تلك

عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام اي في موضع
الخبر لا يخفى ان العبارة لا تفيد حذف الفعل الا بتكلف وكان الحكم شكة
وانما جمع بين الضابطين لا يخفى انهما قد يجتمعان نحو ما زيد الا سير
سيراً او ح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب الا سير البريد البريد
بيك ومنها ما وقع تفصيلاً انما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة
المقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه الى غاياته التي هي مصادر
وقيامها مقام عواملها لا لغرض مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد
يكتب غزوة بعداً او تبعاً ويشتري طعاماً فاما بيعاً واما اكلاً انما قال
مضمون جملة ليخرج نحو له سفر بعده متحة او بعضهم اغتناماً لا يخرج نحو
له سفر سفراً قريباً او سفراً بعيداً لان السفر القريب او البعيد ليس من
اثار السفر بل من انواعه متقدمة بيان للواقع واحترازاً عن نحو
تقديم التفصيل نحو اما تغزون ناد تغزون فداء شددوا
مصدرها اي المصدر المفهوم منها وباشره عرضه اي غايته وانما

غاية الشبه اثراً لانها تحصل بوجوده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر
اي لان شبهه بامر اي لان شبهه بما ناب منابه امر فان الواقع بعد الجملة
يجب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة
اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم على حذفه
ولزوم مصدر في موضعه فعلى هذا لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع
مصدر وقع لان شبهه بامر لسلم عن المناقشة نحو لزيد صوت
صوتُ حسنٌ قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او وصف لكونه
مع وضعه كاسم كما جعل الحال الموطئة حالاً لان في وضعه معنى الحالية
ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه يفيد ما لم يفد الاول قال الشيخ الرضي
لا منع عندي ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتي بالوصف نحو له
صوت حسن فالاول الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف
على ما ثبت في اكثر من النسخ ولم يكن في نسخة الرضي ولذا قال
لا بد من شرط آخر وهو ان يكون الاسم عارضاً غير لازم ليدل على معنى

على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو لزيد زهد زهد العلماء
ولا نحو انه لا يخرج نحو لحركة في المقولات حركة في المحسوسات بخلاف
اشتراط كونه علاجيا فانه ايضا يخرج مشتمل على اسم الحي انما اشترط
ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس
الفعل وباشتمالها على صاحبه جرها تدل على ما لابد للفعل منه اعني الفاعل
قال سيبويه هذه الدلالة تغني عن التقدير وحسنه الشيخ الرضي
ان قيل لم يعمل الاسم المذكور عاملا كما قال بعضهم اجيب بان المصدر عندهم
لا يعمل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه وليس ذلك في مررت به فاذا له
صوت لانه قطع بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا بوقوعه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار
قال الشيخ الرضي الاولى في مثل الاتباع بان يكون وصفا او بدلا او ضعف
نصبه لان الجملة المقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما لا بد للفعل منه
وقد اجاز والنصب فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل

فاذا له صوت صوت حمار جاز انتصابه على الحالية على احد
تاويل الوصف كما سيذكره وذو الحال الضمير المستكن في له واجاز غير سيبويه
رفعه على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت
حمار كما ذهب اليه الخليل ويجيز التعريف بان يقال صوت الحمار لان مثلا
الطويل واما على انه جامد مؤول بالمشتق اي منكر فاذا عرف كان بدلا
او عطف بيان لا غير مررت له بمعنى ان صوتا جاء مصدرا بمعنى
التصويت يعني بانك كردن فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى او ان
استعمل استعمال المصدر كالعطا بمعنى الاعطا وان عامله يصوت من التصويت
وخراج بانكسار كردن فهو اسم استعمل المصدر ما وقع مضمون
جملة حال او خبر لو فهو على انه بمعنى كان وهذا اظهر معنى لا يحتمل
لها غيره اي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فيحمل يحتمل مصدر تبيين و غير
مفعوله نحو له على الف درهم له خبر وعلي متعلق به او على العكس وكلا
وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر وقول الله تعالى

تعالى له دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه ايضا الله
زيد القائم قسما لانا قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق
بسبب ان واللام اي اعترف اعترافا قال الشيخ الرضي الجملة المتقدمة
في هذا القسم وما يقابله عاملة لتاديتها معنى الفعل وسمي قال المص
هذه التسمية من المتاخرين لانه انما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد ضربا
في ضربت ضربا نفسه الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسئلتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره
احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد لا يحتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقرى
فان الرجوع يحتمل القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد من حق بحق
اذ ثبت يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على
نعتين فالمقصود ح اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من
محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة
مصدر محذوف اي قولا حقا لما قال الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة

الموردة للموكد لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال الله

تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل

وجزمت به قطعة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم

به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها

النظر وكذا قولهم افعله البتة اي جزمت بان نفعله وقطعت به قطعة

فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة

المعلومة التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذه المصدر

ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذه المصدر مفعولا مطلقا

لقلت وبيانا للنوع فالقول الناصب لو الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا

تكلم بجملة فهي مقوله وسمي هذه ايضا من المتاخرين

ويحتمل انه ذهب المصدر زيف بفوات حسن المقابل لان اللام في

قوله تاكيدا لنفسه للرسالة لا للاجل اللهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل

للاجل كما قال قدس وعلى هذا ينبغي الخ اسله البتة لا الى من الغلبة لانها

ماخوذة من لبيك لحذف في الفعل لحي كما في لك يفرغ المجيب بالسرعة

من التلبية فيفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز الخ قيل اصله

لبا وهو مفرد اضيف الى الضمير فقلبت الفه ياء كما في عليك وليس بشيء

لبقاء يائه مضافا الى المظهر المفعول به قال الشارح انما سمي به لانه او

سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال ولم يذكره

اي الاسماء نقول لا حاجة اليه لانهم يجزون صفات الملحق لولا ان المطابقة

على ما ذكرنا وهو مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد يكون

مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها بل من صفات حد لولا انها التضمنة

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد

تعلقه به اولا لخروج الحال والتمييز والمستثنى قال المص المراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج الثلثة ظاهر

لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد وعمرو لان نسبة الاشتراك

اليهما اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بعد تمام الفاعل

والجر وفاعل حقيقة وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا
فليس عمرا فيه انما قصد جهة فاعلية بل قصد جهة مفعولية اعني
تعلق الفعل به من حيث الوقوع ولا يقولون في مررت
بزيد الخ لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم
انه مفعول به مطلق في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف
الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي ثالثها المفعول
المطلق عين فعله فيه تأمل خرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخفى
خروجه بذلك لعينه لكن في صحة اخراجه تأمل فلو رد لعل الوجه
نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع وقد يتقدم المفعول به وكذا
سائر المفاعيل المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف
وموضعها اثناء الكلام واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب سواه كقوله
تعالى فاما اليتيم فلا تقهر كوقوعه في خبر ان وكوقوع فعله مؤكدا

مؤكدا بالنون لان تقدمه دليل في ظاهر الامر على ان الفعل غير
مهم وتاكيد الفعل مؤذن بكونه مهتما فيتنافيان في الظاهر وتخصيصها
بالذكر الخ ذكر الجمهور ان ذكر العدد لا يقتضي الحصر لوجوبه الحذف
في باب الاغراء الخ اشار قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة
بامثلتها حيث قال اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو
اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين نحو امرأ
ونفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على الى ان اترك امرأ ونفسه واما بمعنى
مع ومعناها فدعه ولا تتعرض عنه وقصد وخير الكلام اي مما انتم فيه
القرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل
هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد واو ائت او ما يفيد
هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف فجواز ذكر الفعل
معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو حسبك
ما فعلت من هذا الامر وايت خيرك ودرائك او وسعك اي

اي تنح واقصد مكانا او سع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
انه امرا قاصدا اي دنسكا واما عند سيبويه فلو فعلته سمع ذكر فعله
اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية الكريمة غير ظاهر
وغاية توجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس سره من ان ليس لهما حيث
انهما قران الاستعمال واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا
لاعتبار لا يجوز ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه الحيثية لا يستدعي
وجوب حذف فعله وسهلا عطف ومثال على مثال او هلالا
اجانب اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي فكانك قلت اتيت اهلك وامكانك
ووطيت الوطئ كوفيز راه قال في الحاشية السهل نقيض الجبل
والحزن ما غلظ من الارض بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج عن الباب
قيل نداوه تعالى مجاز لتشبيهه تعالى عن لصلوح النداء ولا يخفى ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب فالاولى

فالاولى ان يقال ان المراد بكونه مطلوبا الاقبال كونه مسؤول الاجابة
يا سماء ويا جبال الخ وكذلك ان نقول ان نداء هؤلاء من باب التخييل
تشبيها بمن له صلوح النداء بمنزلة من له صلاحية النداء لسرعة
امتثال الامر فان المندوب ايضا كما قال بعضهم الخ هو الجزولي
ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت نصو دو
حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا ابعدت ولا هلكت فالاولى
ادخال مع ان فيه ضما ونثرا مثاله ادعو الانشائي لان الجمل
الندائية انشائية فالاولى تقديره دعوت او ناديت لان الاغلب
في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي واحترز به عن نحو يا
زيد لم يقل زيد عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظ في الاخبار
فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله او للمنادي
بان يكون حالا ضمير اقباله وناصبه الفعل المقدر وهو بنصب
المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا والحال من ضميري ايضا عند المبرد

نحو يا زيد قائمًا اذا ناديته في حال القيام وعند المبرد بحرف النداء

لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسده الفعل سيد على حسب

الظاهر ان يكون نسبة الفعل اليه مجازًا والظاهر ان سيبويه يجوز

هذا المجاز وقال ابو علي الجواب رد بيان الهمزة من ادوات النداء واسم

الفعل لا يكون اقل من حرفين وبان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم

الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادي لكونه جملة واجيب

عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها يجوز فيها ما لا يجوز

في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف

بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلامًا

كالجملة القسمية والشرطية ويبنى على ما يرفع به اي بالضمة لفظًا او تقديرًا

لا بالامكان العام لانه لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضاف

الى علم اخر لانه ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء لقلتها باعتبار

الحرفان محلها النصب انه مفرد معرفة ومستفاد بجز فيه محل النصب

فانها ثلثة ولعلها بحسب التحقق والاستعمال وفيه حذف

وطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم بتفصيل مواضع النصب من غير حاجة

الى تخصيصها على الضمة لفظًا وتقديرًا كما في المقصور والمنقوص والمبني

قبل النداء مثل يا هذا او يا هذان او يا هؤلاء ويا ابنت وجوز ايضًا يا ايتك

نظرًا الى كونه مفعولًا واذا اضطر الى تنوين المنادي المضموم اقتصر على قدر

الضرورة كما قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

التي يرفع بها المنادي في غير صورة النداء يعني انه من قبيل رضعت

هذه المرأة هذا الشاب او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه

قال الفعل مسند الى ضمير المنادي او الفعل مسند الى الجار والمجرور

وجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام لان الكلام مسوق

لبيان المنادي لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى المنادى

اي لا يكون مضاف ولا شبه مضاف يعني ان المفرد مقابل للمضاف

لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف ايضا اما اخراج المنادي

المجرور باللام او المفتوح بالالف بتلك الارادة فبعيد   وهو
كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى ان شبه
المضاف اسم يجيء بعده امر من تمامه وذلك الامر ثلثة ضروب
اما معمول له نحو يا طالعا جبلا او حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما
معطوف على ذلك الاسم على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما
لشيء واحد سواء كان علما له نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك
المجموع او لم يكن علما له نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كالاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما جيء بالمعطوف بما ذكر
اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف بجواز ان يجعله مفر
معرفة لاستقلاله نحو يا رجلا وامراة واما النعت فانه لدلالته على
في المتبوع بمنزلة الجزء وشرطه ان يكون ذلك النعت جملة او ظرفا
نحو قولك حليما لا يجهل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط
ذلك لانه لو كانت النعت مفردا جاز جعله مفردا معرفة مع جعل النعت

النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا
فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له
لان الجملة والظرف لا تقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي
يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى
في اللغة الشهيرة حذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في
في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف
فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء   معرفة
قبل النداء الخ لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع لانا نقول
الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف
الى المعرفة لانا نقول صورة الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل
الدخول مختلف   لوقوعه موقع الكاف الاسمية الخ ان الاسماء
المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرى اليه الخطاب بوا

حرف النداء أجري مجرى المضمر الذي وضع للخطاب وصار في حكمه وانما
عدلوا عن الاصل   وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبرها ليقوى
جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة
وانما قلنا ذلك لانه ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون
مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا
بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو
بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بعمومها فنقول المقصود من ذلك التشبيه
تغليب جهة الاتحاد وتقليل جانب الامتياز وجعله كانه هو ككاف الاسمية
واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناءه   ويا زيدان
ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثنى او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه
الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة
مقام اللام   ويخفض لفظة يا بالاستغاثة   وهي لام التخصيص
معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار دالة على انه مخصوص هذه

هذه الدلالة لابد ان تكون لامر يعتني به وذلك الامر المعتني به يجوز
ان يكون استغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك
الدلالة حال النداء الا مع احد الثلثة   ثم لو يلتبس بالمستغاث له اللام
في المستغاث له وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث
بالله من الم الفراق   لان علة بنائه الخ فان قلت دخول الجار
على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان
علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيدا عما هو
حد ان يشبه التشبيه وهو يا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى
مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب
ولا يبعد ان يجاب بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة
للام لقربها كما في تنازع الفعلين   واجيب بان الخ او بان قوله
مثل يا عبد الله الخ من تتمة القاعدة وقد يجاب عن لا النهي بدا ا مضافا
بانه قيل   ولا لام قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث

فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو الف اويا
ويا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح
عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا
ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن يبقى شيء وهو ان كان نعتا
لجبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف لا يصح
ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع
الموصوف لم يمنع قصد تعريفه وهذا توقيت لنصب رجلا اى قيل
يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كونه رجل لمعين
مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه
بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم تقصد به معين فانه لو قصد
به معين يقال يا حسن الوجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا قصد
معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منصوبا بجملة او ظرف فانه لا يوصف
بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك

وذلك لان كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان
ذلك قبل التقدير وتوابع المنادى لم يقيد بكونه غير المبهم الذي
جيء به للتوسط اعتمادا على ما سيذكره لان توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمها تابعة للفظه فقط سواء
كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ولم يحملوا على محله النصب
كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وقيد بالمبني بكونه على ما يرفع
به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث
بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان
مفتوحا وكذا اللازم في المبني للعهد الى ما فهم من قوله ويبنى على ما يرفع
فلا حاجة الى تقييد او مشبها بالمضاف الطالة لا حاجة في اخراج
المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراج
عنه يحتاج الى تعميم كما اشير اليه فانهما لما انتفت فيهما الخ فاعتبر
حكم المفرد لتحقق العلة بالتشبيه بالمفرد كما تحقق العلة بالشبه بالمضاف

اذا كانت منادى   ويا زيد الحسن وجهه ويا هؤلاء العشرون

رجلاً   اي المعنوي صرح في شرح المفصل به   لان التاكيد اللفظي

الى اخره وذلك لان الثاني على الاول لفظا ومعنى فكانه حرف

النداء باشره كما باشر الاول   نحو يا زيد زيد لم في التاكيد

وفي جعل ابن على ذلك بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر

لانهما تفيدان ما تفيده الاول واذا صنف الثاني فابو عمرو في ضم

الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصفية

كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة

لان العلم لا يوصف به   والصفة قال الاصمعي قد يوصف المنادى

المضموم لشبهه بالمعرب ارتفاع العالم وانتصابه في مثل يا زيد العالم

على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام

وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الى انه في حكم البدل

عنده   والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه نحو والمعطوف

والمعطوف المعرف باللام مع انه اخص يشعر الى مانع الاستقلال وهو

امتناع دخول يا عليه ولم يخرج عنه نحو يا محمد والله لنفي الرفع

نرفع ولا تبنى الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه

الى الصفة دون نداء او الرفع هو حرف النداء لشبهها بالرفع في كون

اثر كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء

لفظا والمقدر مثل يا فتى ويا هؤلاء فان ضمتها تقديرية معروضة

كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاظهر ان يقال ان الهؤلاء ضما محليا

لانه مفرد معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له نصبا محليا

لانه مضافا لو وقع موقعه لكان منصوبا   في المعطوف الممتنع

دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور يتعلق بقوله

يختار   مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار الحكم بالاولوية

لان المعطوف بحرف الخ نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر

الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال

ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم لتقاين هذ
الوجه مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموماً   ان كان كالحسن قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل
على ما نسبه اليه لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل
تلمح بهما الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في
الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس
الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن ما يشبهه في
كونه علماً ذا اللام قلنا كلامه في شرحه يأبى عنه اذ قدره بما فسر به الش
ردة قدس سره   اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه علماً
كان او غير علم فدخل فيه الرجل وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق
الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن
لحسن
موضوعاً مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كا

كالحسن او مصدراً كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدح او ذم بها
لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا
ان كان اسماً له معنى جنسي يقصد به معنى مدح او ذم المذكور
كالاسد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان
موضوعاً مع اللام لم يجز نزع اللام عنه لانها كبعض حروف الكلمة وهو
اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد لخصلة مختص
به من بين ذلك الجنس ووجب ان يكون معها اللام او اضافة لتقييد
الاختصاص   وهو العلم الغالب والاتفاق فهذا القسم يتصور
له معنى جنسي ثابت عرف ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور له
معنى كالثريا والدبران والعيوق اسماء لكواكب مخصوصة ومنها ما
يتصور له ذلك لكن لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء
والخميس فانها لم يثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور
ذلك وثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب فانا

لا ندري ما معنى الاشتراك فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام غالبة

الى منظراً عند سيبويه لكن يجب التقدير للالحاق بما هو الغالب فان القلب

فان الغالب في الاعلام اللازمة لامها ان تكون اجناساً صارت اعلاماً

بالقلبة مثل يا اعتم كلهم نظراً الى ان تميماً في نفسه غائب وجوز الشيخ

الرضي كلكم نظراً الى الخطاب بالعارض غير ما ذكر صفة او بدل

اي حال كون كل منهما مطلقاً وحال كون كل منهما تابعاً لمفرد او مضاف

اي العلم المنادي المبني على الضم فخرج عبد الله وزيد ان وزيدون

اذا جعلتها علماً فخففوه بالفتحة ويحذف الالف خطاً في ابن وابنة

وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف خطاً

التي هي حركة الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركة المستحقة

في الاصل واذا نادي المعرف باللام الخ فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه

المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الذيدان والذيدون

يا زيدان يا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما يجبر نقض التوصيف

التوصيف الزائل بالتنكير لا التعريف فيخرجان بقول المعرف باللام

اي اذا اريد نداؤه وكثيراً ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد مبدأها وبها

اعني الارادة فمثلاً انما قال لمثلا لان قصد نداء المعرف باللام

على اطلاقه لا يستلزم يا ايها الرجل واخويه بخصوصها وكذلك

ايضا في تصحيح الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام

الذي وسط فيه اي او هذا او ليهتد انما قيل في لكل فرعون موسى

ان المراد بكل عادل بتوسيط اي هي موصوفة قال الاخفش

هي موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للمنادى

ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندورة وقوعها موصوفة

واعلم تنصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها

تبنى على الضم مع ها التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه لان

النداء ايضاً تنبيه فالجر بقرب ها التنبيه ما فات بعد حرف النداء

بتوسط هذا ايضاً في الوصلة فانه قد يقصد نداؤه

بخلاف اي فانه نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا ويؤتى بتابعه
كما يأتي بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوف على هذا
ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويمتنع
وصف باب هذا الا بذي اللام ولا يجوز الاقتصار على ايها ولا
يؤتى بتابعه بل يأتي بتابع تابعه فلا يصح يا ايها الرجل وعبد الله
لامتناع وصفها الا بذي اللام يتوسط الامرين معا والسر
في توسط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداؤه وبيان ذلك
ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم انما هي فلو يقال يا شي الا اذا
قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الواسطة معينا والا لوقف
الذهن عنده ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم طالبا لما يرفع به ابهامه
بحسب الوضع لشدة الحاجة الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم
مبهما يكون طالبا للمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة
بالذي اذا قطعت عن الاضافة وابدل منهما ما اضيفا اليه ها التنبيه لما عرفت

لما عرفت فانها مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع او ابدل منهما ما اضيف
اليه التنوين فانها معينة بما اضيف اليه وح يرفع ابهامها كما مر اما بالمعرف
باللام او بتوصيفه باسم الاشارة الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام
وانما وصف اولا باسم الاشارة الا بوصفه الخ فيه من التدرج
في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق لانه هو
المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى
في المتبوع لانها توابع منادى معرب اندفع بتقدير المنادى
ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا
قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التوابع
في معرب للواحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمرا ليس تابعا
لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا لمعرب واحد
وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظ واما النصب فلانه منادى
معنى فيكون منصوب المحل يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما

كما اختص مسماه سبحانه وتعالى باشياء منها قطع همزة في النداء وغيره
وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميم
في اخره واخرنا بتركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره يا نحو اللهم
يا ما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء
سماعا نحو يا فل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان
ونحو اللهم فاطر السموات محمول عنده على نداء مستأنف وعوضت
اللام عنها ولهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذا لاله ان يكون
كظبية فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيرها نحو قوله
بسمع لاهم الكبار بضم الكاف اي الكبير خاصة اي خص خصوصا من
اجلك اخره وانت بخيلة بالوصل عني في قولهم فيا الغلامان اللذ
اخره ايكما ان يغنيانا شرا وفي رواية ان تكسباني شرا وكل
خطاب لمن يصح له هذا الخطاب الا في تركيب او فيما قصد ذكر
المنادي مضافا ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف اليه صورة اما ان

الاول مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول
بعينه واما عدي خاله مجهولة لحسب اللفظ اما الضم في الاول قبل
نصب الثاني ح ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلمية بالاضافة
وان القصد الي المضاف يغاير القصد الي المفرد وان المضاف اوضح
من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا كان الاول مضموما كان الثاني
بدلا او ان كان مرادا كان الثاني عطف بيان ويتم الثاني تا
كيد لفظي وانما جيئ بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا
يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على
الضم وجاز الفصل بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول
ان زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه
قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا في الاسم
وذلك مذهب سيبويه والخليل او مضاف الى عدي المحذوف

المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل لانه اما تابع مضاف
بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في
الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان
الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف
او تابع في لا ابا لكم هو مدح ومعناه انك ما احد شجاعا لا تحتاج
الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا اسم فوقه اي لست
بابن رشدة فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور وسكونها
وهو الاكثر اكتفاء بالكسرة وقد يضم الياء وقلبها الف روما
للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسبة للنداء قيل هذه لغة
طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد كسرة الفا فيقال في بقي وفني
بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاه وقد جاءت في اخر
قال الشيخ الرضي اما فتح يا ابني والاصل يا ابنيا فليس شاذا كما شذ
في يا غلام لاجتماع يا ابني ويكون المنادي ليعيان الياء في قوله في

وبالهاء للملابسة والظرفية معطوف على الفعلية الواقعة خبرا وقوله
وقفا اما حال او ظرف ولك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية
اي يوقف بالها وقفا وبالها وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت
على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون
الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجوده ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف
على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلا
جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان في انهما تزادان في اخر الاسم ولما
كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها
توقف عليها بالهاء لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض
عن اصلي ان قلت كيف جاز الحاق تانيث بالمذكر اجيب بان التاء
في يا ابت ويا امت للتفخيم كما في علامة فانهما رطنتان للتفخيم وبان

وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء في المذكر غير
عزيز نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة الياء يعني ان الكسرة
حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون في البدل شائبة من
المبدل شائبة من المبدل منه قوله وقد جاء الضم وعليه قراءة يا ابت
بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في آخره تاء التأنيث
نحو ثبة قال وبالالف عطف على محذوف اي بغير الالف وبالالف
قوله اي واقع يعني ان الجو وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد بناء در
اليه الذهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة وكذلك لا القيد ويجعل
الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادي في السعة يكون
المقصد في النداء هو المنادي له فيقصد سرعة الفراغ عنه الى ما هو
المقصد مع ندرة الالتباس لان الانسان في حال ندائه هو المنادي
له فيقصد سرعة الفراغ عنه الى ما هو المقصد مع ندرة الالتباس لان
الانسان في حال ندائه اكثر انتباها لاسمه منه في غير حالة

في غير حالة النداء قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول
له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة
الترخيم والضرورة والاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما و
حذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط
كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه يخالف مذهب المص ولك
ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو
قوله ديار مية اذ مي تساعفنا الاصل ادمية وهو حذف
الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لان المقصود
اي ترخيم المنادي الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صفة
ومعنى يقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم اي رقيق والترخيم
التليين والحذف اي اخر المنادي فخرج حذف يا غلام حتى في
لانه ليس آخر المنادي بدليل اعتبار الاعراب فيما قبل ودخل فيه حذ
الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها اي لمجرد

التخفيف فخرج نحو قاض لان الحذف فيه للاعلال وكذا نحو يد لان
حذف اخره للزوم احد الامرين اما تعذر الاعراب اذا اسكن الاخر
واما بجر الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراج ان
الترخيم حذف في التركيب والحذف في يد حالة الافراد قوله لا لعلة
اخرى من قال انه حذف في الاخر بلا علة او على سبيل الاعتباط اراد هنا
المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلا علة او على قوله بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير
المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط التر
خيم اذا كان واقعا في المنادي وكان ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم
المنادي قوله ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفردا لكان اولى
لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف
وشبهه قوله او حكما قيل اكتفى بذكر المضاف من الشبه به اذ هما متحدان
حكما قوله لانه ليس اخراجه المنادي نظرا الى المعنى هو مناط اذا كان المركب

المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زا زيد واما اذا لم يكن علما
فيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله
ولا من الثاني خلوفا الكوفة نحو للكوفيين قوله حذ واحفظكم يا ال عكرم
اي ال عكرمة قوله قوله ليس اخراجه هنا اذا لم يكن المركب الاضافي
علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي يراعي حال جزئيه قبل العلمية
في الاستقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما لبعد
رعاية اللفظ والمعنى قال ولاجله بعض العرب يرخم الجملة بحذف
عجزها نحو يا تأبط قوله ولزيادة اللفظ والمعنى على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب
نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبأ به قوله
بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا قوله
واما بتاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه وهذا عوامل اخر غير المرخم منه
في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واما اذا اضيف ووقف

على ذلك المرخم الحق آخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم
يلحقون هاء السكت باخر ما ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا
ما يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله
فهي قبل التفرق يا ضباعا قوله زيادة تاءان من قبيل فلانة في استعادة قوله
في انهما زيدتا معا وان كان كل واحد لمعنى يغاير معنى الاخر يا دني
سلمان وسلمان علمين وهاهنا الزيادتان سبعة اصناف زيادة
التثنية كاسمان وزيادة جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وذات ويا النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التانيث وهمزة
الحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي لم يقيد
الشيخ الرضي به بل قيد بكونه غير تاء التانيث حيث يقال كان عليه ان
يقول غير تاء التانيث ليخرج نحو سعلاة فعلى هذا الكون النسبة بينه
وبين القسم الاول عموما من وجه لتصادقهما في اسماء واقترافهما

قوله فلابد وان يكون لمعنى فخرج نحو عنصب قال وفي نحو الواحدة صفة لزيادة تاءان صح صح صح

160

وافتراقهما في بصري ونحوها قوله وهو اعم اما عمم لان ترخيم مثل مد
عو ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة قوله في حكم الصحيح
في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل
دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله او واو
او ياء ساكنة احترز عن نحو كهند علي وزن سفرجل عظيم السحاب
وشريف علي وزن مدحرج اي مقطوع شرياف وهو ورق
الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها لا
جنسها فخرج نحو سنور وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه
لا يجوز منه الحذف خلافا للاخفش فانه يحذف في المدة ايضا قوله لان
نحو ثبون لم يحذف في زيادة ما بنون جمع ابن لانهما غير تا بادة واحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول الخ لما كانت علة
الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصلهما
هذا التفصيل ولم يقل بحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله وبلت

عن النقد قال قدس سره في الحاشية النقد صغار الغنم انتهي قال
في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه دست وپاي
زشت روي معده نقده يعني يقال له كنبك قوله وفي خمسة عشر قالوا
اذا رخمت اثنا عشر و اثنا عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشرة
بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم
برأسه قوله يا خمسة وقالوا وقف لقلب التاء هاء كما انك لو سميت
رجلا بمسلمين ووقفت ورخمت قلت يا مسلمة بالهاء قوله لحرف
واحد الا فالحذف فحرف واحد انت هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء
لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره بتجددي وهو مستفاد
من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر
الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر
والى مناسبة المضارع المثبت الماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدر
المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قوله وهو في حكم الثابت

الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كانت الحذف
لعلة موجبة وليس الحذف لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه
هنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقي
الحرف الى الاخر في مواضع فيها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف
لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقي بعد
المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله
الف نحو اسحار بكسر الهمزة او بفتحها وهو نبت فتقول بفتح الاخر
وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم
ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن
على سكونه نحو يا محمر والفراء يرد الى اصل حركته والكسر قوله فيقال الا
فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية
المؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادي ثابتا بجميع اجزائه او المحذوف
ثابتا فيقال قال يا حار ويا ثمو ويا كرو ومثل بثلثة امثلة لان التغير

كما المحذوف في ايجب وعدم اجيب بان
المحذوف صح صح صح صح

في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وهي يا كروان
قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل الساق انتهى
قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وآنرا شواذ كويند كركي
مردي كراد بن جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله
فلا جرم قلبت يا لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التعازي والادلي والما
في حكم المتمكن لعروض بنائه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
لان في صيغة الندبة معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما
فيه من معنى الاختصاص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب آخر مع
اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان
عليه ومن هنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه
بها بوا فاعرابه غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا مفعولا لانه ولا منصوبا
بفعل التفجع لانه يقوى بحرف اللام الا ان يقال ان المندوب منصوب

مبحث المندوب

المنصوب باعني واخص ويلزم ح ثبوت موضع خامس من
مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا قوله بمعنى لما كانت
يا اشهر حروف النداء صح انصرافه مطلقا صيغة النداء اليها وفي هذا
التعبير اشعار بان يا اصل في حروف الباب قال المتفجع عليه التفجع
عند مثل صلة اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعنى لام
الاجل كما يقال في المحزون عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يستعمل
المتفجع عليه وجودا قال بيا او وا والباء للالصاق صفة للمتفجع
وليست للسببية او للاستعانة قوله ممتازا به اشار الى ان الباء متعلق
بالاختصاص لتضمنه معنى الشرط الامتياز ودخول الباء في المقصور
اقرب من دخوله في المقصور عليه قوله وجاز ذلك وجاز ان لا يلحقه
سواء كان مع يا او وا قال الاندلسي يجب مع يا الندبة لئلا يلتبس بالنداء
قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة
كنت مخيرا مع يا ايضا والا اوجب موجب الالحاق معها قوله اي

آخر المندوب وقد يلحق في آخر غير المندوب قال فان خفت اللبس
قال الشيخ الرضي المتحركة بالحركات الاعرابية لا يلحقه الا الالف ويقدر
الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات
البنائية الا عند اللبس والمص يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء
للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة وا غلاماه
قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا علاي لحصول اللبس بندبة يا غلام
قال واغلامكيه لما لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز
ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة
خطاب المضاف والمضاف اليه وللاشارة الى هذا لم يمثل بقولك واغلا
قال واغلامكموه قال الشيخ الرضي آخر المندوب ان كان ساكنا فذلك
الساكن اما تنوين او مدة او ميم جمع او غيرها اما التنوين فيحذف
للساكنين ويزاد الالف واما المدة فان كانت الفا حذفتها لالف الندبة
نحو واغلاماه خلافا للمص فانه يقول استغني بها عن الف الندبة وان

وان كانت واوا او ياء فان كانت للحركة فبهما مقدرة حركتهما
بالفتح نحو يا قاضياه واذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فتقول
يقول يا غلام لان اصلها الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو
والواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين فانك تكتفي بهما
من المدة نحو واغلامهموه وواغلامهي وواضربوا وواضربي
اذ سميت بهما وان لم يكن مدتين جئت بالف الندبة بعدهما
شئت واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس الجمع
بالمثنى نحو واغلامكموه وواغلامهمي والواو والياء بعدها
اما الثاني تحذف فتاء في الجمع للاستثقال رد بالمدة اسندنية واما ا
المد فلبتا ولو او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح
ويلحق الالف نحو يا منا في المسمى بمن لبيانها ولا سيما الالف لخفائها
واذا جئت بعدها بها ساكنة ثبتت كما تبين بها الحركة وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة او مضمومة

اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا المعروف وجب ان يكون المندوب
معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها و وجب ايضا ان يكون
المتفجع عليه مشهورا بذلك علما كان او غير علم نحو وا من قلع باب
خيبراه واما ما حكاه الكوفيون من قوله وا رجلاه سجاه فشاذ
قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه وقراءة
ابن عامر قتل اولادهم شركاؤهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال
الموصول بالصلة قوله لانه نداء لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قد يقال لا يجوز الحذف في
النكرة لان حرف التنبيه انما استغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك
منتبها لما يقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة وكلا من المعرفة المتعرفة
بحرف النداء اذ هي ان حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف
به احق لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع
في الاصل لما يشار اليه لا للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه

وهذا اجاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه مع

اليه لا للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي
مخاطب تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة
ظاهرة تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان
مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل او لا
فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المصنف لم يذكر لفظة الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه في اخره
قال نحو يوسف اعرض وقيل عربي واعترض عليه بانه لو كان عربيا
لصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع بانه يجوز ان يكون منقولا عن
يوسف بكسر السين قوله ولفظة اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت
اسم جنس متعرفا بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصف بذي
كما تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه قوله ومضاف الى معرفة عطف
على قوله لفظة اي قوله اي مرضعا او ادخل في الصبا قوله فانه امرؤ
امر القب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة

طلب الشيء وقيل مثل يستعمل المهموم قوله قاله شخص صار مثلا للحكم

على تخصيص النفس من الورطة الشديدة قال وفي اطرف كرا

الاطراف خاموش بوده وجسم در پس افكنده وسر فرو كرده

قوله هي رقبة اذا سمعها بليد بالارض فيلقي عليه ثوبه فيصادها

مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعامة

الح قيل معناه ان ذكر الحباري يكون طويل العنق للصيد فان الحوك

منك عنق اعناقا وهي النعامة قد اصعدت قوله بخلو فقراءة ان

لا يسجد وابتشديد اللام في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم

فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون

لان لا يسجدوا ويجوز ان يقال انه بدل عن السبيل اي فصدهم

عن السجود ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم

اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او تعليل اي زين لهم الشيطان

لئلا يسجدوا او فصدهم عن السبيل لئلا يسجدوا قوله

قوله اي مفعول اتي به او مطلق وعلى الاول يجب تخصيص الاسم في قوله

كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف مانعا لحرقة الانفة على يوم الجمعة

في يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا يختص ولا باس في التعميم مع عد الحد و

ثالث من المواضع الاربعة لانه يجب بعض افراده منها قوله اي ما اضمر

عامله بناء على شرط يعني انه على بنائيته وكذلك تقول يعني ان على اصله لكونه

اي اضمر اضمارا وقعا على شرط مثل وقوع البناء على المبني عليه قوله

وانما وجب حذفه لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا

والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان

الجملة الثانية لم يات لمجرد التفسير بل اتى بها لبيين الجملة الاولى فيل

تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقوله علمت زيدا

علمته كاتبا قال كل اسم الحكم لفظة كل بيان المانفية قال بعده فعل

مبتداء او فاعل الظرف قوله وزيدا انت ضاربه لابد شبه الفعل مما

يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او ازيدا

بحث ما اعترضه على ترتيب التفسير

مناربه الهراك او بعده كالمثال المذكور ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان

يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراله قال مشتغل صفة لاحد الامرين

المفهوم من لفظة او او لكل من الامرين على سبيل التنازع قوله عنه

متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى الفراغ اولان الاشتغال بمعنى الاعراض

قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير وتعلقه

بالضمير بان يكون الضمير من تتمته بوجه ما وبتصور ذلك بوجوه

منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا

بالاصالة للفعل او شبهه نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه ومنها ان يكون

المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير او معطوفا بعامل الضمير

او معطوفا عليه موصولا لعامل الضمير او موصوفه نحو زيدا لقيت

عمرا والذي يضربه او رجلا يضربه قال لو سلط التسليط بركنا

وشيئين برجري قال او ما شبه ليس في اكثر الشيخ بل ليس في

شيء من كتبه وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخرة ويمكن ان يعني

او بالنصبية نحو زيدا ضربته عمرا وغلامه صح

ان يعني بتسليطه تسليطه بعينه او بلوازمه فلا حاجة في دخولها

الى الالحاق قوله وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا

اسم بعده فعل او شبه فعل لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون

اسم فعل او مصدرا او صفة مشبهة او مصدرا عامله صدر الكلام

كان واخواتها ولام الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن

ولا او بان يكون صلة او صفة او مضافا اليه نحو زيدا انطلق منطلقا

او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي واقعة موقعها اما

اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها فيجوز تقديم ما بعدها

نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث فان التقدير اما يكن من شيء

فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء

جزاء وحقها ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد

من كلام الشيخ الرضي وههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت

غلامه يخرج عنه اذ ليس مجرد الاشتغال بمتعلق الضمير مانعا

عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد

لا يقال فساد المعنى غير مانع عن العمل صورة لانا نقول يدل زيد

فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر انهم الا ان يقال صحة المعنى في البتليط

فح يكون فيه قيد التسليط مز و رتبا ولم يكن ماكه عن القيد و

سابقه واحد اكما قاله الشيخ الرضي بالترادف فيه مساهلة

لان الترادف انما يكون في المفردات باللزوم ولو بواسطة كما

اذا توالت اسماء منصوبات بمقدرات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته

اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ولا يتصور ح

الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جواز الشيخ الرضي

في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فيقول في زيد

ضربت غلامه ان تقدير ذيت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون

الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر والمعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق

المقدر وكذا جوز تقديره المجاوز مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه

وجوز ايضا فيما عدا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة قال

ينصب بفعل يفسره ما بعده الا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لانحو

ان ما عدا الصورة الاولى يجوز ان يعد ما بعد الاسم المحدود

ناصبا بتكلف بان يقال انها مع دالة استعدا فعال صالحة لان تنصبها

وفي قولنا اعني جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى

ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين

بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا

من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل

تعلقه بالمبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة

وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم

الفصل بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي

في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير

وان لم يكن فيه في الواقع قال ويختار الرفع ابتداء به لسلامة

٢ المطلقة تستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضمير قوله عند عدم قرينة منه

من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله

اى قرينة ترجح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب

سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع او مساواته له

وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في

مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة لا خلافه ترجحا الى اختيار الرفع

لم يحتج الى هذا القيد وفيه بعد قوله بسلامته عن الحذف

يعنى الذي خالف الاصل ان قلت على تقدير الرفع ايضا يلزم خلاف

اصل وهو كون الخبر جملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبرا

اهون عن حذف فيه لما فيه من حذف المسند والمسند اليه وفيه انه

يلزم خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة

الضابطة التى تليها قال كما قال الشيخ الرضي قرينة الرفع التى

تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره

ما ذكره قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر مع انه احصر للاشارة

الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع

عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا لجملة استفهامية

فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمته لان القرينة

التى تقوى جانب النصب هي التناسب والتطابق المذكوران

قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت

مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط

على الاسم قوله فان الرفع يقتضي ان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية

لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل

للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ولا معارضة السلامة

من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية او المراد

لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب هنا قوله بسبب

عطف جملة وثم بلكن وبل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت

برجل ضارب عمرا وهند يقتلها فان اسم الفاعل المشبه بالفعل
في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن
بزيد وما احسن عمروا ويضربه لكونه فعل التعجب بجموده وتجرده عن
العوض ولاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المعروض
اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله
ولا يفيد زعمولها في عدم تقدير معمول لما بحث قوله لانه يختار
الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود واما اذا كان
الاسم المحدود بعده نحو متى زيدا ضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به
الشيخ الرضي فلو قال وبعد كلمة استفهام لكان اشمل نعم لو كان قال
او مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل
مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل
فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا
وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلم ترض الا بان تعانقه

بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب
اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها
حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها وخلافا للمبرد فانه ذهب الى ان
حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدلالة على
المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس مدخولها على مظنة الوجود
بل قطعي الحصول قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ
موافق الفعل فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال
في ازيد يقلبه اذا قبل زيد بقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة
المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على
قوله في الامر انما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس
وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه
واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه
وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى حمله

على الخبر لما فيه من الفائدة التامة قوله هو خلاف المقصود قال الشيخ
الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة
لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم
لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم
جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد من تخصيص
الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولو سلم تخصيص ~~ولو سلم~~
تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل
المعنى كل مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق
لنا بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود
قال ويستوي الامران في الاختيار قوله فلما هي معارضة بقرب
المعطوف عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب

وم او بحسب الواقع صح

~~من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى لنا~~
~~كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق~~
~~اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة~~
~~لم يحصل المقصود قال ويستوي الامران في الاختيار قوله فلما هي معارضة بقرب المعطوف~~
عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال عدم حذف العائد مرجح
للرفع لانا نقول ليس في ذلك المثال من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض
التركيب اعتمادا على علمك بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة فغرضه من هذا المثال
اي بحروفي المصرح
وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف
عليها او على خبرها قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى الخ اي جعل الجملة خبرا اما ان جعل
الفعل وحده خبرا او اعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما في نحو زيد
عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما
في حكمه من الاسماء الراسخة في الشرطية قوله الا بالتشديد يجوز الطلب بحرفها على التخفيف
لوجوب دخولها على الفعل قال الشيخ الرضي لانه لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام
والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال
تنبغي له
الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية
كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام
وما ولا للنفي وبعضها اختلفت في اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فانه المرفوع بعدها في ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش

ان يكون مبتداء مص فانه وان صدق عليه الخ قال الشيخ الرضي ما حاصله انه ليس
الفعل الواقع بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه
نصب الضمير والضمير هنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار كونه نائبا عن المصدر المدلول
عليه حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل
معنى ويجب ان يكون المصدر النائب مناب الفاعل مخصوصا مص فيكون التقدير ازيدا يلابس
الذهاب به الاظهر ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة الصفة للموصوف
وفي الثاني ملابسة مبداء الصفة بموصوفها مص مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي
الذي قدر عامله بشرط التفسير يتعين من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر الا يرى
ان احدا اقوى من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وزيدا فانه زيدا ضربته
واقوى من ضربت المقدر مقام الضمير موقعه من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيدا لم يقم الا
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لا انتقاض النفي بالا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا اياه ان
يضرب زيدا لم يضرب الا اياه ولا يخفى ان نسبة زيد لم يكن لا يخفى انه ليست كنسبة
المذهب لما اسند اليه وزيدا مفعول مص واجب بالابتداء كذا ذكره المص فانه
لا يجوز ان يكون مرفوعا بالمذهب المقدر لرعاية الاستفهام وتوافق ضابطة ذكرها
في شرح المفصل قال وكذا خبر او مبتداء وفيه مص لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر النظم
بشان مص يجب لا لافادة ان الايتم لا سيئة كبيرة ولا صغيرة مص والظاهر لا المنع
الفاء لحسب الظاهر خصوصا في هذا الباب لان ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك

فكبر

فكبر مص على بعضهم هو عيسى بن عمر قال وحذف الزائدة والزلة الواو واما للعطف على كل
شيء فعلوه فيكون التقدير وكذا الفاء الزائدة والزلة وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط تعليل
وجملة قوله لهم جملتان بتقدير المبتداء اي هذه الاية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول
واما للعطف على مص وكذا كل شيء فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشير تعليل
التعليل ضبر لقوله الزائدة بتقدير العائد وقوله وجملتان معطوف عليها
عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب مص مرتبطا بمعنى الشرط فيكون الفاء اصلية
ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد في ظرف للعامل المقدر والظاهر ان ظرف
للنسبة بين المبتداء والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتداء والخبر توافقا
قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام مص ومثل هذا الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت
زائدة او غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل
ما بعدها فيما قبلها مص ان الزائدة توجيه المبرد اقول هذا التوجيه لعدم احتياجه الى
اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الاية خبرا مص مبتداء محذوف المضاف
او خبر كذلك التقدير هذا حكم الزانية والزاني كما يقال في الفصل والباب مص ان ثبت
زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار مص وقيل زائدة وما بعدها ابتداء كلام
ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد مص او للتفسير لان جلدوا
ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم مص وجزء الجملة اي يجوز ان
يقال ان ما بعد الفاء التفسيرية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل في ما قبلها

قوله لان اجلدوا ايجاب الخ دفع لما يقال ان يتوهم انه كيف يكون هذه الجملة تفسيرا لما قبلها مع ان ما قبلها حكم وهذه الجملة ايجاب حكم فيما لم يكن هكذا كيف يكون تفسير الحكم وتدبر الجواب ظاهر من محل الكتاب حسن عفي عنه

قوله واختيار النصب يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي اى استثنى فيه
نقيض التالي لينتج نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على
ذلك اذ لو لم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكن غير
واقع اصلا فان الذي لا يعبأ به قوله لضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق
وقت وهو ايضا في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة
معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه محذرا او محذرا منه قوله اى اسم عمل فيه
النصب اشار به الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال
بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال ايا تقه بدون التقدير قال تحذيرا مما بعده
القسم الذي هو المحذر اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر
لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما وغائبا والشر وسيبويه يقدر بنحو
لا هذر ويقدر غيره بنحو حذر خطابا والاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال او
ذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا او مضمرا سواء كان الظاهر مضافا الى المخاطب والمضمر
متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول قال الشيخ الرضي فقوله او ذكر
المحذر منه نظر اذ ذكر مصدر في عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان
يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا لان التحذير من انواع
المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بحمل الا ان
او هنا انفصالية اى ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبل والمذكور
قبل

وقيل اصل الكلام الرابع ما فيه التحذير اى المفعول الذي فيه التحذير ثم سمي به مجازا لئلا يطول وقيل ان التحذير مصدر في الاصل وجعل علما لهذا النوع من المفعول وهو الاسد والاول اولى لان المجاز خير من النقل رضي

مبحث التحذير

قوله وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده معترض بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير بلفظ المعطوف وفي المعطوف عليه شيخ رضي

قوله الانسب بالصناعة الخ ولو جعل قوله بتقدير اتق من باب جرد قطيفة اى بالتقدير لم يخرج من الانسبية فتامل

مطلب

ان او تجيء اضرابية

قبل مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية واختار قدس
سره الاحتمال الاخير وهو المشهور المتبادر الى الفهم ولم يجعله معطوفا على قوله
معمول حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل مقدر ينساق اليه
الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله
تحذيرا بتقدير الحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على ان تقدير اتق وما
في معناه كحذر وغيره من الافعال للتحذير لاجل التحذير لان التقدير لعادم
الغرض ولا دخل للتقدير في التحذير لانه لو ذكر يحصل التحذير او يجعل معطوفا
على قوله معمول ويجعل الاضافة من باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحدود
انما يصح اذا كان صدر الحد متناولا للمعطوفين ليكون اشارة الى التقسيم المحدود
وليس الصدر هنا متناولا لهما لانا نقول لما كان التقابل بين المعطوفين باعتبار
القيد كان القيد هو المعطوف عليه في الحقيقة فيبقى قوله معمول متناولا للقسمين
قوله قلنا نعم او قلنا بتقدير العايد والتقدير او ذكر المحذر منه من نوعه او باستتار
ضمير في ذكر وجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال
المصنف الاصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعلم المخاطب
اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم
قال وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك

بعد تأخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا كان احدهما
منفصلا قوله ولا يخفى الى قوله غير صحيح يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير
اتق مبعدا نفسك ولا يخفى انه في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيد اليس في تقدير
بعد قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد لان معنى الاتقاء يتعدى الى مفعول واحد قوله
فالصواب انه يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه قوله فان المعنى على ابعد نفسك
مما يؤذيك فيه تأمل لان نفسك محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى ابعد نفسك
مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لان اتقاءها
الشخص من شخص فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر الى
المآل صح هذا المعنى قوله لانه حذف حرف الجر لان ان حرف موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة
اسم واحد جاز وافيها التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قوله ولا تقول اياك الا
لانه الا في قول الشاعر فاياك اياك المرا فلضرورة الشعر او لانه اياك اياك من باب
الاسد الاسد والمراد منصوب بمثل اترك او احذر او لان المراء في تأويل انه يماري قوله لم
يثبت الا نادرا قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت

مبحث المفعول فيه

اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه
هو كذا او نحوه هو على الاضمار والمذكور استئنافية على الاولين قال ما فعل فيه اي في ضمنه
او في نفسه مثلا او اسم ما فعل قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكور

قوله تغني الا قوله مطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما
يقابلها فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما لم يكن الى معنى قوله اذا كان
العامل مصدرا او بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية الخ اذ لو اريد من قوله
ما فعل فيه ما نسب الفعل اليه بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي
لا يحتاج الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة
في لفظ يصير قريبا من اعتبارها قوله ولا يخفى انه قد يقصد بقيد من الاحتراز عن شيء
ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الخ قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر
هنا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في مدلولية الفعل
وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست قرب الشمس اي مكانها
اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي
المفعول فيه اشارة الا ان قوله من زمان ليس قيدا للاحتراز بل انه على ان في محمولة على
الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان او محدودا اتفق
القوم على ان المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه
ذلك كاليوم والليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان
جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف
الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين
قال وفسر المبهم بالجهات هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم

ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه انه نحو خلفك معرفة مع انه منصوب

اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه او بانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي

في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا تتعرف مثل بها ومنهم من فسر

المبهم بما لا يقدر له حد ونهاية والمكان المعين ما يقدر له ذلك كالخلف والمسجد

لمثل ما فسر المبهم والمعين من الزجاج ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى

ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه

من جهة ووجه وكنف وورى لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في

جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير

الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال وحمل عليه ينبغي ان يذكر امر المقادير الممسوحة

ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لشابهتها

لها في الاشتمال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص بموضع بل يجوز

ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قال ولفظ مكان يشترط ان

يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتب المصحف مكانك كذا قال الشيخ الرضي

المكان الذي هو اول الميم زائدة انه كان من مقام حدث بمعنى الاستقرار والكون يشعر بالدلالة

على ذلك الحدث وبما ينتصب المكان المختص في نحو دخلت وسكنت ونزلت وان لم

يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب المكان المختص قوله وما بعد دخلت ولذا سكنت

ونزلت قوله والاشكل انه بمعنى الدخول لا يتيم فيكون في صلته لحما انه عن صلة كصلته

الذي هو الحرف استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في عنه المكان

مطلب ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كمثل وان كل مبهم عندهم ليس نصب جائز وانه كل معين ليس مجرورا

قوله فلا يقال كتب المصحف مكانك لعدم معنى الاستقرار في كتب وهو ظاهر

وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه سماعا كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت القرية وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف الجار شيخ رضي

وحولها

وحولها في المكان ويكون الدخول فعولا والفعول من المصادر اللازمة غالبا ويكون

الضد الخروج وهو لازم لا ظهور انه ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل

فيه الحي ما جنا ار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما جا ز نصبه نحو اليوم الجمعة سرت فيه

وان اليوم الجمعة سرت فيه ومثال المنفصل بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما

سيكون في الامر ان نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه وما يجب نصبه نحو ان

يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو متقدم

اما بحسب التصور او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه الحي لا يقال تخرج المفعول

له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل لان التحقيق

ان العامل في المجرور هو الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف

فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل التاديب بالضرب

ويترتب عليه مع ان التاديب ما طلب الذات قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب

اعني التادب قال الشيخ الرضي العلة الحاملة التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه

العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفعل والزمان ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم

ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا قيل لو قال وحاربت تشجيعا

لكان احسن لما فيه من الحسن لمقام المبارزة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال

فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم تحققه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل الخ او العول يكون

المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام كما في خلافا لقول الزجاج قال خلافا

والشارح لم يلتفت الى هذا لكثرة الحذف فيه

الى هذا التوجيه

مبحث المفعول له

قوله والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف اي في افضاء معنى الفعل الى الاسم للفرق تغيير معنى الفعل كالهمزة والتضعيف او اللام فيه لم يغير معنى حيث لم يكن كالهمزة

حسن افندي

مطلب

مهم ان التاديب يحصل بالضرب

قوله وقعدت والظهار الجلادة يعني لو قال وحاربت الحي لكان بمنزلة ان يقول المصنف وحاربت الزجاج في خصوص المفعول له تشجيعا ولا يخفى لطف وفيه هذا في قعد وقعدت عن الحرب الخ بل يتوهم فيه الخوف عن الزجاج وضعف الخلاف حيث يحكم انه يكون معناه وقعدت عن حرب الزجاج جبنا مجتبى

قوله ويحتمل ان يقال الخ جواب عن قوله لو قال وحاربت الحي يعني انه في اختيار المصنف هذا المثال اي قعدت عن الحرب جبنا تعريضا على الزجاج وتنبيها على عدم تحققه والاكتفاء بظاهر الامر ويكون الجبن مستعارا على عدم تحققه والاكتفاء الخ والعلاقة واضحة ولا يخفى ان المثال حينئذ قعدت بصيغة الخطاب يخاطب المصنف الزجاج انت قعدت عن الحرب الخ يعني لم تحقق النظر واكتفيت بظاهر الامر حسن

قوله فيلزم اي فيلزم المفعول له التنكير ويحتمل ان يكون هذا اعتراضا على الجرمي فتدبر منه

خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فيلزم التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى
من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تأديبا قوله فان
معناه أدبت بالضرب تأديبا وجئته في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود
مغاير بالذات للجبن فانه متقدم على القعود كسبب التحقق فكيف يصح ان
يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة
بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشيء الاثر المترتب على الكيفية
النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله او ضربته
ضرب تأديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور
واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط
فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول
الزجاج ورده المص ايضا بان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك
للتأديب ليس بمفعول مطلقا فكذا تأديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير
الفاعل فيه اي وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير
قد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك
في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة
لم يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز
قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا
للسخطة

قوله اللهم الا ان يراد اي يراد اثر الجبن منه

قوله الظاهر ان المصدر ... هذا موضع العلامة المحشي منه

القائل الفاضل الهندي حيث قال وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق كلا اللفظين حسن افندي

مطلب
الفرق بين التقدير والحذف

قوله وقد يفرق اه يحتمل ان يكون اعتراضا على القيل ان لا يكون ثم ان كلام الش قدس سره يميل الى الفرق فتدبر منه

للسخطة واستتماما للبلية والمستحقا ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز
ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهو الاستتمام على حال المفعول وهو الاستحقاق
قال ومقارنا له اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى
هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها اي الآية المذكورة
تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم
لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما كان الغالب في المجرور التعريف قوله او يكون
زمان وجود احدهما بان يكون اثره اول الحدث او بالعكس او لغير ذلك قوله لانه
بهذه الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثير ما تجيء جامعة
للشرائط فحصولها دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا
الرأي ... الجمل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف
اعتبار رجوع راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل
من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية
العير الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب
بر جستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم كون المعمول فاعلا
نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه
وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى
يكفيك قوله كما استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء

قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه منه

مطلب المفعول معه

الى الخشبة قليت الخشبة ارفع منه الماء والخشبة تقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء
وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل الخ فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس
لما ذهب اليه الاخفش ويجوز عند غيره استند لا لا بقولهم جاز ليست السير والنيل فان
الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان
او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله كذا لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها قال قدس سره في الحاشية فصيلها بچه شتر از شير باز كردن رضع الصبي شير
خوردن كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو
وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلق النصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب بنفس الظروف لانها قامت مقام مع
لكنه لما كان في الاصل حرفا اعطى النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف ولهذا
لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابن
الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب
كما جاز تقديم المعمول المعطوف على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه قوله فناسب المعنى
المعية لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجد جعل كان تامة فعلى هذا قوله
تمييز او حال ويحتمل ان تكون ناقصة والاول اولى تأمل تعرف قوله لوجوب العطف
انما وجب العطف فيه لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على
المراد من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لكون

لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر ان قلت فاذكر عمرا في المثال
المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب للنحو قلنا كان الكلام
هنا لا تخصيص والا لم يقل بعد ذلك لتعين العطف قوله فان العطف فيه ممتنع في مذهب الجمهور
لان العطف في الصورة المذكورة قبيح ولهذا اتفقوا فيها ان النصب مختار قوله فيه
لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة ثابتة وهي التنصيص
على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف وقال والاولى ان يقال
ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على الضمير المجرور
قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في السعة والبصريون للضرورة واما في السعة
فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا قال الاندلسي يجوز
العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى مما قاله المص لوروده
في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية
الفعل المستخرج بالمعنى الفعلي في المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالب
للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر بمعنى
الفعل والصفة سوق الاستعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد امرين
بخلاف نحو هذه الكواريك ونحو انا انت وزيدا فان الاستعار فيهما ضعيف لفوات المعاضدة
حرف الجر بالاستفهام في المثال وفوت معاضدة الاستفهام بامر آخر في المثال الثاني والمص
لم يفرق بين هذه الامثلة في الحكم والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخير

وبين الآخرين قوله لانه المعنى ما تصنع وما بما له متعلقا بمفهوم الكلام انه كما
اشار اليه قدس سره وانما هكذا وذلك لان قوله مثل ما لزيد وعمرو وخبر محذوف تقديره
ذلك مثل ما لزيد وعمرو واى العامل المعنوى مع جواز العطف مثل ما لزيد وعمرو
وقد عكس حال المثالين الأخيرين وكل قضية متضمنة لحكم فتلك القضايا يتضمنه
لاحكام محلها هكذا بمعنوية العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيء
يحول اي انقلب وانما سمي بهذا الاسم لانه لا يخلو عن انتقال غالبا قوله ما يبين
هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب والمراد
هنا الحالة وهي اعم من ان يكون بحسب تحققها وهي الحالة المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال
المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ونحو خط هذا الثوب
قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحق نبيا اي مقدرة نبوته والهيئة اعم من ان يكون
باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او باعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاءني زيد و
ابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه
انه قال في بعض حواشيه ان زيد قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول في المعنى
زمان الاتيان وقد اشتهر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكانه قال يبين هيئة اللازم هيئة
الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الآتي بل وانه زمان الاتيان
لما كان مباينا مفارقا عن فاعل الاتيان ومن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما
على ان عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على

مبحث الحال

ضربين

ضربين منتقلة ومؤكدة والكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او
بالمفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب
معه ركوب غلامه اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة
وقولنا غير حدث احتراز عن نحو رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول
في دلالة الحال على انه مدلولها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول
نحو فتأمل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا
الجمع اذا توافقت حالا الفاعل والمفعول جاز التثنية كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا
والجمع كقولك راكبين و اذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما
جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل
كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا او يجوز على ضعف جعل حال
المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ
الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المفرقة ان ترتب على حد ترتيب صاحبيها
قال لفظا او معنى تميز عن الفاعل والمفعول او حال عنهما او خبر لكان المقدر كما اشار
اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون مسندا اليه هذا التفصيل العامل قوله فكانه الفاعل
او المفعول فانه تعلقت بفعل تشخص بمفهومه بين علامة اي اتحادا فهم وكان الحال
عن المضاف اليه اي لانه الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ اي هذا موافقا لما قاله

بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوّزوا الحال عنهما
لتأويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قوي كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه
مثال وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ فعلى هذا التوجيه جيد لكن المص جعله في شرح
مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان في الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم
الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبر عامله لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من
الفحوى ولا يجوز ان يقال انه قائما حال عن زيد وهو مبتدا لكنه فاعل معنى لان تأويله
الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وفيه لا يجوز عند
الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور بل باعتبار معنى الكلام
اي التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه لان المنبه عليه حقيقة هو ما هذا
زيد مع تقارب الاسم والفعل وعاملها اي في قصد العامل هنا بالتحقيق لفظية
المفعول ومعنويتهما ويكون توطئة لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز
تقديمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكان اراد ان لا يفصل بين مباحث
التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطئة له عقيب ذلك التفصيل وهو من تركيب
الى صيغة كالاشارة وحروف الاستفهام والنفي وان وان من الحروف المشبهة لعدم
ورود الاستعمال على عملها والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا
بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه كذا ذكرت لانك اذا قلت
ليت لك فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد الخبر فكان المعنى ليت الغنى راجع وهو فقير

وليس

وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابنه وان كان فقيرا راجعا وكان
اسد صائلا او زيد كعمرو كاتبا او زيد اسد صائلا جاز في اداة التشبيه
لان النكرة قيل لا تنقل الى الحال جوابا لكيف والسؤال ينافي المعلومية وفيه ان المفعول
جوابا لكم مع انه صحيح لان يكون معلوما والحال ان المعلوم باعتبار يجوز
ان يكون مجهولا باعتبار آخر نكرة موصوفة لو قيل مخصوصة بدل موصوفة
ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن لاستغراقها وعمومها بنفيها
او لوقوعها في حيز نفي او نهي او بمعناه ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه
ليس بمتعين في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن
ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا وعن ضمير مفعوله ولا يخفى انك لو جعلت
حالا عن كل امر ليس بمتعين في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه
مخصوص بالاضافة او بالوصف او واقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة
الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجب او بعد الا لانتقاض النفي لم يغير قدس سره
في تعيين صورة النكرة عبارة اللب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة
موصوفة او معينة عن المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا لانتقاض
النفي او مقدما عليه الحال انتهى كلامه قال شارحه وفي بعد الا تعسف لا يمكن
الخلاص عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما تنازعا في قوله
الحال الى فاعل الظرف هو ضمير الحال او لنفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى

ان لا بد من اعتبار عايد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير بعد الا
الحال عنها انتهى قال لو قال قبل الا الكان بسالما عن التعسف لان الحال لو قال
كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك
روما للاختصار وانما قال نفيا للنفي كان الحال لا تقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء
مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون الا في الموجب الا نادرا قال المص انما حسن التنكير هنا لان
الا تقطع ما بعدها عما قبلها فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها وفيه
نظر لجواز وقوع الصفة بعد الا ش او مقدما عليه الحال انما حسن التنكير هنا لان
التقديم يؤمن الالتباس بالصفة ش وكيلت قصة صاحبها الحال وهي يكون غالبا
ظرفا للنسبة بين المبتداء والخبر او لمعنى فعل مستفاد من قصة معرفة اى تعرف غالبا
قوله ولم يزد [illegible] قال قدس سره في الحاشية الذود المنع ش ولم يشفق على بعض
الذ[illegible] قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده انتهى في الفراح
نقص مراده تمام [illegible] ش والاتن جمع اتان [illegible]
ش ثم يرد من العطف قال قدس سره في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر
من مبارك الابل والمبرك المناخ [illegible] قال ومررت به وحده
قال قدس سره في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم الافراد والتذكير

والاضافة

والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال
ان اصله ايحادا ثم حذف وقام المضاف اليه مقامها كما في اقام الصلوة ش مثل
فعلت جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية الجهد بضم الجيم
والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال النواوي هو بفتح الجيم المشقة وبضمها
الطاقة ش متأول اى كل واحد منها او نوعها ش في تأويلها على وجهين قال الشيخ
الرضي الحال المعرفة ظاهرا ان كانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام وتأويلها
على وجهين وان كانت غير مصدر كان تعريفها ايضا كذلك وتأويلها ان يكون بمعنى النكرة
نحو مررت بهم الجم الغفير اى كثيرا ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحوه فلو الاول فالاول
اى اولا فاولا ونحو جاء الرجال ثلثتهم وكذا اربعتهم الى عشرتهم فان هذه الثمانية
اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة في المجيء على الحال لوقوعها موقع النكرة اى
مجتمعين في المجيء وتأكيد لما قبلها في تميم ش احدها انها مصادر لافعال محذوفة
او الصفات اى معتركة ومنفردا او الحذف بخبر واجب في المثال الاول واجب في المثال
الثاني على قاعدة الشيخ الرضي ش معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام
للعهد الذهني او زائدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا او لو كانت جملة
وجب التقديم ش ولم يكن الحال مشتركة نحو جاءني رجل وزيد راكبين [illegible] كي يختص
فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة
الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا بد من التخصيص الى صح بالقياس
[illegible] التخصيص بالتقديم [illegible]

الى حكم آخر ش لئلا يلتبس بالصفة فيه انه هذا الالتباس قال ولا تتقدم على العامل المعنوي
دون اللفظي فان تقدمها عليه جائز الا لمانع كتصديرها بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف
او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او التصدير عاملها بحروف المصدر او اللام الموصولة
دون سائر الموصولات كالذي جاء ش فيما عدا مثله زيد قائما كعمرو قاعدا اعلم
ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معنيين نحو ضارب زيد عمرا او تضارب
زيد وعمرو وزيد ضرب من عمرو وقد يدل على غير معنيين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل
على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكنه لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين
يجوز اختلاف الحدثين بوجه كالمكان او الزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا
اختلفا بامر وقصد تمييزهما بالعبارة صح ان يلي كل منهما ما يتعلق به التمييز ان يلي ذلك المتعلق
صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقدم على العامل الضعيف وذلك لاجل دفع
الالتباس والحرص على البيان فقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم
السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا ش فعلى هذا معنى الكلام وصح يلي فقوله طلاق
الظرف حالا عن فصل على العامل المعنوي كما انه حال تمييز لا تتقدم على الاحتمال الاول
ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ اي واما اذا جعلته داخلا في اليه ذهب المص
في شرحه كما مرت الاشارة اليه ش فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف يتقدم على
العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن
كذلك لم يجز تقدم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز
تقدم

لعصام كافة

180

تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا او شبهه ومن ذلك
القبيل البر الكر بستين درهما اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قال وللمجرور
للمفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليه البصريون واما الكوفيون
فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا والحال
مؤخر عن العامل ش سواء كان مجرورا بالاضافة استثنى منه ما اذا كان المضاف جزء
المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو يعجبك
ماكثا ايد زيد ونتبع ملة ابراهيم حنيفا ش لان الحال تابع الخ فلا يتقدم عليه نحو راكبا
جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس
بالمبتدأ فيجب ... تقدمها على صاحبها المجرور لانه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من
الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع ش لجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك
الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلعم ما ارسل مانعا انما ارسل ...
امر فكيف يصح الحصر قلت الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس كانه
عدم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف وقت
الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون زمن
صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه ش والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير ما
ذهب الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال ش اي رسالة كافة اي عامة
شاملة ش وبعضهم جعلها مصدرا اي تكف كفا والجملة حال مقدرة ش والكل تكلف وتعسف

تكلف بيانه

مه ولا يخفى ان المتبادر منه هذا المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي رح
اي من كافة او من قوله تعالى كافة
لان كافة وكاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي من الاحوال الغير
اي الحال الموطئة
المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف فالصفة هي الحال في الحقيقة نحو
الاسم اي مدوطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو
جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا
ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل
جزء من اجزاء المحطا ونصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده جزء اما مع واو العطف
او حرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما يقع فيه عموضة الاظهر ان يقال ما يقع فيه
نوع عفوصة قال في الصراح بسر غوره خرما اول ما بدا من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك
ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله وهو ما فيه حلاوة ولين قوله ولا حاجة الى التأويل بالبسر
بالمبسر هذا اذا كان هذا اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه
اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فالاولى تأويلهما بالنضيج وغير النضيج او المدرك
وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد قد مر تفصيل ذلك في ذي الحالين
ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام بنود فيعرب الجزء
الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام الحال وفاء الى في شاة
الى فيه فان الجزء الاول فيه الخبر فاء معترف بالفاء نحو يدا بيد اي مؤكد بدين يدا اي النقود بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل
كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في

قوله فقد نصب هنا الخ وقولهم بعت الشاء شاة ودرهما والمراد من الجزئين الشاء والدرهم ح حسن

قال

قال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال قيد لتعلق الفعل بالفاعل او المفعول
بوقت وقوع مضمونها ولا قصد من الحال الى وقوع مضمونه قوله وبهي الضمير
اي بمضمون الحال
والواو لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا تكون
الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا اقتضى لها ادنى انفصال وذلك
لوقوعها بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال والاسمية
في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان
فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة
نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل
فان من البين ان كون زيد على الباب ملابس بخروج زيد حسن
للجمع مع السابق فهي داعية الى التعلق الى السابق قال والمضارع المثبت
بالضمير ايه بمعنى عليه قد سمع بالواو وذلك لانه جملة وان شابهت المفرد
او لانه خبر مبتدأ المحذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتمل على المضارع المنفي وان
كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ
الرضي اذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو واذا انتفى المضارع بلم لزمه
الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله لبعد الخ هذا التحقيق ما ذكره السيد الشريف
والقوم هنا كلام بعيد عن التحقيق في ما نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد
وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال

يعني ان الحال المؤكدة اما تاكيد او دليل لمضمون الجبر او بهما معًا اي في القصد منه

مطلب ان الحال ليس قيد العامل

يجب فيما سلف مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد ثمن او غيره تدرجا
بالفاء او ثم فيقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب الثمن
صاعدا او ثم ذهب الثمن زايدا اخذا في الازدياد وتقول في غير الثمن قرات كل يوم
جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زايدا اي فذهب القراءة كل يوم في الزيادة والعروج
قه وهي اي الحال المؤكدة التي هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال
على سبيل منع الخلو قه والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فانها ليست
قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد
ههنا قيد له بحسب العبارة والتصور قه اي اختلف في التقدير من سيبويه قال
الشيخ الرضي وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا
وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي
ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة فكانه ... وغير التقدير قال
يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة
الخبر الى المبتدا فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا تتقدم المؤكدة على جزئي
الجملة ولا على احدهما او بمعنى انه معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق
منشعبا بمعنيان الحقق في الاثبات والاحق مجرد المعنى وهو الحقق والمابين
المعنى اللغوي لها اراد ان يبين ان متعلق الحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات
في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته

اي لا ذات الاب ... وهو واضح ... فحاصله الابوة ... فقال

قوله في الصورة الاخيرة وهي كونه التشعب بمعنى الاثبات ... منه

قوله معطوف على قوله بهذا المعنى ... منه

قوله اذ لا معنى لتيقنه واثباته ولذا اورد الشيخ الرضي النظر المذكور عليه ... منه

فما انا الوتر لك الخ قه الاكثر على وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف
عاملها انما قدرت بهذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة
لجملة فعلية كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسدوا ومن خصص
المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول امثاله بالمصادر فيجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى
الافساد او كثيرا ما تجي صيغة الصفة مقام المصدر قال التمييز ويقال له التبيين
والتفسير والمميز بكسر الياء قيل ويقال بفتحها لان المتكلم تميزه من بين
الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس
ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متناول لتعيين واحد منها بالذكر والاصل
فيه التنكير لان التعريف زايد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام
او الاضافة نحو غبن رايه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان
غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه بمعنى الم فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه
نفسه او بمعنى سفه بالتشديد لان الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير
انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه وصار في معنى سفه بالتشديد في المعنى الموضوع
له من حيث انه موضوع له لحل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء
العدد والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد والكيل و
الوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد بها المعدود والمكيل والموزون
كما سيجي وهي فيها مجاز قه لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي

بحث التمييز

انه لفظ المستق لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن انه يريد فيه اتصافا بالثابت
قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ والمراد هنا هو
الثاني فتح لكنه غير مستق بحسب الوضع والهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها
بخلاف العشرين فان اطلاقه على مخصوص حصة منه مجاز فتح وكذا يقع به الاحتراز
عن اوصاف المبهمات قيل يمكن انه يقال ان التوابع كلها خارجة لذكرها بعد فيما
لا يقال فتح لا حاجة الى ذكر المستق لان صفة المشترك قد خرج بذلك لانا نقول يجوز
ان يقال ان ذكر المستق لاخراج التوابع الاخر المعينة لما يراد من المشترك فتح ولا
ابهام في هذا المفهوم ان قلت هذا يقتضي انه لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع
ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز عن ذا الا
حال منه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة
مبهم من اسماء الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا فتح ولا ابهام فيه الا من حيث ان
فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو التضجيع ولا ابهام فيها انما
الابهام فيما يوزن بها كما اشار اليه ويشير اليه قدس سره فتح واللام صيغ وصف
هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون فتح
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة
اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما
واما غير مضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فنقول في كفى زيد رجلا وشهيدا

كفى

كفى شيء زيد علما انه يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له قال المحقق السيد الشريف
صلوة الله على جده الذات المقدر في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت
كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا اهو رجولية او شهادة وآخذا
قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجولية او شهادة فتح فرفع عن موضع جعل
عن صلة للرفع كما ينساق الى الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها
مصدر وسبب لما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر
عن الملفوظ اي الموضوع لابهامه سببا او عن نسبة في جملة اي النسبة السبب لانك
تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره وبقرينة النسبة فتلك
اذا سبب لذلك التمييز لانه سبب للاعتبار ما يترتب على التمييز وكذا معنى قوله
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز
عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا لا انتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن
تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول
الذي يجيء بعد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى فتح وهو ما يقدر به الشيء وذلك اما
مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع
لذلك كقوله تعالى ملء الارض ذهبا والملأ قد ربما يملأ به الشيء وقولك على
مثل زيد رجلا واما غيره كانشا وسواك رجلا فحمل على مثلك بالضدية وكذا غيرك

مطلب ان تمييز النسبة

مطلب ان عن بمعنى بعد

رجلا وبعوضة ارضا قال ومنوان سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد

قوله وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا قوله او النون سواء كا

في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين لا النون الجمع نحو حسنون وجهها لان التمييز فيه يكون

على ذات مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف الا الى اسمين

بدون عاطف وان اضيف مع حذف المضاف اليه لزم خلاف الموضوع قوله فاذا

تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك

في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم

نحو نعم رجلا وياليها قصة ولله دره رجلا اذا كان الضمير مبهما وثانيهما اسم

الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا والناصب للتمييز في الصورتين هو

نفس الضمير واسم الاشارة قوله عندي راقود خلا راقود نوع من بيمانة وهو

قبل الدرده كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر يأخذ

اربعة وعشرين صاعا قال فينوب الى قوله وجميع ضمير الفعلين راجع الى التمييز غير

العدد بقرينة الاضافة وذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين

مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي اذا قصد

به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم تقصد به الانواع

وجب كونه مع التاء قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اي يتشارك اجزاؤه في اسم الكل

الا اذا كان له حجم و انما قلنا ذلك لان الابوة مثلا معنى انه ليس له اجزاء قوله ويمكن

ان

ان يجاب عنه كان جوابه قدس سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجملة تنتهي

الفا او كسرة ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس ههنا ما هو المجرد عن التاء

كالجلوس لو قصد تعدد افراد الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي

عدل ثوبين عدل تنگ بار و مانند آن قوله المعنى ان وجه التمييز هذا الاحتمال

مناسب للتمييز السابق قوله بنون الجمع اراد نون شبه الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند

اضافة عشرين الى الضحى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا احتمل

ان يكون علما بل الظاهر انه علم فالالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما

قال ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص

يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا او هو نشب

عنه التمييز واما النوع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز

نحو قطعة ذهب قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى

نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب

للتمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات

المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما للنفع الابهام في النسبة

حسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله

عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان

ههنا نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الا ترى ان نعم رجلا منه رجلا في القسم قوله

ونوعية لا قسم الاسم التام يعني انه جنس لا الطبع اضافة لفظية والمراد من قيد بعشرين من ...

بحاره كمعبود مقداره

الاول هو ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه قدس سره قه او المصدر جعله
الشيخ الرضي ره فاعلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة لكن
المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله اراد بشبه الجملة ما يشتمل
على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك قه طاب زيد اي طاب زيد من جهة
زيد قه فكانه قال طاب زيد الخ اي كانه مثل بفعل او شبه فعل تنازعا في نفسا وابا
وكذا فيما عطف عليه اعني الوالد قه والدار في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر
في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله
تعالى منشي العجايب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قه ثم ان كان اسما يصح الى قوله والا فهو لمتعلقه
في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا
فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك
لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا واجاب عنه الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح
ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس الناطقة يصح
ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن
هذا الجواب فقال انه حسن بحث وفيه نظر اما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات
الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض لا يندفع الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه
غير

مطلب ان للنفس ثلثة معان

غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت
الشرطية بكفى زيد رجلا لم يجز هذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا
الحكم لانه في حكم الصفة اذ معناه نعم هذا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة
بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول قلنا
لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها
الذات لم يصح ان يكون تميزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت
المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فحينئذ كان في حكم رجلا في المثال المذكور
ولو سلم صلاحية التميز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول
بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي في المراد بكونه
لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الناس ههنا
جواب آخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم انه ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بوجهين
احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله
تميزا وثانيهما صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نفي لمقدم الشرطية
الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما
فيلزم ان يكون التميز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشيء
منهما كان للمتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشق غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا

فهو متعلقه اولا ولا يخفى سماجة هذا الجواب قوله والمراد بقيد له اطلاق عليه جعل الشيخ الرضي

صفات الشيء كالعلم في قبحا لا يصح جعلها مما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا رفع الابهام

عن ذات مقدرة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغاير لزيد

الذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه

قوله او بمعنى مع يريد تقييد مشاركة ما بعدها بها لمجبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره

ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم اشترك زيد وانا

ان شئت مبتداء لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتداء لفظا بمعنى كائن لفظ

مبتداء وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تراه في التمييز في قسم الاول

مطلقا وفي قسم الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي

وقال في المقتبس يقال له دره من فارس ولا يقال عندي عشرون من درهم والوفق

ان الاول كما في تمييز الجنس اي الجنس الخالصة للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا

ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمعنى الثانية

لا يمنع من التقديم لقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذا جعلته لازما فهو

لانه يطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العقل لانه يطاوع

فعل ويتضمن ذلك الفعل قوله فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع

الى ما عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد

بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك طاب زيد تجارة قوله

مغير

مغير في طابت تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا للمازني استاذ

المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل قال سيبويه كلام العرب استقرار

لا قياس قوله قال الشاعر وهو من جيد الشعراء قوله انتجر الحي في الرواية الصحيحة

وما كان نفسا بالفراق تطيب قوله بالفراق وفي بعض الروايات بالعراق قوله وما قبله قد يحتمل

ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر قبل نفسا قوله غير قادح في

التمسك اذ بنا تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى

مبحث المستثنى

الاستثناء من الثني وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوب بذلك لان المتكلم يطلب

من نفسه صرفه عن حكم اي منعه عن الدخول فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع

ونظيره التعبير عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الآية الكريمة الله ولي

الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله كافية في تفهيمه وفي الحكم عليه ايضا

ولو نوقش في انها غير كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه كما

يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان المستثنى مشترك لفظي بين المتصل

والمنقطع لان ماهيتهما فان كان الاخراج داخلا والاخر غير داخل وما يمكن جمع شيئين

مختلفي الماهية في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين

الماهيتين المختلفتين قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشترك بين الانسان و

الفرس فكذا هيهنا نقول ان المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا

او اثباتا مع انه يشكل عليه عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الى قسمين ورجع الضمير في قوله

الآ وهو منسوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف عموم مجاز او اجراء حال المدلول

على الدال والاستخدام بجعل الضمير في قوله الا الى المعنى المجازي للمستثنى وبعضهم

قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول على ان اداة الاستثناء فيه مجاز

لا ان لفظ المستثنى مجاز فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه لخصوصه الا بعد يعرف فيه لخصوصه

قال فالمتصل الخ للتفسير قال هو المخرج سواء كان اقل مما بقي او اكثر منه او مساويا

له ههنا اشكال مشهور وهو ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا اما داخل في القوم

او خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله

ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لو قلت له علي عشرة دنانير الا

دانقا كان الدانق خارجا عن الدينار وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع

في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره

الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت

نسبة المجيء على الاستثناء ولكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب

من المستثنى منه والمستثنى والنسبة متأخرة عن المنسوب اليه قطعا اي انها متأخرة

عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاءني القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم

المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء

كما خلا وما عدا فانهما ظرفان وقيدان للنسبة فيكونان متأخرين عنها نعم يمكن

ان يجاب عنه بان الاستثناء متأخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان

ذلك

ذلك انك اذا قلت جاءني القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان

يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل والايجاب بالقياس الى البعض والسلب

بالقياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب بعد تمام الكلام

فاذا قلت الا زيدا متصلا بجاءني القوم تقرر السلب بالقياس الى زيد والايجاب

بالقياس الى ما بقي ولا معنى للاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة

ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قال من متعدد اي شيء عدد

وكثرة قوله بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يدخل قال واخواتها اراد بها كلمات

محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاءني القوم المخرج منهم زيد

والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو اعتبر ذلك

الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وما اندفع

ايضا ما قلنا على ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترز به

عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا تستعد عيان اخراجا ولهذا يستعمل في مورد

لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو لكن زيد قوله اي بعد

الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي لم ينقض الخ الموجب والمثبت

اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترز به

عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه

لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه

واما في غير الموجب فلا يلزم في ذلك جواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض
ولان البدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التوبيخ وهو في الايجاب ممتنع وفيهما
نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع
النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاءني زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة
تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطرحا بالكلية حتى يفسد المعنى
وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام
اصطلاحا في باب الاستثناء ما في قسم المفعول بان يكون الخ والكلام الناقص اصطلاحا
في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لعل المعترض اراد
بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغي ان يكون داخلا في الكلية قوله والعامل في نصب المستثنى
قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال
لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك وللبصرية ان يقولوا
الذي في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال ولو لم يكن في الجملة معنى
الفعل جاز ان ينتصب المستثنى قوله او بعد ما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق
الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة
وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب
حتى لا يتجه ذلك وهو خبر آخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب الى ان ذهب
سيبويه الى ان المنقطع منتصب كما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل ولكن

مابعد

مابعد الا فهو سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع وان لم يكن حرف عطف
كلكن العاطفة في وقوع المفرد بعدها والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها
الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم
الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم
يونس لما امنوا كشفنا قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه انه سوى
ليس للاستدراك والا هنا لتقييد الاستدراك لانه لرفع توهم المخاطب دخول ما بعدها
في حكم ما قبلها قوله في الاكثر متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب او خبر
محذوف قوله واما بنو تميم الخ في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع
بناء على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج المنقطع
المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمارا فمعناه ما فيها احد
ولا ما يتبعه الا حمارا واما لم يجوز فيها الا النصب لانه ليس من جنس التبع لسبب الطاهر
اسم يصح حذفه متعديا كان او غير متعد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله لقوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال
ان عاصما بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو
عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان
من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وذلك انه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لا يعصمك

اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمهم الله ونجاهم
يعني السفينة (قوله) التي هي ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست
موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة
والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بقرب من المناسبة (قوله) او للا
سم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه (قوله) والى البعض مطلق كما ذهب اليه سيبويه
وذلك لان الكل مشتمل على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل
لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق ليتم للابعاض لان بمجاورة البعض المعين
لزيد لا يستلزم المطلوب ولا يدل العبارة عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل
واريد منه ههنا هذا المعنى (قوله) والتقدير جاءني القوم عدا هم اذا قيل عدا كذا
كان معناه انتفى عنه كذا فاذا قلت جاءني القوم عداهم زيدا كان معناه انتفى
المجيء عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا كان معناه انتفى الجائي
او البعض عن زيد بمعنى انه ليس زيد جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كذا كان
معناه انتفى منه فاذا قيل جاءني القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيء من زيد او انتفى
الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه (قوله) وقت خلوهم اي خلو الجائي منهم او البعض
منهم (قال) ولا يكون لا يستعمل في موضع غيره مثل ما كان ولم يكن (قوله) وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل الخ قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم
فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد (قوله) فيما بعد الا حال من الضمير المجرور قيل بدل عن منه

والتوجيه

قوله لان صيغة الفعل مفرد ... يرجع الضمير الى الكل محل تامل فتامل الا ان يرتكب التاويل

والتوجيه الثاني اولى لان المقصود بيان حال المستثنى والوجه بدلا لكان المبدل منه
في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وحينئذ يكون قوله فيما بعد الا متعلقا
بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقسيم كل من
الفعلين كما هو المناسب فلذلك جعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى
متعلقا بقوله يختار وحينئذ يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على
سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما
الحاجة الى الاشتراط اختيار الرفع (قوله) ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو جاءني احد حين كنت جالسا
الا زيدا لم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام
القوم الا زيدا فان النصب ههنا اولى ليطابق الجواب السؤال (قوله) على البدلية اراد
بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل
يغني عن الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه (قوله) لا بالاصالة اي بنوع
تحمل (قال) ويعرب على حسب العوامل اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى
او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل
المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير
مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عوامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل
عامل المستثنى منه ويقال ان الا زيد جر لفظي ونصب محلي وعامل جره هو الباء التي كانت

ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى آخر او لو ابدل لتعين نصبه كما عرفت عقيب الدين نحو كافية

داخلة في المستثنى منه وعامل النصب هو مررت بتوسّط تلك الباء وهو العامل في النصب

المحل للمستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب

ما بعد الا اعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما

اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في

حيز الفضلات فاعرب النصب بعينه فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في

حيز الفضلات فاعطي حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة

فيه ان النحو تبيين دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا

ترى جواز جاء كل احد الا زيد فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال اراد بافادة

المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما

الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لا يقتضي تعددا

وان لم يكن قرينة خصوص صح على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني

فلان الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادة

فقد صرح بذلك فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى وصح بقي قرينة العام بلا معارض

ولهذا قال الا ان يستقيم المعنى وهو استثناء من عموم الكلام اي لا يعرب على حسب

العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه حينئذ يتعين

المراد قوله اذ معنى ما زال ثبت الاظهر ان يقال ثبت دائما لكن الدليل

يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفاقا قوله ثبت قوله لان نفي النفي اثبات

اى

190

اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان القصور نفي النفي يتوقف على القصور النفي والقصور الا

لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما جاءني من احد لو مثل بالبناء المزيدة لتاكيد غير

الموجب نحو ليس زيد بشيء وهل زيد بشيء استيفاء للصور الاربع التي تعذر فيها

حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فعمرو محمله يجوز ان يكون زيد لا من الضمير

المستكن فيها ويجوز نصبه على الاستثناء لكنه ضعيف الا بتهم ثم انه بدل محمول

على لفظ واضعف منه النصب نصب لا آلة الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف

اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا علي قوله قبلا نما وصفه بلانه لو لم يوصف

به لصح ايضا لجواز ان يراد بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما قيدها بها

لان من قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذ لم تكن استغراقية قوله لانها

لتاكيد النفي اي نفي مجرورها سواء باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامراة لا

تقدر ان اي لا يغير فان وقوله عاملين تميز او حال او مفعول ثان لتعبير بعض

الجهل قال لانهما عملتا للنفي يعني ان علة عملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى التقديرين

بانتفائه تنتفي العلة قوله فعمرو مرفوع على انه اي النواسخ اذا دخلت على المبتدا

والخبر غلبتها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان

العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو

وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما نحن فيه قال لنقض معنى

النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله وهي الفعلية وذلك لانه نعني لنفي الاصل

ماكان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو لست وليست ثم سلبت الدلالة
على الزمان الماضي فحكمها حكم ماكان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد يقتضي بقيه
ويبقى عمله نحو ماكان زيد الا قائما اي ما ثبت معنى الكون بعد الا قه مع كسر السين او ضمها
قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهورتان قه لكونها حرف جر
اليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية
وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا او دخول ما عليه ونصب الاسم بعدها
شاذ عنده قه واجاز بعضهم النصب بها بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قيل
كثيرا ان تكون بمعنى قلت حاشا لله اي قلت لا الا ولوليت اي قلت
لولا وعند المبرد انه تارة حرف وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعلية
قال الشيخ الرضي الاولى انه مع اللام اسم بمعنى منونا نحو حاشا لله في بعض
القراءة وانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على هذا ان يركب لفظ حاشا في جميع المواضع
مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف التنوين في حاشا لله كتركهم التنوين فيما
غلب عليه حرفيته منها لا لاجل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان من علقمة
الفاخر انه ترك تنوينه لا لا يدل على علمية لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما
غلب استعماله مضافا قه ومعناها تبرئة المستثنى اذا استعمل حاشا
في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الله سبحانه من السوء ثم تنزيه من ارادوا
تنزيهه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص عما يشينه فيكون اكد وابلغ قه

ومثل قولهم بسمل زيد اي قال بسم الله الرحمن
الرحيم وحمدل زيد
الحمد اي قال الحمد لله
وصلول اي
قال اللهم
صل على
محمد
الخ
ايه

تنزيه الاسم الذي بعده من كل ذكر وربما
ارادوا تنزيه شخص
من سوء فيبتدئون
ح

انتقل

انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني
غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
بالا كان الاحرى ان يقول مع اعراب غير اعراب المستثنى بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير
مع انه بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال وغير صفة حرفي غير مبتدا وما بعدها خبر انه له
باعتبار قيام معنى المغايرة قولها بها سواء وجبت الذات او وجبت الوصف لكن قال الشيخ الرضي
انه استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قه وذلك لاشتراك كل منهما اي بمعنى انه استعير
غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما في معنى المغايرة فان غير يدل على مغايرة مجرورها
لموصوفها اثباتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال
كل منهما في معنى الآخر لعلاقة المشابهة قه مذكورا انما اشترط ذلك ليكون اظهر
في كونها صفة قه نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هاهنا
الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين
منه قه وانما قلنا اي هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة
تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر
فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فاجاب بقوله لجمع غير معلوم تناوله المستثنى
ولا عدمه وقد تكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا
فالا في الاية صفة قال سيبويه لا يجوز هاهنا الا الوصفية لانه لم يجز البدل
لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص والاعتبار النفي المستفاد من لولا لان النفي المعنوي

قال المص وضعفا في غيره بمعنى جعل الا صفة في غير
مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله
وكل اخ مفارقه اخوه
البيت هذا عند
المص ولا ضعفا
عند سيبويه
واتباعه
شيخ زاده

ليكان للفظي الا في قلما واقل وابد ومتفرقاته وقد صرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا
البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله وجب ابدالها لتعدد الآلهة اي يجب ان لا يكون
اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للنقص وانتفاء اللازم
مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها
قوله اي بناء على ظرفيتها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف
مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال
لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل
كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني
القوم بل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء
فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء
وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون
نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود كون صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها
ذلك وتقضا على النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد
ببعدية المسند اليه اراد باسمها وخبرها ما يعم اسمها وخبرها والاظهر في العبارة
ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يبالي وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على
انها

مبحث خبر كان واخواتها

انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول لا ذلك الاسناد وقد تغير بدخولها قوله كان
خبر المبتدأ اعتراف قسم قال الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد يختص ببعض الاحكام
منها ان خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيجوز ان يكون
ماضيا الا قد ظاهرة او مقدرة وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا
ينبغي ان يمنعوا اصبح زيد يقول واخواته والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز
وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدر في قوله تعالى وان كان قميصه قد ومنع ابن
مالك وهو الحق مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من ما زال
ولا زال وما رام فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى
حالة مستمرة وان جاز مع القرينة ان لا تستمر الحال المنتقل اليها واما ما زال واخواتها
فلانها موضوعة للاستمرار وما يصلح للاستمرار سوى الجامد والصفة والمضارع
لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى
الاستقبال غالبا واما ليس فهو للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع قوله وكذا اذا انتفى الاول واما ما وقع في
بعض التفاسير في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان تلك ضمير فلعل ذلك مبني
على ان الخفة في تعيين الدعوى للاول في تلك الدعوى قوله وهو كان يعني ان الخلاف
ليس بحيث قال في مثل الناس قال الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان
كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين

وبعدلون واهوا اتها نحو رايتك لدن قائما اي لدن كنت قائما ﴿هو﴾ ويجئ

بعد ان اسم وجار تقدير معه او في محله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واما لم يجز

تعين النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا

راكب وان كنت راجلا فانا راجل ﴿قال﴾ اربعة اوجه قال الشيخ الرضي رحمه الله تمام ما بعد ان

وان لا مع ما بعد فاء اما ان رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر متعدى بحرف الجر نحو

المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله سيفا فقتله ايضا سيف

وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح

فالمرور بطالح ﴿هو﴾ ونصبهما يجوز في الثاني بتقدير فعل لائق نحو خيرا ﴿اول﴾ ورفعهما

قال الشيخ الرضي في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم

ان كان نفي محله خبر الا ان كان في محله او معه ضمير واما الثاني فلان حذف كان مع

خبره الذي هو في صورة الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا

بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه لا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت

لم لا يقدر للرفع كان التامة قلت لضعف تقديرها لقلة استعمالها ولا يحذف

للتخفيف الا لكثرة الاستعمال وتكون الشهرة دالة على المحذوف ﴿هو﴾ فكان جزاؤه

خبر انما صح دخول الفاء على الماضي لانه مقدر في الفعل المقدر لا بدله من الفاء ﴿اول﴾ فاصل

اما انت لان كنت قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية

الواقع وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب

وجه ١٦١

[illegible]

مطلب

صحة دخول الفاء على الماضي بغير قد جزاء اذا كان مقدرا

[illegible]

لمساعدة

لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في

قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع ولا تكون اصله لان

اي يا ابا خراشة

كنت ذا نفر متعلق بقوله لم تأكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفاء عليها الا مع

اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل ههنا عند البصريين من نحو فعله لفخر وتكبر ثم

قال الاولى ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها

جعل اذا لم تغن عن صعودها وكذا ان حذف رجوعها مع مغنيها كما في ان زيد

زيد كان منطلقا وانه حذف شرطها بلا مغني وجب تقدير صعوده [illegible]

لا الفتح [illegible] مقتضاها ومع الشرط ثم لما

[illegible] كان مع اسمها وخبرها [illegible]

فان كان [illegible] منطلقا [illegible]

معهوده [illegible] منطلقا [illegible] مقام الشرط [illegible]

الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها ﴿قال﴾ المنصوب بلا التي لنفي الجنس يعني

تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجل ظريفا ههنا من انه منصوب بلا ولم يلي لا ﴿هو﴾ اي لنفي صفة

الجنس اي لنفي ما اجرى عليه ﴿هو﴾ لما عرفت من معنى البعدية او الدخول لا يخفى انه لا حاجة

واخراج عن تعريف المنصوب بلا الى هذا لانه خرج بقوله يليها نعم انما الحاجة في

تعريف اسم لا ولعله قال ذلك ليصح قوله وهذا القدر كاف في حد اسمها وقيد في اخراج

المراد الذي اسند اليه خبرها وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول اعلم [illegible] قاعدة والاستدراك

الذي يرد عليه ما ذكرناه فاحفظ

يجوز

[illegible] ابا خراشة

[illegible]

[illegible]

مبحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس

[illegible]

صح

بعد دخولها قوله وبهذا القدر كاف الخ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة

لا يصح استعمالها فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول عليه العمل فيه قال

او مشبها به ان قيل ما تقول في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم اي لا تقبيح عليكم

بفعلكم ولا عاصم اليوم من امر الله فان حرف الجر صلة للمصدر واسم الفاعل وهما

لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان على الفتح

اجيب عن الاول بان الجار الاول مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس

وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله متعلق بما دل

عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه كما جعله في الصورة الاولى

خبر الا ان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان

او منفيا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير المصدر واما الجار

الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على

ان بك خبر عن مار قوله اي المسند بعد دخولها يعني ان الضمير كان راجعا اليها لا الى المنفي

كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم

خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن لكن ثابت به

لمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا على ما نظر الى

ان التنوين للمقابلة قوله والياء منهم من قال ان نهلا الياء او الالف المثنى والجمع في حكم

المعطوف والمعطوف عليه اللذين جعلا اسما واحدا وقد مر في باب النداء ضاع المضاف

قوله

قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص

الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جاءني

من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية فان المضاف الى

الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر كم ونحوه قال والتكرير وكذا

وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا اذا انتفيت عملها لان القرينة على ارادة نفي

الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لكن

مطلقا لا بعينه يعني ارادة تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما

قدر السؤال مكررا اذ لو لم يكن مكرر الكلفى نعم او لا قوله لاشتهاره

ولقوله عليه الصلوة والسلام اقضاكم علي وقوع هذا التاويل اعلم ان نزع

اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في

عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما

النزع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح

ولما كان النزع على التاويل الثاني واضحا لما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه

للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل لا حول ولا قوة اي لا حول عن المعصية

ولا قوة في الطاعة قوله فانها الخمس التي جيء يزيد عليها لان لكل فاتحتها الحكيم ان يكون

لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة وان رفعتهما

الحكيم اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين

قوله فلرعاية اللفظ واصلاحه لان ابا حسن لما قام مقام المنكر الذي هو النكرة بعد حذف ناصبه وجب نزع اللام منه لينا سب معناه والا فالمنكر لا يتعرف بالاضافة اصلا فافهم حسن ج

قوله فالامر واضح فان المجعول بالتاويل علما هو لفظ ابا حسن ظاهرا او حقيقة فلا حاجة الى وجوب نزع اللام عنه ظاهر واضح حسن ج

وبحث الاعراب التقديري في صدر الكتاب حسن عفي عنه

بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان تكون الاولى
للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني جاز ان يكون الرفع نحو لا
على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسم وان يكون للتبرئة
ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني جاز ان يكون الاول بمعنى ليس وان يكون
للتبرئة قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع
انهما عاملان لانهما لحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان قوله
اي لا حول ولا قوة موجود الا ظهر موجودان قوله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد
وانما قال الاظهر لان افراد موجود صحيح ايضا … والله اعلم
عند سيبويه فان لا عامله وعند غيره في المتبوع والتابع واما عند
سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسم المبني مبتداء والمعطوف نحو
بلا فيه تقع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر لكل منهما خبر قوله فلان لا زائدة
قال الشيخ الرضي ويجوز ان يطعن لا غير زائدة بل لنفي الخبر لكن تلغى عن العمل لجواز
الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء الغيت الاولى او الثانية
او كليهما قوله والثاني معطوف على محل الاولى والقياس في ذلك الخبر كما في ان
[illegible]
وضعف المضعف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس لان الاكثر لم يستعملوها
على لا عمل ليس الا مع … الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا … ولا
مستعرض فظن انها عاملة عمل ليس والحق انها للتبرئة لكنها ملغاة للضرورة قوله واذا
او صلت الهمزة … اذا دخل … كقولك … من لا شي

مطلب ليس تركيب لا حول

كما ان زيدا قائم وعمرو كما سيجيء تفصيله في
بحث الحروف المشبهة
بالفعل ح

مطلب
اذا دخل الهمزة على لا لا تتغير عمله كقولك … ح

وربما

وربما فتح نظرا الى لفظه لا كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها قال اما الاستفهام فظاهر
كما نبه عليه الشارح بايراد كلمة اما المفيدة للحصر ح
عبارة المص الحصر في الثلثة لكن لا يحصر فيها لجواز ان يكون بمعنى التعريض والانكار والتوبيخ
كانه تعريض للشارح قدس سره حيث ابقى عبارته على ظاهرها بايراد لفظ اما ح
فالاولى ان يصرف العبارة عن الظاهر ويقال انه خص الثلثة بالذكر لمكان الخلاف
فيها قال السيرافي لا يكون بمعنى الاستفهام وقال سيبويه لا يجوز رفع التابع على الموضع
في صورة التمني لان التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها معمولا لا فعل الاعلام التمني
العلام وقال الاندلسي … ما نقله الشارح قدس سره قوله واما لوقوع الا رجلا يعني كان
القائل الا رجلا بالبناء او زيد … محصلة تبيت المحصلة المرارة التي تخص تراب
المعدن تبيت الحاجب تقفل كذا قوله لكان الا للحال اي لثبوت الا للتحضيض والاتصال
لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي … فكانك قلت
[illegible]
لا ظريف قال ومعرب رفعا ونصبا مصدر انه نوعيا والفعل بان منصوب بنزع الخافض
ضعيف لانه سماعي الا في … قال وجعله مرفوعا قد مر ان التابع … الخبر قوله
لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى لا يخفى ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل
اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي …
بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي
واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم
والاسماء الستة الا … فان القطع … عند المص واما عند الشيخ الرضي فالا …
والاخير قوله واجرائه لاحكام المضاف عليه انما اراده ذلك … انه منصوب بالمشابهة بالمضاف قوله

واما النصب على الظرفية بتقدير المضاف … [illegible] … الشارح حسن

مبحث نعت لا

… [illegible] … المستعمل ح

اذ لو كان كذلك لنون للاباله كي ينون لاهنا وجه ولم يحذف النون ولا

غلامي قوله اي شاركه اسم لا حين يضاف لفظا صورة هذا التركيب صورة الاضافة

باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام شارك للمضاف المقدر فيه اللام

هذا هو المعنى الاول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار

شارك له وهو الاختصاص مع الاختصاص اهم معنى الاضافة لانه غير من

التعريف والمعاني الاخر قد تلمح قال لو المعنى قال المصنف ولانه لو كان

مضافا لزم الرفع والتكرير وفيا الصورة تغيرت لئلا يلزم من ذلك قالوا اي على

هذا التعميم قصد النصب غير تكرير لا تحقيق وفي الابيتين مع المعرفة قوله ولا يحذف

الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولا

قد يلحق لا التا كما يقال في ربت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل الا

على حين مضافا الى النكرة وهو الغالب او على اوان او هنا مستعار للزمان كقوله

لات حين مناص والغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات

الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجودا

ولكن تعم الاسم محذوفا احد جزئي الجملة قوله المشبهتين في النفي قال الشيخ الرضي

انما ولا ولات لنفي الحال عند النحاة والحق انها لمطلق النفي قوله اي خبرية يعني ان الضمير

راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينتفع احد برفع اسم لا

ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فخفيفة لانه هو الحق وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيل

الذي

الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل المتكون متمكنة بشبهها في مطر هل وما مشتركة بين

الاسم والفعل قوله نافية مؤكدة والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه انه هذا اي ما

ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفق المعنى الا لفصل لا بينهما قوله او

انتقض النفي بالا فعل عن يكون انه بطل الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك وما

الدهر الا منجنونا باهله وطالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف في الاول

اي دوران منجنون وان معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فهي مثل

قولك ما زيد الا سيرا قوله او تقدم الخبر او تقدم ما لا يبطل في على الاسم المتقدم على الخبر

فلا يجوز ما زيد عمرو ومضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين

قوله اي جرهما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا

على المحل قال الشيخ عبد القاهر هو صفة مبتدا محذوف اي بل هو فاضل ولكن

هو قاعد وقيل عطف على سبيل التوهم انه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انعزالها

عن العمل قوله يعني الجريان للواقع فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا او تعليلا و

محلا لان المص ذكر اقسام المعرب قوله بل بحيثية كونه مضافا اليه كما مر في باب اقسام

الاكرام وانما لم تعلل بدل قوله علم المضاف اليه على علم الاضافة لانه قصد ان يأخذ

لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الى مجرور سابقه مع ان المراد منهما قوله

كون المشتمل على علامة الاسم تنبه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قال

والمضاف اليه الظاهر موقع الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف ههنا غير المضاف

الله (right margin): الذي ان رابطه او المعزز بالابالة ولا غلامي لو جاز النصب فيهما الح

مطلب خبر ما ولا المشبهتين بليس

مطلب التاء في انه قد يلحق لا التا كقوله ولات حين مناص

(left margin): المنجنون بفتح الميم والجيم الدولاب

مطلب في انه المجرورات

مطلب جواز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه

اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة وبما تنبهه لو كونه باليه لخلاف المضاف

اليه المذكور سهل تحديه بالمضاف اليه حقيقة قوله اى ملفوظا كان اشار الى ان قوله

لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء فى كثرة وقوع

اللفظ والتقدير فى تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف الجر لاختصاصه بالاضافة

والعامل ملف الواو من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا

سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة

ونظوأ والقول بان اللفظى والتقديرى من اقسام التوسط لا يخلو عن تمحل قوله وهو

مطلب ان وقوع المصدر حالا سماعى وقياس عند المبرد بشرط

الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل فى تعريف المجرورات

يصير دورا لان الخفاء المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور

قوله اى منسلخا عنه يعنى ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب

وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينا او ما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن

الوجه لم يحذف تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصله الحسن وجهه على ان

وجهه فاعل للحسن رافع على التقيد بمنزلة جزئه والضمير الذى اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه

فحذف القائم مقام التنوين من فاعل التقيد بمنزلة حذفه من ذلك الشيء فلم يرد نقضا من

نون التثنية والجمع الخفيف ولنا الضارب الرجل فحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضى

ما ليس فيه التنوين والنون يقدر فيه انه لو كان فيه تنوين او نون يحذف نحو كم رجل وحسبك

بيت الله والضارب الرجل لا لانا فلعلنا نلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير

لانا نقول

لانا نقول لا يلزم من تحقق اشتراط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون له شرط وطء شرط

آخر وهو هنا تجريد الاضافة المعنوية عن التعريف قوله حينئذ ليسوا قائلين بتقدير

حرف الجر ان لا معنى لاعتبار حرف فى الصفة لانه هو هو والا ضارب زيد لا انه متعد بنفسه

فهو عامل بهذا المضاف اليه اشكال اولى ههنا محل فى جره حتى يتم فيه ولما لم يكن حرف جر

لم يعمل المضاف فى الا بالاضافة عمل الجر لانه اذا عمل لا كان ذلك لمشابهة حرف الجر قال الشيخ

يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون

لاجل الاضافة قوله لانها تفيد معنى اراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص

واراد بالمعنى المذكور فى المدعى ما يقابل اللفظ قوله علامتها انما قدر بها اذ لا يصح

حمل قوله ان يكون الخ على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة حرف الجر

تقديرا مع ارادتها معنى ومن البين امتناع الحمل وانما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون

الخ لان الكلام مسوق للاضافة المعنوية لا لعلامتها قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله

وانما وكان المراد بالمساواة الشاملة للمساواة فى الافراد والمساواة قوله او اعم مطلقا كاحد

اليوم فان الاحد هو يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم للاحد

وكذا الحال فى الباقيين وفى مسجد الجامع وطور سيناء والاسماء اللازمة للاضافة

مثل عند ودون ولدى ولما لم يستعمل مقطوعة فلا اقطعها او حيث تنافى الا انه غير مانوس

قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات الخ فيه تصحيح اضافة كل الى رجل ان كان الا ان كل

جزئيات كل ما اضيف هو اليه والاضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن لم يمتنع اظهار اللام

قوله ان كان [illegible]

قال الشيخ الرضى [illegible]

الابعد التأويل بالجزئيات والافراد مثلا والا لزم فك كل عن الاضافة وفا الاجوز فيه

بحث لان كلا للاحاطة سواء الجزئي والفرد ملحوظ في جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان

في تصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجري في تصحيح اضافة الكلي الى الجزئي والفرد

قوله فان معنى ضرب اليوم الخ يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي في الاضافة

بمعنى اللام ادنى ملابسة كقولك كوكب الخرقائة سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة

الخرقاء الملابسة انها تشرع في التهيئ لكسب الثياب عند طلوعه لا قبله كما هو شان

النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة وايضا

ما اكثرة لزم ارتكاب مجاز كثير وفي تلك الاضافة بادنى ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى

الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا

ذلك الخ قال الشيخ الرضي انه وضع هذه الاضافة لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف

خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان

فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه

او اشهر او بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع

اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من

غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين

ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين وهذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور

في كتب البلاغة وهو ان الكلام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية

سواء

مطلب
ان الاضافة كاللام بلا فرق

سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف باللام الجنس تكون تارة لارادة

نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب

القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشيخ الرضي

قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا بادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو

غير ومثل انما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسوائك

الى غير ذلك وانما كانت متوغلة لعدم الاعتداد بها لعللها وكون ذلك بمعنى اسم الفاعل اضافتها قوله

ابي سعيد فانه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى

المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل الى المعمول لفظية سواء كان

للحال او الاستقبال او غير ذلك قوله ايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك

وكفيك ونهيك وبهاك لانه بمعنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ

الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال

بعضهم ان واحدا مضاف الى الام واحد مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بغيره كان

كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه

من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالضمير عائد الى رجل وكيف ان الضمير

الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة فان كان ذلك الصادر المتقدم معرفة تعرف المضاف

وكذا ان كانت نكرة مختصة بشيء وكذا ينبغي ان يكون قولك صيد ربلده ورب قبيلته

وتارة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الدور الذي يتوهم في امثال هذه التراكيب

وهذه الثلثة بمعنى المثل والاخير بمعنى الغير

قوله وبشرعك وكفيك ونهيك ثلثتها بمعنى حسبك وعلى وزنه

(قوله) لتوغلهما في الابهام لان من تليه زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل
كل ما في الوجود الا ذاته (قوله) الا ان يكون للمضاف اليه هكذا قال ابن السري وقد منع ابن
السراج وقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فانه علمهم كان فيها ذا وضد الصلاح
فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ بانه بدل لا صفة
ولئن سلم انه صفة فمحمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ولمكره
يجاب الضيا بان تعريفه موقوف على القصد كما اشار اليه قدس سره وفي الحاشية تقصد
اذا قصد (قوله) نكرة بان يجعل كذا قاله الشيخ الرضي اراد به مثلا فان تنكير العلم قد
يكون بارادة اشتهر اوصافه او اراد ما هو الغالب في التنكير او اراد ان تنكير العلم
اذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم
مع بقا تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الشجاعة في زيد وان لم
يكن في الدنيا الا زيد واحد (قوله) لكان طلبا للحاصل وهو مستكره بادي النظر
(قوله) لكان تحصيلا للحاصل يعني ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل
التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل
فيها يعني اصل التعريف (قوله) وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة
هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم تكن المعرفة علما (قوله) بل فيها زوال التعريف
الحاصل ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازال مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة

فانها

فانها لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة
لادى الى اجتماع تعريفين في الارادة (قوله) من ترك اللام فقط (قوله) قال ذو الرمة ثلث
الاثافي اهل نقل قدس سره في الحاشية البيتين وهما • ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع • وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث
الاثافي والديار البلاقع (قوله) في هل يرجع اي هل يرجع جواب السلام وفي او يكشف
العمى على المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى وفي ثلث الاثافي جمع اثفية وهي
واحد من الاحجار الثلثة التي تنصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع يعني
الخ (قوله) صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الصفة المشبهة
جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول
يعملان في المرفوع والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار وان اضيفا الى المرفوع بهو بسبب بطل نحو ضامر البطنة وموطود جذامه لا الى
مرفوع لم يكن لفظيا نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر ويعملان
في غير ما ذكرنا من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار واضافتهما
الى المفعول به والمفعول المستتر فتفصيل الاضافة لفظية كما يوثل القيد بالمقيد والغير
بكسر الغين او ضمها وكون الموقدة بالعنبر (قوله) نحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر
السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذا جعل بمنزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللام كما في صاحب المال فلم يعتبر ان يوم الدين

خالق

ظرف او مفعول به اتساعا كما اعتبر بعضهم وتلك الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا

تفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاخفة في اللفظ حرج بقوله في اللفظ للاشارة لا وجه

التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن خفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله

واضيف القائم اليه بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها

الرافع من الصفة نصب المرفوع بخلاف الناصب المنصوب فانه في الاضافة اللفظية

مثل جار وجرى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية

فرع المعنوية قوله والمراد ان المشار اليه بثم انه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون

مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن بهذه العبارة وانما

المتعال لبنانا لا يصح على ب بقاؤه والاستدلال بالاصحاح على التعلق ولا يخفى ان ذلك منتقض بالقياس

على انتفاء التخصيص فيجب ان يجعل فقط من ثمة اشارة لا التخفيف وانتفاء التعريف

او تركيب مجازي كما يقال فلان من تميم تلك القبيلة سواء انه من الاقبيل بعضهم قوله وعلى هذا

كان الانسب لانه اصله مذكور صريحا بخلاف اصل النوعين الاخرين فانه مذكور ضمنا

خلافا للفراء اي المخالف بهذا القول خلافا للفراء قوله واجاب المصنف اجاب بعضهم بان الالف

ضائعة بعاقوا ان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعدا وخال اللام عدم بقائها والرجوع

الى النصب الذي هو الاصل لزوال ما يوجب الاضافة لاجله قوله لا يخفى انه في ثبوت

مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات

المطلوب قوله اللهم اللهم يقال لا يخفى بعده لانه المتبادر ضعفه في التركيب لان في الاستدلال

ولذا قال اللهم الدال على الضعف

قوله اولا

۲۹۵

قوله الا لا نص تخريج على الجر فيه شيء لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال

قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان الرفع والنصب

اما الرفع فصحيح لخلو الصفة حينئذ عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول

قوله فيلتبس يعني سيبويه واتباعه يتبع فيه جماعة [illegible] حيث فهم والكلام

المص يمكنا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك لكن المشهور من مذهبه انه

لا يجوز فيه الا النصب قياسا على المظهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور

من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله قوله حملا على

المحمولية او لما يلتبس له بناء على جعله مفعولا للفعل المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا

الضارب زيد الحاصل على هذا التقدير كونه التغيير العامل شيئا وهو انهم لم يحملوا

الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانا قلنا هو التغيير

الباقي او فصله انه حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان

التنوين واتصال الضمير مما يتنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فانه لم يكن في ذلك

الباب النظر الى الخفة لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب

ضارب زيد فان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت ليس وعلى هذا التقرير نقض القاعدة

المعلومة من البحث وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا نعم المص لم يرض

بهذا القول او قال بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافي التنوين

لفظا ثم حذف منه التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواجب بيت المال قلت فعلى هذا ينبغي

ان لا يجوز الضاربك للمجم على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للمجم على ضارب
زيد قلت بين المثالين فرق وذلك لان الضاربك مثناه لضاربك في ان في قوة تنوينهما
لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مثابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل
التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة
الاولى ما ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس للتخفيف مع افادة
التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان
اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف
اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة
لكنه جعلت للغير في الظاهر بسبب الضمير المستتر وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة
جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثاله واجاب
البصريون بالتاويل كما اشار اليه المص بقوله ومسجد الجامع الخ قوله متاول المسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجده للصلوة
فاضافة كاضافة كيف شجاع قوله وتاويلهما الخ وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع
من قبيل اضافة العام الى الخاص فكذا في سائر الامثلة فتكون تلك الاضافة كاضافة
طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء وجانب اليمين قوله متاول بصلوة الساعة الاولى
وهي اول ساعة بعد زوال الشمس قوله وبقلة الحبة الحمقاء اي النبت الاحمق لانها
تنبت في مجاري السيول وموطئ الاقدام قال ومثل جرد قطيفة قال قدس سره في الحاشية

الكزبرة بالفتح وفتح الباء وضمها كشنيج ... فارسيه ...

جرد

جرد هر درشته از کهنکی وفرسودکی انتهی کلامه و قطیفه چادر رو باریک ... قال
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي اتحد معه في شمول الاطلاق وعدمه
كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه الليث وبالعكس وكل ما لم يطلق
عليه الاسد لم يطلق عليه الليث وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز النحاة
اضافة احد المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ الرضي
قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء ... زيد اي ذاته وشخصه واسم السلام
عليكم اي كلمة السلام ولفظه والمشهور ان اسم مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير
راجعا الى المضاف اليه لان ... عن حدوث الاختصاص مع عدم المضاف
دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت الخ يعني
ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال قوله واما اذا كان الجنس
فيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في اي زمن عند جماعة والاشهر في ان العين بمعنى
الذات اعم منه وبمعنى شيء او الموجود المطلق الخ مثل الموجود الذهني والخارجي عند
جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله لكل مفهوم هذا ان اريد بالشيء نفس
مفهومه من قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا اخذ من حيث انه ما تحقق في الذهن فهو
فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وحينئذ يكون العين اعم منه قوله حمل احدهما
على المدلول الخ من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على الدال قوله ذو وذات ومتى
فانهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة كقولك في اصباح اي وقتا صاحب هذا الاسم وذات صباح

مطلب

اي ذو وذات ومتى فانهما

أي مدة صاحب هذا الاسم وليس في أصبوحي لأن الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا
صبوحي زمان هذا الشرب قوله جعله مدلول هذا اللفظ لا دال هذا المدلول لأنه كنية
المجيء كالدال غير صحيح قوله لأنه قصد بهم بالإضافة قوله لأن اللقب يفيد تعيين
الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أو ذم فإذا ذكر أولا لا يغني عن الاسم
ولهذا لا يقدم اللقب على الاسم بل يؤخر عنه فيذكره على سبيل الإتباع بأن يكون
عطف بيان أو على سبيل القطع مرفوعا أو منصوبا قوله غالبا والمغلوب لا حكم له فإن
من غير أي الثاني غلب قلب قوله وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة وذلك لأن
نظرهم في أحوال أواخر الكلم قوله أو الملحق به بمعنى الإلحاق بالصحيح كون آخره أو آء
بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما إذا كانت في صدر
الكلام وحكما فيما إذا لم تكن في الصدر فإنها لا تستقل بها في حكم الابتداء بها قوله فإن
كان آخره يعني إن لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فإن كان آخره قوله لما كانت يا المتكلم
اعلم أنهم لما رأوا أن الكسر يلزم قبل الياء كالفتحة قبلها فصيروها إلى الياء ليكون
كالكسر قبلها قوله ولا تقلب ألف التثنية قيل كان الواجب على هذا أن لا تقلب واو الجمع ياء
للالتباس وأجيب بأن الأصل في الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها وإنما جوز هذيل القلب
لأنه استحسان ثم لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فإنه لأمر
يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما ولا يترك الأمر
المطرد اللازم للالتباس الذي يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة أي لأن

الساكنة

مطلب

قوله في حكم الابتداء بها أي حقيقة أو حكما متعلقا بالابتداء

للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا أن حرف المد من جنس الحركة جعلوا الألف قبل الياء ياء

إلى الكسرة لما كانت قبلها ضمة تقلب واوا قال الشيخ الرضي فقلب القلب أكثر بعد قلب الواو ياء
وأجيب أنه لم يؤثر إلى الياء إذا أتاه قلبها إلى الجبل من بعد زيادة فإنه مخير في القلب
وقلبها كسرة لتخولي تجمع الواوين قوله وفتحت الياء أي يا المتكلم
في الصور الثلث قوله جاء الياء كناسع الألف في قراءة نافع محياي بسكون الياء
لإجراء الوصل مجرى الوقف ولأن الألف أكثر مدا من أخويه فهو يقوم مقام الحركة
من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف كذا ذكره الشيخ
الرضي قال فافهم والبد لعله قدم الأول على الثاني ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء
من أخيه وأمه وأبيه وأما تقديم الأخ على الأم في الآية فلرعاية أسلوب الترقي
قوله فالحال في أخ وأب أي أو فيما إذا أضيف بعضها إلى يا المتكلم أخي وأبي وعلى
هذا يكون عطف قوله وأجاز المبرد عطف قوله وتقول حمي عليه عطف فعلية على
فعلية وأما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعلية على اسمية قوله وهي
الواو بدليل إضافة فل بواو قوله وأبي مالك بصيغة المخاطبة فل قد تكسر
في الكافية أوله قوله قد رأيت في المجاز وقد رأى وكتب عليه قوله قدر أي قضى
وقال في والمجاز اسم سوق بمنى ومعناه أي أظن انتهى وقوله أي بصيغة المجهول
قوله مع أنه يحتمل فلا يصح إثبات مذهبه بمجرد الاحتمال قوله أي إلى جمع أب فاصله
أبين كاضربين جمع أضرب قوله وتقول امرأة أي قوله إنما فصل بالفعل نسبة الحم والهن قوله

وقيل قد بعد واو الباب في الصاحب للمبالغة كأنه قال ليغير
من أخيه بل من أبويه بل من مصاحبته وبنيه
تغير القاضي

وهو فرد من الكل إلى الأعلى م

الى نفسه ولو قيل يا عال لكان اولى التحو زعم بعضهم ان الى المنى طب بمعنى اضافة الاسم
الى المنى طب غير صحيح لانه لا يضاف الا الى الا اشبه اللهم الا انه يحذف مضاف والتاء
جعل صيغة تقول للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخو واب
وحم وهن وفم احكم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان وحموان
وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء
لان فعلا صحيح العين افعال كجبل واجبال واما هن فلم يسمع فيه
انها حتى يستدل به على تحريك عينه وبوزنه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه
لانه يمكن ان يكون كثبة لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث
لا بد من فتحها وكذا الاول ليس فيه نقل لانه يمكن ان يكون كثمرات والام الجاهمة
ها وعينها واو بدليل افواه وفي عينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة والاصل السكون
ولا يدل صيغة الجمع بناء على حركة عينها لان فعلا ساكن العين معتلها يجمع على افعال
كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا منسيا
عوضت الميم عن الواو لئلا يؤدي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب
عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا في فيّ
من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وبعد اللام قدمت على العين
قوله بالحركات الثلث التابعة للحركة الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة فلا تهم

اعنى فوك وفاك وفيك قال وجاءهم الفم يرابه في الذكر رعاية فصاحة
اللغات والافصح ان يقول لكل لو وعصا ويد وغيث وفيه لغة سادسة
احد الكل ويمكن ان يكون شائعا قال ونحو اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول
فلان موزونه فاح واصلها فوه بدليل انه متناها فوا وان حذف عينها
لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان باب الطي اكثر من باب القوة والحمل على
الاغلب اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس ان لو كان
كفلس لقيل في المؤنث واوه يا كطية ولا بدل انه واو جمع ذو على انه مفتوح
العين لما مر قوله لانه وضع وصلة الى قال الشيخ الرضا انهم اذا ارادوا
ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل
ذهب فجاءوا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المفردات
والاعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان الغرض التوصل
يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس مع كون الغرض
والتعليل فانها وان لم تكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب
وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يرض بهما
مقامه قوله كقول الشاعر انما يعرف وكقول اللهم صل على محمد وذويه وما وقع
في كلام بعض المتأخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فذلك اقتباس
من الدعا المأثور قوله وكانه خص المصنف الذكر لان المقام للنظر الى حال اضافة

قوله لغلب في المؤنث الخ وكذا لو اعتبر الوجه علة الغلب فيه ايضا الا ان الاستدلال على فتح عينه لما كان بالمؤنث دون المذكر فضل الكلام والتأخير عن المذكر ... قوله فافهم

مطلب ان اصل ذو ذوو

قوله باب الطي وهو لفيف مقرون عينه واو ولامه ياء نحو طوى يطوي طيا وشوى يشوي شيا وباب القوة وهو لفيف مقرون عينه ولامه واو نحو قوي يقوى قوة ...

مطلب اللهم صل على محمد وذويه

وكانه ... [illegible] ... المجيء فلا ينبغي اضافته الى المتكلم ... لان الحكم عند اضافته الى ياء المتكلم فليس المقصود بيان اضافته حتى يلزم بيان المضاف اليه وهو اسم جنس ونحو

لا المصدر الخاص لكن عدل عنه للنوعية واما العدول لا جنسه فبعيد قوله اي هذا وكذا

متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل الشذوذ نحو ولكن ان يدعه التزونا

قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي

قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره في حاشية الكاهل ما بين الكتفين

انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو

متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا

بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتقييد

ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتأخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف

الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف

عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد التبعية او التأخر بحسب الرتبة

قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد

فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءا جزءا لان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في نحو

ضعيفين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من

باب علمت مثلا فان جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله بل من جهة واحدة

شخصية وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيء

المنسوب الى الاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني

غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيء المنسوب الى غلام زيد في قصد المتكلم منسوب

اليه

مبحث التوابع

اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت

هو المنعوت بحسب الذات قوله ثم ان لفظة كل اه وكذا لفظة التوابع لان التعريف

للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمان ... [illegible] ... الجمع والمنع

قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا واوفر تابعية كما في ...

قال يدل على معنى اي حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار

متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصلة ان

الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة تركيبية غير منفكة عنه وان

جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وقوله بكون التابع بحيث مقيد بزمان النسبة

فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه

انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد يخرجها وحمل التابع على المعنى

اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المختار انه لدفع توهم

ان الحال داخلة فيما قبل هذا القيد وكان منشأ التوهم حمل التابع على معناه

اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التأكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى

في المتبوع وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه يستلزم البدل مثل

اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه

واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على

فكما يخرج تلك الامور يخرج التأكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قال وفائدته

والفرق بين الصفة والنعت ان الصفة يقع على الموجود والمعدوم والنعت لا يقع الا على الموجود ويستعمل الاول ... والصفة يستعمل في المدح والذم ح

والفرق بين الصفة والوصف ان الوصف قائم بالمتكلم والصفة قائمة بالموصوف وقد يقام الوصف مقام الصفة نحو هذا زيد العالم ومررت برجل قائم اصباح

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف فقول القائل زيد عالم وصف لزيد والعلم القائم به صفة لا وصف كذا شرح هداية

مبحث النعت

المتكلمون فرقوا بين الوصف والصفة والنعت عندهم لفظ الواصف بكونه عالما وغير ذلك والصفة هي المعنى القائم بالموصوف وعند النحويين الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد واما الصفة ... عدة حلبي

قال وقد تكون لمجرد الثناء وقد يكون للتعميم كما كان ذلك في يوم
من الايام وقد تكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون للكشف الماهية نحو الجسم الطويل

مطلب في الصفة الكاشفة والمؤكدة

العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة
مفسرة والثانية مؤكدة والفرق بين الايضاح والتفسير بين وقيل الفرق بينهما
ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة
تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الماتن الحاقا لها بالمؤكدة وهنا بحث وهو ان كلا
من الطويل والعريض والعميق نعت وليس بكاشف والمجموع كاشف وليس بنعت
ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه في الجسم عند
جمهور الاشاعرة قلت لا دخل في ان المتكلم لم يقصد الا الكشف
المجموعي لان المجموع موقوف على ان هذا الجواب الذي لا يجري في مثل الانسان الحيوان
الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى
على اجزائه كما في قراءة الكتاب جزءا جزءا والبيت سقفا وجدرانا
ولما كان غالب ما ذكره الصفة الى هاهنا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي
اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعفوا
سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا ووقع التوفيق
نظر رده بقوله لا يخفى ان الكثر ما ذكره لا يصلح ردا الا انه كونه نعتا باعتبار
انه في قوة المشتق قال ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره الظاهر انه يطلق وغيره

بالواو

بالواو ولان بين الايضاف الا انه متعد او للاحد الامرين فلعله جعل او بمعنى
الواو وانما اتى بها ردا على من لم يشر الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه
نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او يقع بين المتغايرين
قال اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع هاهنا يعم الوضع النوعي
الا مثل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء
على ان اسم العدد صفة المعدود مجاز ونحو مررت برجل اى رجل بناء على ان
اى هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم تجاهل
انه يجهل الحال الجيب يحتاج الى السؤال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة
التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض متعلق بنقص على ان اللام ليست صلة
للوضع وهو فان التعريف والذا لجنب يكون موصوف لفظا او تقديرا قوله نحو
مررت برجل اى رجل اى هنا نكرة وصف النكرة مضافة الى ما هو بمعناها او بيان
منه كل وجد وصفا تكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة مضافة الى مثل متبوعها
لفظا او معنى يقال انت الرجل كل الرجل اى انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
في جميع الرجال وجد الرجل اى كان ما سواه هزلا وصف الرجال اى كان من سواه
باطل قال وبهذا الرجل يعني به اسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون
غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل
في الرجولية ليس وضعيا ثم قال ان قيل لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باعتبار معناها على ما وقعت له

المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما
يقال بهذا الرجل قلت لا يجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان
يحصل من اسماء الاجناس ولو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية
واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل يكون في غير الرجل ولهذا
يحذف الموصوف في الاغلب الا اذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في
الارض والسماء واما قولك بهذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف ... قال
ويريد بهذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى
العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع
فلا يقع صفة و ش وفي المواضع الا ان التي لا تدل اي لا تقصد بدلالة بهذا المعنى
لان المعرف الاعرف باللام لكثير بالالي واحد بعينه لان تعريفه لفظي ش التي
هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها
والمعرفة من اقسام الذات والكلام وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم
ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس معرفة
ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد والتوجيه بان الجملة في تاويل النكرة
(بين السطور: يخصص قولهم ان النعت يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا ... الخفي في توجيه التخصيص)
كما قاله الشيخ الرضي من ان قام رجل ذاهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه او ابوه
زيد في تاويل كائن ابوه زيد او ش لان الدلالة على معنى الخ قد سوى الشيخ
الرضي بين النعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة
التي

(حاشية: قوله الى التوجيه قولهم الخ وهو ان التنكير في قولهم هذا اعم من ان يكون حقيقة او حكما والجملة وان لم تكن نكرة حقيقة لكنها نكرة حكما فهي توافق منعوتها تنكيرا حكما حسن ... ه)

التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد ش لان الانشائية لا تقع صفة
صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح
فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية
لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصفة ش الا بتاويل بعيد
وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله ش جاؤوا بمذق هل رايت
الذئب قط ش اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني
من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله ش والا لم يكن فيها الضمير الرابط
يكون اجنبية الحال لم تكن حالا للنفس الموصوف والمتعلقة وفي الملازمة مناقشة
لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قال ويوصف بحال الموصوف والجار
والمجرور مفعول اي عالم مسمى فاعله و بحال متعلقه المتعلق الحكم من ان يكون
حاله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ما كان ربط الى حاله تلك النسبة كقولك
(بين السطور: اي الى الموصوف)
قام رجل ضارب اباه زيد ش يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها
بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة ش في عشرة امور المتابعة في تلك
الاشياء الكائنة اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه به قال والتعريف والتنكير
اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله
تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال والافراد والتثنية
المخصوصة

(حاشية: ... ثم الظاهر ان التقديم على الفاعل للاهتمام لئلا يتوهم من اول الامر خلو الصفة عن ضمير الموصوف)

مطلب وصف النكرة بالمعرفة

مطلب قد يوصف المفرد بالجمع اذا كان آه

والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعاً من اجزاء كوصف النطفة با
لامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله او فعيل لا يغير في ذلك كالانام
التفصيل المستعمل بمن قال والثاني يتبعه في الخمسة الاول الثلاثة منها فرجلاً لتحول
في الاعراب قيل ان الحال صفة بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف نحو
قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وهي تطابق الموصوف في العشرة قلنا
يمكن ان يجاب عنه بانه من قبيل وصف الشيء بحال نفسه محلاً وذلك لان
نصب على التشبيه بالمفعول محلاً والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
للتشبيه
فاعلاً محلاً قوله لانه بمنزلة يعدون علامة لكن ضعف فاعدوه علامة
اقل من ضعف يعدون علامة لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب
بخلاف الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعاً قوله وحمل عليهما
ضمير الغائب اي جاز الكسائي وصفه لقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى الوصفية بحسب الاستعمال وان
دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل
او المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك المعنى
اذا كان في الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى ان يقال في التعليل
ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساوياً والضمير اعرف المعارف فلا يصح
الوصفية فقط والموصوف اخص او مساو واشارة الى هذا التعليل ولذا وجه به

او الكتفي

او لكتفي به نحو قبح الدليل موقع المدلول كما في نسخة الشارح الرضي قوله اي الموصوف
المعرفة اشد اختصاصاً منهم من حمل الاخص على المساوي وحمله على ما هو مصطلح المنطقيين
وهو الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولاً فلان الموصوف معرفة
كان او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق والحمل على الخصوص
والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه واما ثانياً فلانه لا يصح بناء قوله ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الا ان يعتبر الاستخدام بان يكون ثمة اشارة
الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين انه قريب لا ترى في الاستخدام من الضمير
كما يدل عليه تعريفه اجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان قوله
ثمة نحو قوله قوله من اجله لانه المقصود ولا يجوز ان يكون المفصل الاصلي محلاً
في الرتبة عما ليس بمقصود قوله ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي اعرفها المتكلم
والمخاطب اذ في ظاهره واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة
وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات بعينه
بخصوصه عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع
غير معين وانما تعينه بالاشارة الحسية وكثيراً ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفاً في كلامهم ولهذا لم يفصل بين
اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف
باللام لان المعرف في مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معاً ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون

العين والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء كان بحسب ما يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه والا عند المبرد فتعريفه
انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر ش الا بمثله اى فى اللام
اللام او الموصول فسر بالمماثلة فى التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت
الذى تفرون منه ولا يخفى ان الآية من المثل لو لم تعين الذى فيكتسب فائدة فلهذا اعتبر
بقوله ان لاى اللام الخ فكان جعل الاضافة عهدية واشارة الى ما هو المعهود فيه عند
جمهور النحاة لا يقال يتجه فيه امر وهو ان الموصوف الواقع صفة ما فى اوله اللام
نحو الذى واخواته او نحو ما ومن واى الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور
فيه الاعم من المحصور نعم يتجه استدراك قوله او بالمضاف الى مثله الا عند من جعل
المضاف اعرف من المضاف اليه وان رجح فوجه بذى اللام وقد ينتقض بالآية
المذكورة واجيب عنه تارة بان المراد ما هو ذو اللام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته فى قوة المعرف باللام فان قولك الذى ضرب فى قوة الضارب وفيه
تأمل ش او انقص منه ينبغى ان يدعى ان الانقص لا ينحط الا درجة عما هو دون
المضاف اليه حتى يتبع المدعى ش ان المشار اليه انث بدليل الاشارة والمرور
ش بل رجل بدليل تذكير اسم الاشارة والصفة قال العطف هو فى اللغة الامالة
لقب هذا القسم من التابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا
بعطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة

قوله

مبحث العطف

ش اى قصد نسبة الى غرض صدقه على مثل البيت سقف وجدران فخانه ش بالنسبة الواقعة
فى الكلام اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غير او جاء
زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى
الكلام الذى فيه زيد ش لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك
تبين بالوصف المتبوع لذكر بعض فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر
اسميه وتبين بالتأكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب اليه فى الحقيقة
لا غيره او الحكم لم يقع غلطا ولا مجازا فى النسبة او ان المذكور بلفظ العموم
باق على عمومه ولا شك انك فى تبيينك شيئا بشىء فالمقصود هو المبين
والبيان فرعه ش واجيب بان المراد انه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها
انك غلطت بالمبدل منه بسبب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم
انك غالط به مثل هذا نجم بدر شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل
منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولا شبهة فى ان المبدل منه فى تلك الاقسام
ليس بمقصود فيدخل بدل الغلط فى حد العطف لو لم يكن قوله بتوسط احد
فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين
بالنسبة ان يكونا مقصودين باصل النسبة المدركة على انه ناجح واحد من الانحاء الى
الحكم والتردد وغير ذلك سواء بقى القصدان اولا فباعتبار اصل النسبة
ش رد المعطوف ببلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقيهما فى اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا

وباعتبار كونهما على النهج من الامر لا يدخل فيه المعطوف باو واما وام لان
النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم
اشتراط بقا القصد لا يدخل فيه المعطوف ببل لانه [المتبوع] فقصد ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه ببل وقصد التابع قوله ولما تم الحد بما ذكره اخذ فيما يتعلق به
احدهما ان قولنا بتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قولنا
مثل قام زيد وعمرو لانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف ولانه
قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الوهم
ويؤيده تاخير المثال لكنه ليس له دخل في المنع والجمع كما هو نظيره ذلك في تعريف
الاتي قال بتوسط بينه الاظهر يتبع فكان فيه تجريدا قال واذا عطف اي اذا
اريد العطف قال اكد لا يعاد الرفع كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة
قوله لانه طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فقد يكتفي بالفصل بغيره كما هنا في ضرب القاضي
امراة قوله ما اشركنا قوله واعلم ان مذهب البصريين اشارة من تابعيه التفسير في المثال
الى انه خالف القبيلتين لانه واجب التاكيد حيث قال اكد ان قلت
يجوز ان يريد به الوجوب الاستحساني قلنا يأباه ذلك اذ لو وجب المفعول معه
من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله وهو يرفعهما قال الشيخ
الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشكل انه لا معنى له وانه جلبت لهذا الغرض
كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت
بزيد

(margin: فيه جاز حذف نون الجمع مع نصب المفعول تخفيفا وكذلك المثنى انما حذف للتخفيف لا للاضافة وذلك لان اللام موصولة قد طالت الصلة بنصب المفعول تقول الضاربا زيدا والضاربوا زيدا قال ... الحافظو عورة ولم يحذف النون عند اسم الفاعل اللازم لانه لا يلزم منه طول الصلة ولا من اسم الفاعل المجرد عن اللام وان كان متعديا لانه ليس هناك صلة حتى تطول)

(margin: امراة القاضي والوجه حذفت)

(margin: اي غرض العطف على المجرور المنفصل عبد الكريم)

(margin: والبصريين والكوفيين)

غلاما واحدا لم يخبر الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله بدليل قولهم بيني
وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي
نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للملابسة فمعنى انه يمكن الاستيناف بمعنى
الجار ويكون بسبب الاستيناف يعني لكنه لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان
الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في الحرف يعني انه ليس باقل من الحرف
الزائد قوله مستدلين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل
في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها معطوف على مقدر والتقدير وبالابوين
والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لانه ما قبله واتقوا الله
الذي تساءلون وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون
لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تساءلون
لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون تركوا اعادة
الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القراءة السبع متواترة قوله وقوي اللفظ
والمعنوي كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تامل لكل العامل لا حلا
فيه يعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة
للعهد الذهني قوله او المحمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن لزم جمع الضمير برجلا ويكن

(margin: اي بعد القصد لا بعد الاعتبار)

(margin: بعض العلماء الواحد في امثال المذكورين)

انه یجاب عنه بان ذلک مبنی علی ما ذهب الیه الشیخ الرضی من ان القضایا الواقعة
فی النکرات اذا لم تکن تلک النکرات مختصة بحکم وصفة کانت نکرات ش اذ
لو نصب او خفض الخ ولا یجوز ان یکون معطوفا علی قائما وعمرو معطوفا علی
زید حتی یکون من باب العطف علی معمولی عامل واحد لامتناع عمل ما فی الخبر
المتقدم ش فتعین الرفع علی ان یکون الخ حتیم ان یکون مبتدا او عمرو فاعله
وانما لم یذکر هذا الاحتمال لانه فی قوة الفعلیة فیصیر بمنزلة عطف الفعلیة
علی الاسمیة و عطف بان یکون معناها السببیة مع العطف کالفا الناصبة للمضارع
ش لکنها حینئذ تجعل الجملتین جملة واحدة وذلک الاتصال بینهما بالسببیة افاد
الشیخ الرضی ما حاصله ان الجملة التی یلزم منها الضمیر کالصلة والصفة وخبر
المبتدا اذا عطف علیها جملة اخری متعلقة بها بان کان مضمونها بعد مضمون
الاولی مترتبا عنه او لا او بغیر ذلک جاز تجرد احدیهما عن الضمیر اکتفاء باحدیهما
وذلک لان ذلک التعلق یجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذی جاء فتغرب
الشمس زید لان المعنی الذی یعقب مجیئه غروب الشمس زید وکذا الحال
فی ثم واما الواو فلما کان للجمع المطلق لم یجز ذلک فیه الا اذا ساعده الواو تنبیه
علی التعلق کما تقول الذی قام وقعدت هند فی تلک الحال زید ش والکثر
الخ رحمه علی ان المعنی علی معمولی عاملین بحذف المضاف وانما حذف
المضاف لیقع الحکم علی مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد علی
المعمول

قوله عم بان یکون معناها السببیة لا العطف کما هو ان القینة فاکرم نخ

مطلب
امتناع عمل ما فی الخبر المتقدم

فان عدم الجواز مناط تعدد العامل الخ نخ

المعمول ولذا جاز العطف علی معمولی عامل واحد ش هذا ای فهذا العطف وان کان
بحسب الظاهر جائز الظاهر کانه اشاره الی دفع ما قیل فی هذا المقام من ان [illegible] فی قوله
القائم الفاضل الهندی رحمه
واذا عطف علی عاملین مختلفین لم یجز مناف للمتقدم وان لفظة اذا ومیة
الی ضی لتقضی التحقق فکیف یصح الحکم بعدم الجواز وان الصواب ان یقول لم یجز
العطف علی عاملین مختلفین وحاصل الدفع ان العطف بحسب الظاهر متحقق والتحقق
بحسب الظاهر لا ینافی الامتناع بحسب الحقیقة ولعل النکتة فی العدول عن الصواب
المبالغة فی الامتناع فکانه قال ان ذلک العطف وان کان ثابتا بعد وقوعه بحسب الظاهر لکن الحکم
بامتناعه لقیام الدلیل الجلی وهو قیام حرف مقام عاملین ولک ان تقول ان المراد
من قوله واذا عطف اذا ارید العطف وحینئذ یندفع الاشکال المذکور لکن یتجه
علیه ان عدم الجواز لا یبتنی علی تلک الارادة فانه ثابت علی تقدیر عدمها فلا
فائدة فی التعلیق ش لکنه لم یجز عند الجمهور المفهوم من کلام الشیخ الرضی
ان مذهب المتقدمین ومنهم الاخفش ان العطف علی معمولی عاملین جائز الا
ما فیه الفصل بین العاطف والمجرور نحو ان زیدا فی الدار وعمرا الحجرة فانه ممتنع اتفاقا
للفصل بین العاطف الذی هو کالجار وبین المجرور وان مذهب سیبویه والفراء
المنع مطلقا واما المتاخرون فلم یجوزوا الا تقدم المجرور فی المعطوف علیه ویتاخر
المنصوب او المرفوع ثم یاتی المعطوف علی ذلک الترتیب وان لم یکن علی هذا الوجه
لم یجز نحو زید فی الدار والحجرة عمرو ومنهم من استدل علی عدم الجواز بعدم استواء الکلام

واولى لان المجرور في الاول مؤخر وفي الثاني متقدم والمصنف استدل بان ذلك العطف
خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع وهو الضابط المذكور انتهى حاصل
من هذا التفصيل يظهر ما في كلام المصنف اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك غير صحيح
لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا
فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليها واما
ثالثا فهو عند ان استثناه خارج عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف
مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار الخ فانه يتبدل
عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها
على حذف المضاف حتى لا يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد
جا بالهمزة وبالواو اي عقب به العطف لان العاطف يوهم التغاير وقد يراد في التاكيد
اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
وقوله ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة قوله اي حاله وشانه في قوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شانه
في العلو اي جناب العلو اعظم من ان يوصف وامره في الغفران اي في باب الغفر ظاهر قيل في النسبة
تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد انه تمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة
اذا كان الامر بمعنى الشئ او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حال
ان الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد

وكما

قوله بل يحملها على حذف المضاف ... غ ب رحمه الله

بحث التاكيد

... ع ب رحمه الله

وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة
معينة فيكون حقيقة في مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ولهذا اطلق
النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ لا بتكرير المعنى في زعم نافع لما
لا بالتكرير المعنوي
قصدت به من رفع الغفلة او من رفع ظن الغلط فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه
فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليه
الصورة الاولى قوله لذكر كله واجمع الخ قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا
ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة وقد
قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة ورابعة الى غير ذلك واما اذا ارادوها
باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الى الفاظ الجميع فان الاغلب قطعه
عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا
على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا وما مثل اجمع
وتصرفاته واخواته ولا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما يفصل
من التثنية والجمع وغيرهما
جمعا وجمع حاليين على قلة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بنا زائدة
نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى
اجمعون وكيتعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا

تأكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تأكيدا ومرة حالا وذلك في
الثلثة وما فوقها تقول جاء القوم ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة واضرابها الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد وقبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلث
قوله اما البدل والعطف فظاهر وجه ابا بكر في اخراج بدل الغلط احتيج الى مثنية وهو
ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا التابع فيها قوله وافادتها
توضيح متبوعها الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة
ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي
حاشية على الرضي
قال المص في اخراج الصفة المؤكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق
بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة
فيها على النفخة اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان
واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلول للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة
من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب تضمنا لا مطابقة
لان كونهم مجتمعين في المجيء يستفاد لا بد منهم [illegible] احد مدلول اللفظ
من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول احد
الكلمة وقد صرح بان اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين
[illegible]
بالفعل

بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود في حالة واحدة
قال وهو لفظي ومعنوي لا يجوز ان يؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي الا اذا كانت تلك النكرة
محكوما بها ولا تؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التأكيد
بكل واجمع دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر قال
الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرر اللفظ الاول او ما به تكرر اللفظ الاول
قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدري للتأكيد بطريق
الاستخدام ولا يخفى بعده اعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيد في قولك
يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق هذا الحد عليه واجيب عنه بان زيد يجوز ان
يذكر على انه مقرر كما هو الظاهر فيكون تأكيدا لفظيا قطعا ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه
توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق وح
يكون زيد الثاني بدلا وجاز ان يكون شيء واحد مقصودا او غير مقصود بحسب وقتين
قوله او حكما بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون
تأكيدا لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه كرباسا بان المرادف وكونها
بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ظاهرا بعد ضم اجمع واما قوله الحصر والتقى والمرادفة

ليس الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد للاجمع بل هي تاكيد لما اكد به اجمع واما
قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها لا تستعمل
يعني انها لا تستعمل بدونه وانها طفا معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ كلها على العلم
ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان
كان على حرف واحد تكرر بتكرار عامله في النية نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم وقد يجوز في
تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت
وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته
اياه وهو واما المستقل فهو تكرير بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى
وهم بالاخرة هم كافرون قال قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي
على ضربين احدهما ان يعيد اللفظ الاول والثاني ان يقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له
في حالة الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث
من نبثت الشيء اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قال من القسم الثاني
اي لا معنى لها مفردة وقيل من القسم الثالث وذكر اشتقاقها مما ذكره الشارح قدس سره قال وكلما

مطلب المستقل فهو تكرير بلا فصل ومع الفصل

استنباط

استنباط مناسبة الخ اما التمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام
الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام واما الشمول فلانه يستلزم الانبساط وشمولا
والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد وللعام امتداد وجودي قال وعن بعض
العرب نفسانا بجاء الاولى اولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تاكد اتصالهما لفظا
ومعنى قال باختلاف الضمير في كله وكذا في جميعه قال او الجمع غير جمع المذكر السالم فانه لا يؤنث
قال وجمعه في جمع المؤنث او ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي
فانه جوزه اذا كان مكسرا قال ولا حاجة الى ذكر الافراد وقيل المراد بقوله ذا اجزاء او تعدد يجوز
يعني بطريق عموم المجاز فتناول الاجزاء والافراد قال لانه الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة
ولو كان الحكم على كل واحد واحد من افراده كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز
عكس ذلك ايضا وهو توهم الحكم على كل افراده مع ان المحكوم عليه هو المجموع كقولك
زيد انسان وكل الانسان اي مجموعه حيوان كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها
حسا او حكما اي افتراقا حسيا او افتراقا حكميا والظاهر انه لا يكفي الافتراق الحسي
بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو اجزاء يصح افتراقها حكما لم يصح توكيده بكل تاكيده
واجمع فالمعيار الافتراق الحكمي قال مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
قال الشيخ الرضي قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت
العبد فان التاكيد بكل يرفع الاحتمال الاول لا الثاني لان الاول اشتهر فسبق الفهم

قوله كالدرهم البيض الخ فانه لو لم يلاحظ
افراد الكل الذي هو الدرهم مجتمعة
لم يصح توصيفه بالجمع الذي هو البيض
وكذا الحال في الدينار الصفر
منه

بحث البدل

اليه فلا يحصل المقصود واذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزاء العبيد قال
بخلاف جاءني زيد كله القياس عليه يقتضي ان لا يصح اختصم الزيدان كلاهما خلافا للمبرد فانه جوزه
وهو خلاف القياس والسماع قال واكتع واخواته اتباع لاجمع واذا اردت الجمع بين الفاظ
التأكيد وذلك عند غير الزمخشري فلا فقد يجب ترتيب المتن لكن يناقش في تأخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري
وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة
للنفس في تقديم الموصوف اولى واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين مستعارة
لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
اولى واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع واما تقديم اكتع في الصحيح على اخواته
فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه من قولهم حول كتيع اي تام قال بما نسب الى المتبوع فيه ايهام
منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال وهو ظرف لنسب او حال من المستتر فيه اي منسوبا ومعنى المتبوع
بل يكون النسبة اليه توطئة هذا يخرج في بدل الغلط قوله لان متبوعه مقصود ابتداء ومتبوع
البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء اولا فدخل فيه يا زيد زيدان فيه لا
فانه لم يكن مقصودا ابتداء لما ذكرنا في بحث التأكيد لكنه مقصود انتهاء ويظهر من ذلك
ان هذا التقدير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء بوجه الا
حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل الى قوله ولا انتهاء قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن انباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم
نخ
في المستثنى

في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الى التابع مقصودة
قلت اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالا
مستثنى المحض او من ان يقال انه في قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك
ما قام احد غير زيد كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسبب القيام وح
لا حاجة الى تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن حاجب انما قيل له بدل الاشتمال
لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان ينبغي
ان يحمل كلام الشيخ قدس سره على هذا قوله فالاضافة في الاخيرين الخ اعترض عليه بان
هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف
الاخيرين على الاولين وقد وجه بان يكون اضافة التابع والمتبوع من جهة واحدة
شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا
على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق
بين المذكورة والمقدرة في الاولين النائب مناب المضاف او قرئ بالجر بتقدير
المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان
في المبين ولولا المبين لم يأت به الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول
ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعله مناط الحكم فكانك قلت
جاءني زيد من قطع النظر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك الحث على المخاطب واردت ان الاكرام

وقع عليه من حيث انه اصول وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله حيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالاً فلو لم تكن النسبة الى الملابس اجمالاً بل تفصيلاً لم يكن
بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير شيئاً وبنى الوزير وكلاه لان
الملابس مفهوم معين قوله لخلاف ضربت زيداً حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد
لاخراج واخراج ما ذكرناه معيناً قوله فيدخل فيه لكان اى لم يلزم ثبوت قسيم خامس قوله
نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون
مثالاً لبدل الاشتمال وكذا المثال الآخر قوله بعد ان غلطت بالقصد وشرط السكوت المذكور
الترقي او بالنسيان او سبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخير انه لا يوجد اسم في كلام
الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فجهة الاضراب ببل قوله بغيره قيل تعلق
بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر حيثية كونه مبدلاً منه او متبوعاً بل حيثية
كونه غلطاً قوله واذا كان البدل ويجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة
مبدلة من معرفة قوله فالنعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على الاطلاق بل هو في
بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجب ترك النعت اذا استفيد من المبدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اى مقدس مرتين قوله البدل لئلا
يكون المقصود انقص نقل عن المصنف انه جعل هذا وجهاً لتوصيف بدل الكل واما في توصيف
بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه
او ملابسه فلو كان متصلاً لكان موصوفاً ولو كان منفصلاً لكان موصوفاً قوله ومضمرين نحو

الزيدون

الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلاً اذا تقدم لفظ الزيدين
واضربك والنحاة يوردون في هذا المقام ضربتك بدل ضربته اياه وهو تاكيد لفظي
لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت
تاكيد فكذا ههنا انتهى حاصل كلامه ان البدل يفيد ما لا يفيده الاول وما ذكروه
من المثال لا يفيد الا ما يفيده الاول قلت ان البدل يفيد ههنا ان ما ينبغي
ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيداً الذي اشرنا اليه فقولك يا زيد زيد قوله لان المضمر
والمخاطب الخ قيل لانه يلزم ان يكون شيء غائباً او مخاطباً او متكلماً وفيه بحث
اذ يلزم منه انه لا يجوز ابدال حد صحيح الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلولهما واحدا
فلا يفيد زيادة على ما يفيد المبدل منه وفيه ان المضمرين متغايران غاية ما في الباب
انهما متحدان بحسب الذات قوله فان المانع فيهما مفقود فيفيد ما لا يفيده المبدل منه
وانى على ناقة وبراء عجفاء نقباء الدبر اى ... والعجفاء الاعرج والنقباء
سورة شدة باى ان كان فجر اى كذب يقال يمين فاجرة قوله ان جعلناه بمعنى
المصير اى ضمن فيه معنى الجمع قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون
المبني الثاني هو في التعريف معلوماً بوجه ما غير الوجه الذي اريد كسبه لانا نقول
لا اعتبار بهذا الاحتمال وان لم يصح الاعتراض على تعريف بانه تعريف الشيء بنفسه
والظاهر ان السر في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به
وجه لا منهوبه كان مجازاً قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب كما هو المشهور

المتكلم

بحث عطف البيان

بحث المبني

لانه امر الى طب فاذا كان مع اللام كان معربا قوله والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما يشهد
عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعني انه اراد بتقريره ما يبنى الاصل
مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل لكن بشرط ان لا يعارضها جهة
مقتضية للاعراب كالاضافة في اي الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه
عليه من انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة
للبناء لاستلزامه الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة
مراتب ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب قوله انما تتضمن الاسم معنى المبني
الاصل حقيقة لا توهما فلا يلزم بناء التثنية لانه تتضمنها بواو العطف وهي ليست
حقيقية قوله فطرة او بهما لمنع الخلو للتشكيك فلا ينافي التوزيع في الكلي
نحو زيد غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب بانه غير مركب حكما باعتبار
قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصبيان لا ما يرى به القراءة
من صورته لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن حركات البناء
بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون الضم والفتح والكسر
والوقف وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين
ولا يطلق عليهما الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
مجازا

قوله لانه تتضمنها بواو العطف اذ قولك جاءني زيدان مثلا في قوة جاء زيد وزيد

والقاب البناء المفهوم من المبني حين علامة يعني القاب حركات اواخره وسكونها

مجازا قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية
حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر
ووقف يسمى الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ
به والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به والوقف وقفا لتوقف النفس
عن الحركة قوله وبالعكس يعني يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية
والمراد ان الحركات المذكورة لما قيل ان الكلام يدل على اختصاص الضم والفتح
والكسر بالمبني ولقد فهم ذلك الاختصاص من قوله والقابه لان لقب الشيء مختص
فعلى ما ذكره الشارح كان معناه ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا لمخصوصها قوله كثيرا
لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون على الجزم لحذف الحركة
قال حيث قال بالضمة رفعا فقد بنا قوله فيه بالوفاق بين ما معه التاء وما ليست
معه قال والكنايات الاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب ككيف وفلان
قال والاصوات قيل انها ليست باسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء
المبنية في البناء فلهذا اعدها منها قال المضمر قدمه على سائر المبنيات لانه ليس في شيء منه
اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه مشابهة الالتباس وعلة بنائه احتياجه الى
حضور او تقدم مكني عنه قال ما وضع اي اسم وضع فلا يرد النقض بنحو كافي ذلك
قوله من حيث انه متكلم فيه انه ايا في ايای مثلا ضمير على القول المختار مع انه ليس بموضوع
للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكنى عنه مع قطع النظر عن حيثية التكلم والخطاب والغيبة

اي الجزم الذي بسبب حذف الحركة

بحث المضمر

وانما يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزم منها تلك اللواحق معنى باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن ان يجاب ايضا عنه بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله بلفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرج عن الحد بالتفسير الثاني لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هنالك يخرج زيدا اذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي عادة او بطريق الكناية وقال بهذا خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وحريا ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى وتقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لانه يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيد اذا اريد الوضع بطريق الكناية اذ قد خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله لفظا متقدم داخلا في الحد بناء على ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اعلم ان تفسير

التقدم

التقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا او معنى او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكنه لما كان المقصود الاصلي هنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقدم اللفظي الى التحقيق والتقديري خلاف ما ارتضاه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقديري كما مر في باب بيان حكم المرفوع وبيان الاعراب بل يقول القائل ان يقول لا معنى لانه جعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه جعل الحضور الذهني وعهدية قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر ولا يخفى ان التحلي ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر واما التقدم فتحقيقي لا حاجة فيه الى التحلي نعم لو جعل الضمير راجعا الى المعنى الذي بعده احتيج الى التحلي في التقدم بان يقال مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي بذاته تقدم المرجع لكنه قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم من خص الاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من باب المفهوم من السياق والظاهر انه لا يبعد ان يكون المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر انه يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام الباعث على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان معنى ضمنه قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن قوله وكذا الحال

في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز من التكرار وحذف الفاعل قال فالمتصل
الف للتثنية قال المستتر نيته في التلفظ بتاء التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه
للاختصار قوله لا مانع ان قلت من الموانع الفصل وقد تحقق بين المضاف والمضاف اليه
قلنا لا نسلم انما كان المضاف اليه ضميرا وان الفصل بينهما مطلق قبيح قال الاول ضربت
وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع
المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم الموضوعة ماضيا
كان او مستقبلا او بان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت فلم ذكر
صيغة المجهول قلت ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير فدفع المتكلم
توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى هنا يشمل هذا الحكم لا لاسقاط فيلزم
ان لا يدخل ما بعد هذا الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت وما دون ذلك الى
ضربن وضربن فيكون الى للاسقاط فيدخل قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدؤون
بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد يشكل بتبدل
همزتها هاء نحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون والالف زيدت للوقف قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال
الشيخ الرضي هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم وقال بعضهم
ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق اياك واخواته ضماير عند الكوفيين واياه
عماد قوله لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة لان المشاهدة شاهدة على معان

الفرق

الفرق قوله واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة
قياسا على المرفوع المنفصل كهو وهي قال خاصة قيل حال من فاعل ضمير المستتر والتاء للمبالغة

مطلب ان التاء في خاصة للمبالغة

او مصدر كالكاذبة منصوبة بمحذوف اي اختص بالاستتار خصوصا والجملة معترضة
قوله التي وضعها للاختصار ان المنظور في هذا الباب للاختصار اما اولا فلاخذ المعاني
المقتضية للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاج الى الالفاظ الاخر واما ثانيا فبقلة الحروف وهي
في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا اخبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهم
وجدت غالبا ان الضمير اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع
الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا التبس على المخاطب ان زيد
العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت وانا وهو بعد سبق
المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب
المتصل المستتر من مقولة الحرف والصوت ولا ادري من اي مقولة هو للمتكلم صفة
للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا او استتارا مطلقا والظاهر ما قاله الشارح
قدس سره من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله في الصفة مطلقا وفي الصفة
مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر صور
الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا
كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب الانفصال نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي
الجملة فاعتني بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الا لتعذر المتصل اللام للوقت

اولا جاء قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله
فاذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او
بالنصب بابه ما او قع تابعا بالعطف تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما
المفيدة للشك في اول الامر نحو جائني اما انت او زيد وما وقع ثانيا في باب علمت واعطيت
اذا كان الانفصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت اولى قال لغرض قال الشيخ الرضي
احترز به عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز فيه الا المنفصل اذ لا غرض فيه لان قولك
ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل
يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجاري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا
اقتصارا على ما هو الاصح لظهور ان الحكم لا يختلف قال وما ضربك الا انا وكذا
انما ضربك انا ولكنه تاكيد لازم لا فاعل الى هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل
هنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هو له في الافراد او فرعيه يعني التثنية
يعني الضمير المذكور
والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان مجرى الضمير صفة او فعلا
وان اتفقا فيما ذكر فان اتفقا في التكلم والغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المجرى فعلا
او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف
في جميع الافعال الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين فان

اللبس

تنبيه ... الضمير

اللبس حاصل هنا ويرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بالتاكيد فلم ترتفع الالتباس بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد
البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس او لا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب
تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت في المفعول
في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتف به قلنا لان هذا الضمير لم يوت
به لاجل رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه فيضيف الالتباس على تقدير حذفه فانه
لا يجوز رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران ولم يكن احدهما متعذر
فيه الاتصال قوله احتراز عما اذا اتيا سويا قال سيبويه ان كانا غايبين جاز الاتصال
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غايبين لم يجز الا الاتصال واجاز المبرد
قياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه يجوز ان يرجح الا وال
بانه فاعل في الاصل كضربتك او فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن
ان يدفع بان الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار البشاعة في اللفظ قوله فيلزم انفصال المتعذر الحج ولان الثاني اشرف من
الاول لكونه اعرف فيليق ان يكون متصلا بما هو اصلي قوله وحكي سيبويه اي عن النحويين
وقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف بغير مواضعها واستجاده
المبرد مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال قوله باعتبار
عدم الاعتداد او بسبب الانفصال في التعلق لما هو اشرف فهو وصيرورته من جملته بالاتصال قوله وان شئت او رددته منفصلا
مقصود

قال الشيخ الرضي والانفصال في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول
الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني اتصل بغير الفاعل وفي مفعولي
باب علمت رائحة المبتدا والخبر وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل خبر المبتدا ان قيل
ان الانفصال خبر المبتدا باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح
ابقاء اثره قلت هو معدوم صورة ثابت معنى وان نسخ عمله لفظا لان الناسخ
في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي لكون ما بعد
لولا مبتدا عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلثة تقتضي
الانفصال قوله لكنه غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج عما قبله لان المراد بقوله
لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله الى اخرها من اوله الى اخره فينتظم ضمير المتكلم
لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قوله وعسيت الخ اي لما تم لولا انت وعسيت
الا انهما لاختلاف الضمير بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضمير الثاني في لولاك وعساه
اعتبر لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي في مقام اتصال
الضمير خافضة قال سيبويه يصح ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما
بعدها بالاضافة واذا وليها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضي فيه نظر لان الجار
اذا لم يكن زائدا لا بد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جواب
اي يعني لولاك لهلكت ثم انتفى هلاكي بوجودك قوله فلا خفض يستقر فيما بعد لولا ويلزم
ان يعتبر انتفى عن ضمير قوله وكسيبويه في نفسه ويرجح ان التغيير في واحد قوله لتعارضهما في المعنى

لان معناهما

بحث نون الوقاية

لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعى جانب لعل وعسى فيشبه الاسم وكجعل فيه مضارعا
البتة والغالب فيه ان يكون مع ان رعاية عسى وجاز تركها رعاية لعل قال ونون الوقاية ويسمى
ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحافظ هذه النون اخر
الكلمة عن الكسر قوله اي ياء المتكلم اذ لم يعهد غيره قوله لسولها اي ليحفظ عما هو اخت الجر وهو
الكسر في اخر اجزاء الكلمة بغير عارضة لالتقاء الساكنين ونحوه لانهم لما منعوا الفعل من الجر وكانت
الكسرة اصل علامة الجر بخلاف الفتحة والضمة اي كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت له وبعبارة اخرى
كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار التبعيد
عن الجر ورضوا بهذه نحو اعطاني ويعطيني اما لحاق الباب او لكون الكسر مقدرا كما في
عصاي وقاضي وتركها في عساي لحملها على لعل قوله ولهذا سميت نون الوقاية
يعني ان اضافته من باب اضافة السبب الى المسبب ولكن نقول ايضا من باب رجل
سوء قال عوضا عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير او نون التاكيد او لم يكن معه
احدهما وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات لان نون
الاعراب كنون الوقاية في ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء
فانها الزم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت مخير عام وقوله
مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان الخ هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز
اي نبين سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل ليت
ولعل ولان لدن حكمها مع الياء والمشهور رجحان النون وذلك لانه حمل التخيير على التسوية

كما ينساق اليه الوهم وخص قوله وافرادهما بما سوى ليس ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد وتقرر
في لدن انه تبع الجزولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه لم يذكره مع ليس قوله لكن لم يحافظ على الحركة
الناشئة هذا ظاهر في غير التثنية واما في التثنية فوجهه انه لم تقم المناسبة مغايرة للكسر نون الاثنين
او انها لطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي لم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين قال سيبويه يقال في لدن بالضم لدى وفي الكاف الجارة كي لان السكون فان و يبعد
الكلمة عن الاسماء المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم يقربها
الى تلك الاسماء ومن ههنا يعلم ان التحرز عن اجتماع الحرف في المضارع مع النون من حيث انه
فعل لا من حيث ان حركة اخره حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة لشبهها
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل تحرزا عن اجتماع النونات فيه تفكيك او ليس في لدن الا
اجتماع نونين قوله كما في لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات او ليس الفاصل بين اللامين
الا حرفا واحدا قال ويختار في ليت المشهور فيه ان النون لازمة الا لضرورة الشعر قال
ويتوسط بين المبتداء والخبر الظاهر ان يقول ويقع بين المبتداء والخبر ففيه تجريد وجعل
انه يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قال قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتداء وخبرا
فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتداء والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه بان فيه جمعا بين
الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند البعض او بان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتداء مثلا الجزء
الاول من الجملة وبالخبر الجزء الثاني منها وبانه المبتداء والخبر على حقيقتهما لا من قبيل

رايت

رايت هذا الشيء فرسا به وصباه وان حقيقة وفيه نظر لان الوصف الى الحاضر لغو وفي الغايب
معتبر ولهذا ابنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف
بالغايب فنظيره ما ذكره لا يشتبه بلوز فرسا به وصباه لا رايت هذا الشيء فرسا وصبيا قال صيغة
مرفوع المطابق للفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع
ايما الى ما يفصل بما هو في صورة الضمير
لتناسب الطرفين اعني المبتداء والخبر قال مطابقا للمبتداء انتشار كله وقد يجعل مطابقا للخبر
كما قيل ان تذكير الضمير في ... هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة ربما وقع
بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب قال يسمى فصلا عند البصريين و
عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبرية قوله وذلك التوسط
لينفصل يعني انه فصل لينفصل علة غائية للتوسط فيكون يسمى فصلا جملة معترضة بين
الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية
ولو كان المقصود بيان التسمية لقال لانه يفصل الا انه فاصل وانما كان يفصل
لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوصف قال نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا
ان يكون الخبر صفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك لان اشتراطه لثبوت الالتباس في المبتداء
والخبر اذا كانا نكرتين قلت الحاكم مع تعبيرها ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قو
زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان
كذلك ح
النكرة لا تؤكد والظاهر انه يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس
وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع والجاز الى زمنه وقوعه قبل المفعال ع

[illegible] فصل

لك

لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدأ او تأكيدا فالجواب فقوله
تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تأكيد الظاهر بالمضمر وفي نظره تأكيد المنصوب بالمرفوع
والجواب عنه بانه تأكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت وليس
ذلك لحقيقة احتمال الآخر لانه مبتدأ عند المحققين قوله ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله له
لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وبعضهم يجعله تأكيدا لما قبله ومنه ضمير
لام التأكيد فان لام التأكيد لا يدخل التوكيد قوله ويتقدم قبل الجملة تلك الجمل خبرية
اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه بعيد قوله ضمير غائب لان المراد به الشأن
والقصة وهو ضمير غائب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف ضمير الفصل فانها عبارة عن المبتداء
فيلزم مطابقتها له كما ذكرنا قوله ويجيء تأنيثه قال الشيخ الرضي تأنيث هذا الضمير اذا
لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قبيح لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع قوله و
الظاهر انه قياس ضمير الشأن والقصة معترضة لانه وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر صفة
له قوله بانه كان مبتدأ او بانه كان عاملا حرفا والضمير مرفوع على التخيير ذلك قوله اما جوازه فلكونه
على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه ان مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف
بل لا بد له من قرينة وجاز انه يقال قد يتقدم القرينة على الحذف وعلى مفهومية المحذوف
اما على الحذف ففي الجزئي في نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على مفهومية المحذوف فلانه حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل

[illegible]

اذا لم يكن ضمير الشأن لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا
تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تأويل المفرد وهي اسم
لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الجزء كلام مستقل كذا
قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما في قوله تعالى ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق وذلك الدليل انه نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المجازاة ان قلت
يجوز ان يكون هذه من حروف التصريف قلنا ذلك بعيد غاية البعد لعدم يجوز ان يقال فيه
فيما قلنا في الحديث قال وقد مر [illegible] في الكنيسة [illegible] النصارى الجآذر
جمع جؤذر وهو ولد البقر الوحشية قوله اي اسما وضع كل واحد منها [illegible] بذلك لانه
المفسر بحسب الظاهر هو المجموع [illegible] استعارة حسية هي تخييل
امتداد او اصل بين المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا المحسوس
مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مع قد اضيف الى الاشارة بل لذلك المركب
الاضافي معنى اصطلاحي كما ان العلم اريد به انه بالاشارة المعلومة لكل احد من الفظ
ايضا انه ليس تعريفا للشيء بنفسه كما يتوهم لان الماخوذ في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون
كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله يحمل على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد وما
من شيء الا ويدل عليه قوله وهي في اللغة [illegible] لم يصح حمله على [illegible] الجمع احتاج
الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله وهي مبتدأ المحذوف الخبر اي وهي جمع والجملة التي بعده مبينة

اسماء الاشارة

والاولى ان يقال اى وبه فيما سيذكر وتارة بان ذا خبر بتقدير معطوف اى وبه ذا واضرابه
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اى وهو للمذكر ويلزم على هذا التقدير حذف المبتدا وحذف
المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير
العايد اى وبه ذا منهما للمذكر وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا محذوف والجملة خبر المبتدا
في بعض النسخ
الاول بينها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سرد الكلام ليس على شيء منها والحمد لله
قوله قال فصل لمثناه ذان من باب حذف الموصول اى الذى لمثناه ذان وفيه ان جواز
حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقيل ان قوله
واللفظ من البصريين ح يد
تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اى ما منا الا من له مقام معلوم اذا
ظهر تلك الوجوه ظهر لك ان توجيه الشارح احسن لطف قوله والعامل في الحال
معنى الفعل الظرفية انه قوله ذا جزء للخبر على الحقيقة فان نظيره البيت سقف وجدران
وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع قوله وقدم اه يمكن ان يقال انه قدم
لان الذهن ينساق الى المثنى والجمع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قال قدس سره
والمجموع
في الحاشية وقرأ ان هذان بمعنى نعم وهذان مبتدا ولساحران خبره وقيل ضمير الشان
فيها محذوف اى انه هذان لساحران قوله تقلب الالف ياء فان الياء قد تكون علامة التانيث
نحو تضربين قوله وتقلب الالف والياء هاء لان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف
قوله توصل الياء لتحصيل تمام الاشباع او لطي العوضين قوله ولا يثنى من لغاته الا لم
يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة قوله واذا
كان

كان مقصورا يكتب بالياء لانه هنا حال الالف المجهول اصله قوله على سبيل اللحوق يعني
ان اللحوق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاول وانما اختار
لانها
هذه العبارة لدفع ما يتوهم من ان ها جزء اسم الاشارة اعلم انه قد نقض بين
قبلها
ها واسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف في ذلك بانا واضرابه كثير نحو ها انا ذا
وها انتم اولاء وها هو ذا ونحوها قليل قوله لا تتناهى وقوع الظاهر موقعها
فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال
لان معناه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انت وفي ترجمة ذلك مطلب الحرف مذكر ومؤنث
بالفارسية ح ه د
انت قوله وبها اه الحرف لمذكر ومؤنث واعتبرها تذكير قرينة اسم العدد واعني
تذكيرها
حرف قوله اى حروف الخطاب فانه اقرب وكثير انه يعتبر باسم الاشارة قوله وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب
وذلك لان وضع اسم الاشارة للقريب والحضور لانه للمشار اليه حسا وتيسار
بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يكون مخاطبا فلما اتصلت
صح
الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية
اذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد الا في مواضع مخصوصة فلما احدثت الكاف في اسم مطلب الكاف للمتوسط والبعيد دون القريب
الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا حال المتوسط واذا اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة البعد
اللام قوله ولما راى المص اه كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان استعمال كل في مقام الاخر

بالتاويل كما ذكر في علم البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه
لو قال وهذا للقريب لم يتوهم منه الا الوضع قال وتلك لما كان الما له بين اذا واخواته
في البعد اكتفى به اشارة الى كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر زيادة تاء
الا وذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم
ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد وقد يلحقه الكاف ولا يلحقه ثم قال خاصة
اي اختص خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا تستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان
كقوله تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار
للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها قوله اي اسم لا يتم الخ قيل اي اسم
لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن المعنى المراد قوله او لا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي
هذا الاحتمال وقال ذلك لان الافعال الناقصة لا صلة لها قوله والمراد بالجزء
التام الخ حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما يتساق اليه الفهم اولا
وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة
هذا هو الحق لكنه لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الا بصلة
فلهذا صرف الشارح قدس سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة معناها بحث الموصول
اللغوي كما يشير اليه المصنف وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة
ولا خفاء ان المتبادر معناها العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وغيرها لكان اخصر
واوضح لكنه سلك طريقة الاجمال اولا والتفصيل ثانيا او قصد بيان الاسم المصطلح
عليه

في قوله بعض الحق المنسوبة الى بني طي قلبت فيه النسبة احد اليائين الفاء والاخرى همزة تحرزا
عن الاجتماع بين اليائين وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة
موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او
من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا الى
من الذي يقرض كما فان ذا زائدة او بعده موصول والعايد المفعول سوى عايد الالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احدهما لاثبات موصوليتها قال الشيخ
الرضي لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره
زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوب او مجرور
او مرفوع فان كان منصوبا جاز حذفه بشرط ان لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل
على ان العايد بعد الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف بشرط ان
ينجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا
اي به وتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى
ويماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه
ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع فلا يحذف
الا اذا كان مبتدأ بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز
الحذف بلا شرط آخر وان لم يكن في صلة فبشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض
فيتنزحا

الى حيث طال الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه
في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت
فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم المفعول للتحقق الاكتفاء قلنا قد مر غير مرة
ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العايد
بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال
بالحرف فلانه قلما يحذف ح واما قولك لا معنى لتقييد العايد بالمفعول فنقول فيه ان العايد المجرور
ان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون
بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على الاطلاق لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه
على الاطلاق يصح الحذف هذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام
في حذف العايد من حيث انه عايد ويجري هذا في الجار والمجرور ايضا تمرين المتعلم
او تجربته التمرين التمكين والتدريب وتذكيره اياها كي لا يتذكر مثلا المعرفة كان
الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرهما والمعرفة ان المجرور لجنس وكاف التشبيه لا يخبر
عنهما لانهما لا يقعان مفردين لان الذي يخبر عنها لا يجب الذكر واما ادوات المخبر عنه
فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد الخ وانما اعتبر هذا الوصف
بالقياس الى زيد دون الذي مع ان المخبر عنه طبق الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون منزوعا عنه
والجملة الاولى مع اجزائها منزوع عنها دون الموصول اذا وقعت كلمة الذي الخ
لان المطابق يخبر عن الموصول او المخبر عنه في الكلمة مبتدأ والمبتدأ حقه الصدر جعلنا

[illegible] ان يوصف الخ

الى لان الخالق ان تصف الموصول بالوصف الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة
الاولى ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتقديره مبتدأ فلا بد ان يكون نايبه وهو
الضمير العايد اليه مكانه واخرته لانه خبر وحق الخبر التأخير في الجملة الفعلية خاصة
ان قلت ان اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية كالضارب الزيدان
وما مضروب البكران فلم يصح الاخبار عنهما قلت لان هذين الحرفين لمثال
منزوعة عنهما صلة للام في ضمير الشان لو قال في ضمير المبهم ليشمل مثل ضمير نعم رجلا
وربه رجلا لكان اعم فائدة والموصوف والصفة وكذا الفاظ التاكيد في الاخبار
ان تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما
يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف واما البدل والمبدل منه فقد اختلف
فيهما والمصدر العامل وكذا الصفة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم او قائما
فانما يجوز اذا لم تكن تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستقيا
الفاعل والضمير المستحق لغيرها اي الذي يستحقه غيرها وما الالفية قال
الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظ الموصول لم يجعل له بابا برأسه بل بين
في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال
[illegible] فطلب الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية
المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل الموصولات بابا برأسها لا الظرفية لانه ذاكر
احوال الكلم واما اقسام الظرفية فيجي بحثه فانها اما كافة اي مثلا والاستفهامية قد يراد معها التحقير والتعظيم

والانكار وتحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف
الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا تشتغل نحو بما تنكرة الموصوفة قيل
جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان الشيخ اختار والكونها موصوفة لئلا
لا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قول الامر وذلك قليل
الا بشرطه وقيل انه يجوز ان يكون من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم
اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى نسمار وبعيض في جملة قوله
صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني وتامة غير محتاجة الى الصلة او صفة
وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام فقال بعضهم اسم وقال
بعضهم حرف وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيته عطية ما اي عطية
لا تعرف من حقارتها ولا صفة الا عند ابي علي فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة
وتجئ عند الكوفيين حرفا زائدة نحو فطه والاترون من عدوا اليه لا تزون
عددا وهي عند البصرية موصولة اي انسانا معدودا قال الشيخ الرضي
اعلم ان من في وجوهها للذي العلم ولا ينو لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم
تغليبا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
لانه تعالى قال ومنهم والضمير يرجع الى كل دابة فغلب العاقل في الضمير ثم بني على هذا
التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفة العالم نحو زيد ما هو

فهو

مطلب ما التي تلي النكرة اختلف فيها انها اسم او حرف وفائدتها اما التحقير الخ

فهو سؤال عن صفة والجواب عالم مثلا ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيرها في المجهول ماهية
تميز من المجهول صح
وحقيقة ولهذا يقال حقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية معلومة الكثرة
والاصل المائية او تقول ان منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول
فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان
الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر والمو
صوفة
نحو يا ايها الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد
نحو مررت باي معجب لك رضي
وان قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجلا فانه قد ينصب ما بعد كم
الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض بحيث واذ فانهما يضافان
الى الجملة ولا يكون فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من
فلا يكونان مضافين الى المفرد
خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين من المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى
الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة قال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها لبعض
من كل فاذا حذف المضاف اليه فانه لم يكن مقدرا لم يوجب كما في النداء وان كان مقدرا
بقي على اعرابه الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا يبنى اي معربة وان كانت اسمية وحذف

مطلب اصل ماهية

صدر صلتها اعني المبتداء بشرط ان يكون ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا
يبنى على الضم واجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا فلا كلام
واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيصح قراءة بالضم والفتح وليس
في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي
هذه استفهامية معربة مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار
القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول لننزعن
كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز ان يكون ننزعن
واقعا على من كل شيعة اي لننزعن بعض كل شيعة فكانه قائلا قال من هم فقيل
ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل ان ننزعن معلق عن العمل وليس بشي لان مفعوله
ليس بجملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة لا يقال لتأكيد شبه الحذف ان قلت قد مر
ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع حذف صدر صلتها
فان كثر الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان
يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم الاضافة
لا المنو مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتها تبقى في صورة
المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف
صدر صلتها سماعي وفيما ذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا الا في موصولة
ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا ان يبتدأ اي هو ومن ذا هو [illegible] منه الرضي
نحو ما هي
اي في هذا التركيب
ويجوز

[illegible] على بعد [illegible] الذي [illegible] على حذف المبتداء [illegible] فاعل [illegible]

ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي الذي هو على حذف المبتداء واما قوله لكن من ذا قائما
فذا فيه اسم الاشارة لا غير وكلمة من في ذا الذي ان تكن زائدة وان يكن اسم الاشارة
كما في قوله تعالى من ذا الذي فان ها التنبيه تدخل على اسم الاشارة احدهما
الذي الجملة صفة لقول وجهان او استينافية على ان يكون ذا بمعنى الذي قال الشيخ
الرضي لقائل ان يمنع مجي ذا موصولة ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادة ذا ان قلت فنحو
الجواب ورفع البدل عن ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتداء وذا
مزيدة والفعل خبرها بتقدير العايد وفيه ان حذف الضمير من خبر المبتداء قليل اذ [illegible] صلة
الموصول والظاهر ان مرادهما واحد يؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا
موصولة او زائدة ومن جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله
او مشتغل عنه بضميره او متعلقه واما اذا لم يكن كذلك نحو ما عرض وماذا عليهم وماذا
احل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصولة او زائدة اسماء الافعال ما كان
بمعنى الامر او الماضي قيل هذه يحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة بمعنى صار
وزائدة ولما كانت اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي كان حقها ان لا يكون
لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل
قبلها فلا تكون اسماء الافعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء الافعال بل يقول
انها اسماء مصادر الافعال وان سميت اسماء الافعال وقد [illegible] ولكن فيه انه لا وجه
لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي

مبحث اسماء الافعال

عليها طرد الباب وقيل انه مبتدا والفاعل سد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء
وفيه ان هذا القسم من المبتدا لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه ان معنى الفعل لو لم ينافي
الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدا وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم
من المبتدا ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب
بخلاف الاسم فان خلوه عن الاعراب غير معهود فلا بد ان يحكم بوجه نعم للخصم ان يقول
ان القسم الثاني من المبتدا يؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة
ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولذا جعل
بعضهم عامل الرفع في المبتدا مطلقا كونه مسندا اليه لان المعنى على الاخبار وفيه ان
المعنى لو كان على الاخبار وهو الحكم لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على
المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي وهو انها بنيت لكونها
اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر
او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور مثل رويد زيدا
في الاصل تصغير ارواد [illegible] رواد مصدرا ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا
وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق
عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل بتضمنه الامهال وجعل بمعناه ونحو رويدك
زيدا الحليم ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل مثاله هو
بمعنى الامر وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده لمان المثال

الثاني

الثاني من ان بمعنى لازم وغير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين اشارة الى
اقسامها بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصلها حين كان
مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرها للساكنين وضمها للتنبيه بقوة الحركة
على قوة معنى البعد لان معناه بعد وكان القياس على تقدير ان اصل هيهات
كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر في التاء تشبيها لها
على الى [illegible] بالافعال فكان تاؤها مثل تاء قامت وقال بعض النحاة ان مفتوحة
التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء مفردة
كسعلاة والوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
بالهاء والتاء وهو ان صيغها [illegible] لغة لصيغ الافعال وان اللام تدخل على بعضها
وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم وعن التمكن وجعل
دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه او ذلك تنوين التنكير
عند الجمهور وليس التنكير للفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر
الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان متوقفا
تعيين عن
فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين
متعلقه اي المسكوت عنه فمعنى صه افعل السكوت عن هذا الحديث في ذا الكلام [illegible]
المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما اي الوجه
[illegible] قال قدس سره في الحاشية التحي اي الخالص بحسب الوضع وان كان طاريا مثل الضارب امس

لو قال بدل امس في المضي لكان اظهر المشتقة من الثلاثي يعني ان فعال من الثلاثي صفة للامر ولا يخفى ان تقدير المشتقة الصفة من تقدير الكاتب اي فياس او فوقيس على انه لم يأت اي لم يأت اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الا نادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان قال المبرد وقرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قار قار وعار عار كغاق غاق حال كونه مصدرا اصاحبها حمير فجار مبني معرفة اي علم جنس كسبحان وقوله كفجار صفة اخرى لمصدرا ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال الفيا ان من كان مذهبه انه يجوز اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة وصفة لمؤنث لم تجيء في المذكر وجميعها يستعمل بدون موصوف ويستعمل اما لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا علم جنس نحو حياد للمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد اي يجذب ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كافية قاطعة كافية وامّا عدلاً الى اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا بن اسلام وكلام ولكن فيه انه لا دليل على العدل وثبوت العجر وثبوت الفائقة لا يدل الا على كونه مبنيا وقع معدولا عنها

عنهما لجواز ان يكونا مرتجلين لهما وان ادعي ان العدل مقدر لاضطرار وجعلهما مبنيين مبنيين كما في منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قال الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات مبني لمشابهة لفعال الامر زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة علما للاعيان حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في باب التنازع لمشابهة فعال بمعنى الامر فيما ذكر في اخيه ولا يخفى فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما علم مرتجل او منقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا اعتبر معناه الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حمل على المنقول لانه اكثر من غيره ووجه الاكثرين الى او ان وجه البناء في ذي الراء قصد الامالة اذ الاصطلاح مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر

البرهان اللمي هو الاستدلال بالعلة على المعلول كالاستدلال بوجود النار بوجود الدخان والبرهان الاني هو الاستدلال بالمسبب على السبب كالاستدلال بوجود الدخان على وجود النار

تاريخ تم ... النفس ... الصبح

هنا آخر الكتاب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله تعالى وحده وصلى الله على من لا نبي بعده محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما ابدا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين والله سبحانه وتعالى اعلم والحمد لله العلي الاكرم وصلى الله على نبيه وسلم تم

ابن حاجب ... المصري ... البارع ... وفرغ ... الى ... الدارين ...

اعلم ان الفاعل على جزئين احدهما مظهر او على مظهر والاخر مضمر ...

والفرق بين اسم التفضيل وافعل التفضيل ان افعل التفضيل يكون ... افعل وغيره ... وافعل ... التفضيل

فان قيل لم جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا لا وايضا لان زيد من قوم وعمرو من قوم يزيدون جعل زيد فاعلا وعمرو مفعولا وايضا اعتبارا اجاب الشارح ...

فائدة اذا كان الجار والمجرور بغير يكون مفعولا فيه صريحا واذا كان باللام يكون مفعولا له غير صريح واذا كان بغيرهما يكون مفعولا به غير صريح نحو مررت بزيد

المصدر لا يثنى ولا يجمع لان المصدر يتناول القليل والكثير وكل ظرف اذا وقع بعد نكرة يكون صفة واذا كان وقع بعد معرفة يكون حالا

لام تعريف درت در اى جوهل بر عهد خارجى ... برى استغراق ايكوندر اى جوان بر لام حقيقت يا عهد ...
بعض افراد اولاندن كرمراد ... عهد خارجى ... كرمعين ... جوان ... عهد ذهنى ... نحو قوله تعالى اخاف ان ياكله الذئب
كر اولور كلى افراد مراد ... الا استغراق ... نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر
كر مراد اوله حقيقت يا لكوز ... لام حقيقت ...
نحو الرجل خير من المراة ... ناطقة والكلمة لفظ ...
الاستغراق على ... نحو ... الفرائد ...

[illegible]

الالف واللام ثمانية احدها للتعظيم كالحسن والحسين والثاني للتحقيق كالكلام والعلم والثالث للتزيين كالذى والتي والرابع زائدة كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والخامس استغراق الجنس نحو الحمد لله والسادس للعهد الخارجى كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون الرسول والسابع الموصول نحو الضارب والمضروب والثامن للتعويض نحو الله

الفرق بين الوفق والتوفيق ان الوفق يستعمل في المعاني والتوفيق يستعمل في الاعيان ...

الفرق بين الترك والحذف ان الحذف هو اسقاط الشيء بعد الاتيان والترك اسقاط الشيء سواء كان بعد الاتيان او قبله

التوزيع جعل الشيء عقيب الشيء لا صحابه الاصيف ...

التقديم على خمسة اقسام احدها التقديم بالطبع كتقديم ... والثاني التقديم بالشرف كتقديم العالم على الجاهل والثالث التقديم بالزمان ... والرابع بالمكان كتقديم الامام على المقتدي ... والخامس التقديم بالعلية كتقديم العلة على المعلول ...

اعلم ان الضمير المؤنث يرجع الى المذكر باعتبار النفس ... والنفس مؤنث ...

المشهور ان الالف واللام اذا دخل على الجمع يبطل معنى الجمعية ليس على الاطلاق بل فيما اذا كان الجمع منفيا واما اذا كان مثبتا فلا ... القاضي الرومي ...

اعلم ان الشيخ عبد القاهر والشيخ جار الله العلامة ذهبا الى ان تقديم المسند اليه المظهر يفيد حصر المسند على المسند اليه ...

... نحو ... التخصيص ... تقديم ...

اعلم ان كلمة كل اذا اضيفت فيما لا نهاية له يتعرف الى الواحد لتعذر العموم ... شمس الدين اعلم ان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ...

الحصر على ثلثة اقسام الاول حصر عقلي وهو ما وقع بين النفي والاثبات والثاني حصر جعلي وهو ما جعله انسان والثالث حصر استقرائي وهو ما سمع من العرب

واعلم ان تقديم المفعول على الفعل ... التقديم على الوصف ... المفعول ... ونحو ... النكرة ... تقديره ...

ونحو وكجيء قول الشاعر نظر الحبيب علي بمعنى الغضب اذا نظرت اليه بمعنى الرؤية فقلت لا تنظر علي بمعنى الغضب فانظر لي بمعنى الرحمة وانظر في معاني بمعنى ...

والفرق بين الجمع واسم الجنس فان الماء يطلق على الكثير والقطرة لكونه جنسا لا اسم جنس والتمرة على ... لا النصف لانه اسم جنس لا جنس تأمل

العلاقة بالفتح يستعمل في المعاني وبالكسر في الا...
العلاقة بالكسر بمعنى التعلق وبالفتح بمعنى ال...

الفصل ... والفعل والحرف ... الصدق على كل واحد ... الكلمة ...

ثم اعلم ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات
على كل قسم مثل تقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والبقر وغيرها
الحيوان الذي هو المقسم على كل من الاقسام التي هي الانسان والفرس
فيقال كل انسان حيوان وكل فرس حيوان وكل بقر حيوان وكذا غيره
فيما نحن فيه حمل الكلمة التي هي المقسم على كل من الاقسام التي هي الكلمة
فيقال كل اسم كلمة وكل فعل كلمة وكل حرف كلمة فيكون تقسيم الكلمة الى هذه
من قبيل تقسيم الكلي الى الجزئيات واما تقسيم الكل الى الاجزاء فهو ما لا يصح
على كل واحد من الاقسام مثل تقسيم البيت الى السقف والجدران فانه لا
الذي هو البيت على كل واحد من القسمين الذين هما السقف والجدران
الجدار بيت وهذا السقف بيت فكل تقسيم لا يخلو من ان يكون
الى الجزئيات او تقسيم الكل الى الاجزاء ولا بد في تقسيم الكلي الى
من تقديم الربط على العطف وفي تقسيم الكل الى الاجزاء من تقديم
حمل
على الربط لعوض استاذ
... محمد

ومنقسم ... الى ثلاثة اقسام ... اسم وفعل وحرف ... فالكلمة جنس ... والاسم والفعل والحرف ...